

# التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي ٢٠١٦

## إيجاد الحلول معا

كيف يمكن للصندوق مساعدة البلدان على تحسين الإيرادات؟

ما هو دور الصندوق في النظام النقدي الدولي؟

كيف يؤثر القطاع المالي على النمو الاقتصادي لبلد ما؟

لماذا أضاف مجلس الصندوق العملة الصينية إلى سلة حقوق السحب الخاصة؟

كيف يمكن أن تسهم المساواة بين الجنسين في النمو الاقتصادي؟

كيف يمكن مساعدة صناعة السياسات في أفريقيا من خلال تحسين البيانات؟

ما هو مستقبل التمويل في آسيا؟

كيف يقدم الصندوق الدعم لتمويل التنمية؟

كيف يضمن الصندوق حسن إدارة موارده؟

لماذا اتخذت ٦٠ بلدا من الإدماج المالي هدفا لها؟

كيف يجري إصلاح حصص العضوية في الصندوق؟

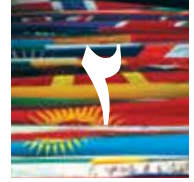
ما هو التأثير الاقتصادي لطفرة اللاجئين من الشرق الأوسط؟

كيف تأثرت البلدان الأعضاء بهبوط أسعار السلع الأولية؟

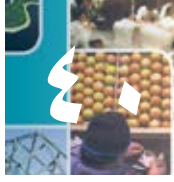
كيف تتحرك أوروبا في مواجهة طفرة اللاجئين؟

# المحتويات

## نظرة عامة



## العمل الذي نضطلع به ("المهام الرئيسية الثلاث")



٤٢.....	الرقابة الاقتصادية
٤٤.....	الرقابة الثنائية
٤٨.....	الرقابة متعددة الأطراف
٥٣.....	المشورة بشأن السياسات
٦٢.....	البيانات
٦٤.....	الإقراض
٦٥.....	نشاط التمويل بشروط غير ميسرة
٧٠.....	نشاط التمويل بشروط ميسرة
٧٢.....	تصميم البرامج
٧٣.....	أدوات دعم السياسات
٧٤.....	تنمية القدرات
٧٥.....	المساعدة الفنية
٨١.....	التدريب
٨٣.....	الشراكات في مجال تنمية القدرات

٢.....	لمحة عن صندوق النقد الدولي
٢.....	رسالة من المدير العام
٤.....	أهم أنشطة الصندوق في السنة المالية ٢٠١٦
٥.....	أهم أدوار الصندوق
٦.....	التحديات والأولويات في سياسات الصندوق

٧.....	تحت الأضواء
٨.....	إصلاح نظام الحصص لكي يصبح الصندوق أكثر حداثة وتمثيلاً لأعضائه
١٢.....	إصلاح النظام النقدي الدولي
١٤.....	إضافة عملة الصين إلى سلة حقوق السحب الخاصة
١٦.....	عام التطور: تغيير أنغام الموسيقى
٢٠.....	تنمية القدرات من أجل إصلاح السياسة والإدارة الضريبية

٢٢.....	أضواء على أهم الأحداث الإقليمية
٢٢.....	تقرير خاص: التأثير الاقتصادي للصراعات وطفرة اللاجئين
٢٦.....	الشرق الأوسط
٢٧.....	أوروبا
٢٩.....	آسيا
٣٢.....	إفريقيا
٣٦.....	نصف الكرة الغربي

١٠.....	الأطر
١٠-١.....	كيف يعمل نظام الحصص في الصندوق؟
١٣.....	٢-١: كيف يمكن تحسين النظام النقدي الدولي؟
١٥.....	٣-١: ما هي أوزان العملات في سلة حقوق السحب الخاصة؟
١٩.....	٤-١: ما هي التزامات صندوق النقد الدولي نحو تمويل التنمية؟
٣٢.....	٥-١: كيف يمكن أن تتعلم البلدان من نظرائها؟
٣٢.....	٦-١: كيف يمكن مساعدة صناع السياسات في إفريقيا من خلال تحسين البيانات؟
٣٤.....	١-٢: تقييم القطاع المالي الأمريكي
٤٦.....	٢-٢: استكمال مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٥ مع جمهورية إيران الإسلامية
٤٧.....	٣-٢: عملية الإنذار المبكر
٤٨.....	٤-٢: البلدان متوسطة الدخل الصغيرة في إفريقيا
٥٢.....	٥-٢: الروابط الاقتصادية بين أمريكا اللاتينية وآسيا
٥٢.....	٦-٢: صندوق النقد الدولي يدعم القطاعين النقدي والمالي في أوكرانيا
٧٩.....	١-٣: التقدم المحرز في عملية تجديد مبنى المقر الرئيسي HQ1
٨٧.....	٢-٣: نبذة عن كبار موظفي الصندوق المنتهية ولايتهم والجديد
٩١.....	٣-٣: إدارة المخاطر عن طريق تقييمات الضمانات الوقائية
٩٤.....	٤-٣: التواصل مع نقابات العمال في غينيا
٩٤.....	١-٤: صيغة حصص العضوية
١١٠.....	٢-٤: مكافحة تغير المناخ
١١٤.....	

تبدأ السنة المالية للصندوق في أول مايو وتنتهي في ٣٠ إبريل.

التحليل واعتبارات السياسات الواردة في هذا التقرير تمثل وجهات نظر المديرين التنفيذيين لصندوق النقد الدولي.

وحدة الحساب المستخدمة في الصندوق هي وحدة حقوق السحب الخاصة؛ وعمليات تحويل بيانات الصندوق المالية إلى الدولار الأمريكي هي عمليات تقريبية ويتم توفيرها على سبيل التيسير. وفي ٣٠ إبريل ٢٠١٦، كان سعر صرف حقوق السحب الخاصة مقابل الدولار الأمريكي هو ٠,٧٠٥٥٥٢، وحدة حقوق سحب خاصة للدولار الواحد، وسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل حقوق السحب الخاصة هو ١,٤١٧٣٣ للوحدة الواحدة من حقوق السحب الخاصة. وكان السعر في السنة السابقة (٣٠ إبريل ٢٠١٥) هو ٠,٧١١٠٣ وحدة حقوق سحب خاصة للدولار الواحد، و١,٤٠٦٤٢ دولار للوحدة الواحدة من حقوق السحب الخاصة.

«مليار» تعني ألف مليون، بينما «تريليون» تعني ألف مليار؛ وترجع الفروق الطفيفة بين مفردات الأرقام والمجاميع الكلية إلى عملية التقريب.

لا يشير مصطلح «بلد» حسب استخدامه في هذا التقرير السنوي، في جميع الحالات إلى كيان إقليمي يشكل دولة حسب مفهوم القانون والعرف الدوليين. وإنما يشمل هذا المصطلح أيضاً، حسب استخدامه في هذا التقرير، بعض الكيانات الإقليمية التي لا تشكل دولا ولكن يُحتفظ ببيانات إحصائية عنها على أساس منفصل ومستقل.

## التطلع إلى المستقبل



١٠٨.....	التطلع إلى المستقبل
١١٠.....	المراجعة العامة الخامسة عشرة لحصص العضوية
١١١.....	جدول أعمال برنامج تقييم القطاع المالي في عام ٢٠١٧..
١١٢.....	العمل قيد الإنجاز في مجال المالية العامة
١١٣.....	عدم المساواة في الدخل وعدم المساواة بين الجنسين
١١٦.....	الفساد: تكاليفه واستراتيجيات تخفيف حدته
١١٧.....	تحديات عالمية
١١٨.....	تعليقات ختامية
١٢٤.....	الاختصارات
١٢٥.....	خطاب الإرفاق
١٢٦.....	دور أكبر للمرأة
.....	نساء صندوق النقد الدولي في المناصب القيادية
.....	الخلفي

## الموارد المالية والهيكل التنظيمي والمساءلة



٨٤.....	الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي
٨٦.....	الميزانية والدخل
.....	نموذج الدخل والرسوم والفائدة التعويضية واقتسام الأعباء
٨٨.....	وصافي الدخل
٩٠.....	سياسات الموارد البشرية والهيكل التنظيمي
٩٢.....	المساءلة
٩٢.....	آليات التدقيق
.....	التواصل الخارجي والمشاركة في العمل مع الأطراف
٩٥.....	الخارجية المعنية
٩٨.....	الحصص والحوكمة
٩٩.....	الشفافية
١٠٠.....	المديرون التنفيذيون في الصندوق (صورة)
١٠٢.....	فريق الإدارة العليا (صورة)
١٠٤.....	المديرون التنفيذيون والمناوبون (قائمة)
١٠٦.....	كبار موظفي الصندوق

٧٥.....	٨-٢: نسبة تكاليف الأنشطة الرئيسية المقدمة من الصندوق، السنة المالية ٢٠١٦-٢٠١٣
٧٥.....	٩-٢: الإنفاق على تنمية القدرات، ٢٠١٣-٢٠١٦
٧٦.....	١٠-٢: المساعدة الفنية المقدمة حسب المنطقة، ٢٠١٢-٢٠١٦
٧٧.....	١١-٢: المساعدة الفنية المقدمة حسب فئة الدخل، ٢٠١٣-٢٠١٦
٨٠.....	١٢-٢: المساعدة الفنية المقدمة حسب الموضوع، ٢٠١٣-٢٠١٦
٨١.....	١٣-٢: المشاركة في التدريب حسب فئة الدخل، ٢٠١٣-٢٠١٦
٨٢.....	١٤-٢: المشاركة في التدريب حسب المنطقة، ٢٠١٣-٢٠١٦
٨٢.....	١٥-٢: المسح الذي يجري كل ثلاث سنوات حول التدريب المقدم من الصندوق
٦٥.....	الجدول ١-٢: الاتفاقات الموافق عليها في حساب الموارد العامة في السنة المالية ٢٠١٦
٦٦.....	٢-٢: الشروط المالية في إطار الائتمان المقدم من حساب الموارد العامة في الصندوق
٦٨.....	٣-٢: تسهيلات الإقراض الميسر
٧٢.....	٤-٢: الاتفاقات الموافق عليها والمعززة في إطار الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر في السنة المالية ٢٠١٦
٨٦.....	١-٣: الميزانية حسب فئات النفقات الرئيسية، السنوات المالية ٢٠١٥-٢٠١٩
٨٨.....	٢-٣: المصروفات الإدارية المبلغت في الكشوف المالية، السنة المالية ٢٠١٦
٩٠.....	٣-٣: المتأخرات المستحقة للصندوق

١٥.....	الأشكال البيانية ١-١: تحديد الأوزان الترجيحية للعملة في سلة حقوق السحب الخاصة، في أول أكتوبر ٢٠١٦
١٥.....	٢-١: تحديد الأوزان الترجيحية للعملة في سلة حقوق السحب الخاصة، ٢٠١٠
٢٠.....	٣-١: بيرو: العبء الضريبي لخمس سنوات
٢٠.....	٤-١: بيرو: فجوة الامتثال لضريبة القيمة المضافة، ٢٠٠٣-٢٠١٣
٢١.....	٥-١: موريتانيا: الإيرادات الحكومية من الموارد الطبيعية وغير الموارد
٢١.....	٦-١: النازحون في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان
٢٥.....	٧-١: تواتر الصراعات حسب المنطقة
٢٥.....	٨-١: متوسط كثافة الصراعات حسب المنطقة
٢٦.....	٩-١: البلدان المنتجة للنفط: الحساب الجاري وأرصدة المالية العامة
٢٦.....	١٠-١: البلدان المنتجة للنفط: نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
٣١.....	١١-١: مؤشرات السلامة المالية: البلدان المشاركة والمبلغت
٣٧.....	١٢-١: دومينيكا: النفقات الرأسمالية وإعادة الإعمار، وغيرها
٥٠.....	١-٢: البلدان النامية منخفضة الدخل — مؤشر صافي أسعار السلع الأساسية حسب مجموعات البلدان
٥٠.....	٢-٢: البلدان النامية منخفضة الدخل — مخاطر متزايدة
٥٠.....	٣-٢: البلدان النامية منخفضة الدخل — التدفقات المالية الداخلة
٥٥.....	٤-٢: بنغلاديش: إحصاءات الإدماج المالي
٦٥.....	٥-٢: الاتفاقات الموافق عليها في حساب الموارد العامة خلال السنوات المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠٠٧-٢٠١٦
٧٠.....	٦-٢: القروض المقدمة بشروط غير ميسرة القائمة في السنوات المالية ٢٠٠٧-٢٠١٦
٧١.....	٧-٢: القروض المقدمة بشروط ميسرة القائمة في السنوات المالية ٢٠٠٧-٢٠١٦

## لمحة عن صندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي منظمة عالمية تضم في عضويتها ١٨٩ بلدا وتأسست لتحسين صحة الاقتصاد العالمي. ويهدف الصندوق إلى تعزيز التعاون النقدي العالمي، وضمان الاستقرار المالي، وتيسير حركة التجارة الدولية، وتشجيع زيادة فرص العمل والنمو الاقتصادي القابل للاستمرار، والحد من الفقر في جميع أنحاء العالم.

وصندوق النقد الدولي، الذي يشرف على النظام النقدي الدولي لضمان كفاءة عمله، يضع ضمن أهدافه الرئيسية تشجيع استقرار أسعار الصرف وتيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية. ورسالة الصندوق تمكن البلدان (ومواطنيها) من شراء السلع والخدمات من بعضها البعض، وهو أمر ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار ورفع مستويات المعيشة.

وجميع البلدان الأعضاء في الصندوق ممثلة في مجلسه التنفيذي، الذي يستعرض آثار السياسات الاقتصادية لكل بلد على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي ويوافق على القروض التي يقدمها الصندوق لمساعدة البلدان الأعضاء على معالجة المشكلات المؤقتة في ميزان المدفوعات، وكذلك جهود بناء القدرات. ويغطي هذا التقرير السنوي أنشطة المجلس التنفيذي والإدارة العليا والخبراء خلال السنة المالية من أول مايو ٢٠١٥ إلى ٣٠ إبريل ٢٠١٦. وتعكس محتوياته آراء المجلس التنفيذي للصندوق ومناقشاته حول قضايا السياسات، والذي شارك بفعالية في إعداد هذا التقرير السنوي.

## رسالة من المدير العام

كان العام الذي يغطيه هذا التقرير السنوي محفوفًا بتحديات صعبة وحافلا بإنجازات فارقة.



فالبلدان أعضاء الصندوق — التي ارتفع عددها إلى ١٨٩ بلدا في إبريل ٢٠١٦ بانضمام ناورو — واجهت المهمة الصعبة المتمثلة في إنعاش النمو المحدود في فترة كانت محفوفة بعدم اليقين بشأن اقتصاد عالمي معقد. واعتمدت البلدان الأعضاء في اجتماعات الربيع لعام ٢٠١٦ منهجا ثلاثي المحاور يقوم على السياسة النقدية وسياسة المالية العامة والسياسة الهيكلية لوضع الاقتصاد العالمي مجددا على مسار نمو أقوى وأكثر أمنا. وبينما لا تزال هذه المسألة على رأس أولوياتنا، فقد عزز الصندوق التزامه بدعم مجتمع الأمم باتخاذ عدة خطوات مهمة.

أولا، المجموعة الواسعة من إصلاحات نظام الحصص والحوكمة في الصندوق التي صدرت الموافقة بشأنها في ٢٠١٠ دخلت أخيرا حيز التنفيذ. وتؤدي هذه الإصلاحات إلى زيادة كبيرة في موارد الصندوق الأساسية — وبشكل حاسم — تجعله أفضل تمثيلا للاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين بترسيخ صوت اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية.

وثانيا، استجاب الصندوق لدعوة الأمم المتحدة إلى اتخاذ خطوات سهلة المنال من أجل تمكين البلدان النامية من



ورابعاً، كان هناك حدث كبير غير متوقع وهو موجات الهجرة الجماعية للاجئين من سوريا وغيرها من الدول المتأثرة بالصراعات. فبينما كان تحرك الملايين يشكل أزمة إنسانية حادة في المقام الأول، كانت له كذلك عواقب اقتصادية وخيمة. ويعمل الصندوق بالتعاون مع البلدان المتأثرة في كل من الشرق الأوسط وأوروبا لتحليل القضايا الاقتصادية الكلية التي تواجهها ومساعدتها على تحديد الاستجابات الملائمة.

وأخيراً، ظهر عدد من حالات الفساد على مستويات عالية فأثارت المخاوف على المستوى الدولي، ومع تزايد توافق الآراء على أن الفساد يمكن أن ينال بدرجة خطيرة من قدرة البلد المعني على تحقيق النمو الاقتصادي الاحتوائي، أصبحت معالجة الفساد على مستوى العالم — في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء — مطلباً ملحا بصورة متزايدة. ويساعد الصندوق البلدان الأعضاء في معالجة الفساد من خلال مشورته بشأن سياسات إصلاح الحوكمة، إلى جانب المساعدة الفنية والتدريب.

ويلقي هذا التقرير السنوي الضوء على كل هذه القضايا، إضافة إلى مجموعة واسعة من قضايا السياسات التي عالجها المجلس التنفيذي خلال العام. وتحدثت البلدان أعضاء الصندوق من خلال المجلس — على أساس يومي بالفعل — ومن ثم فإن مساهمات المديرين التنفيذيين تصب في قلب أنشطتنا.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،



كريستين لاغارد

بناء أسس النمو الاحتوائي والقابل للاستمرار على مدى الخمسة عشر عاماً القادمة في ظل «أهداف التنمية المستدامة» للأمم المتحدة. وعرض الصندوق مساعدته في «المؤتمر الدولي الثالث المعني بتمويل التنمية» الذي عُقد في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، في يوليو ٢٠١٥، حيث تعهد بمجموعة من الالتزامات الملموسة. وشملت هذه الالتزامات زيادة الدعم المالي، وتعزيز المشورة بشأن السياسات، والمساعدة الفنية وأشكالاً أخرى من تنمية القدرات تركز على التحديات ذات الطبيعة الخاصة أمام التنمية.

وثالثاً، من أجل تحسين فهم القضايا التي تواجه الاقتصاد العالمي، شرع الصندوق في بذل جهود لتحديد أوجه القصور ومواطن الضعف في النظام النقدي الدولي وصقل دورنا في مركز الاقتصاد العالمي. وستكون هذه الجهود امتداداً لعملية استيعاب الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية وتحدد استجابة السياسات في مواجهة قضايا جديدة عند ظهورها.

وكان أحد الجوانب الحاسمة في هذا العمل هو استكمال المراجعة المنتظمة لسلة العملات التي تتألف منها حقوق السحب الخاصة — وهي العملية التي انتهت بقرار إدخال اليوان الصيني ضمن السلة. وكانت تلك خطوة مهمة نحو إدماج الاقتصاد الصيني في النظام المالي الدولي وتعزيز الاقتصاد العالمي.

# أهم أنشطة الصندوق في السنة المالية ٢٠١٦

## أكثر تكاملا

اتخذ الصندوق منهجا متكاملا في تقييم انتقال تداعيات التحول إلى البلدان الأعضاء ولا سيما من استعادة التوازن في الصين وانخفاض أسعار السلع الأولية في العالم.

والعمل جارٍ على زيادة تركيز أعمال الرقابة على القضايا المالية الكلية والهيكلية الكلية.

وبدأت في يناير ٢٠١٦ المرحلة الثانية من «مبادرة ثغرات البيانات» لمجموعة العشرين، مع مزيد من التركيز على تحديد المخاطر، والروابط المتبادلة والتداعيات.

واستمرت الجهود لدمج القضايا المستجدة في أعمال الرقابة. وبدأ إجراء تحليلات على أساس تجريبي عن تغير المناخ، وقضايا الجنسين، وعدم المساواة بشأن البلدان التي تكتسب هذه القضايا فيها أهمية اقتصادية كلية، أي حيث يمكنها أن تؤثر على الاستقرار الداخلي أو استقرار ميزان المدفوعات لهذا البلد.

وأعد خبراء صندوق النقد الدولي أداة جديدة لرصد أوضاع السوق المضطربة، والتي يمكن أن تساعد في تعريف فرق العمل القطرية بقضايا السوق المحلية واحتمالات نشأة ضغوط واسعة الانتشار.

وزدادت أوجه التضافر بين أنشطة الرقابة وتنمية القدرات، بما فيها في مجالات تعبئة الإيرادات، ومعايير إحصاءات مالية الحكومة بشأن لإبلاغ وجمع البيانات والنمو الاحتوائي والطاقة.

قدم الصندوق الدعم للبلدان الأعضاء خلال السنة المالية التي امتدت من أول مايو ٢٠١٥ وحتى ٣٠ إبريل ٢٠١٦ فأصبح أسرع حركة، وأكثر تكاملا، وأكثر تركيزا على البلدان الأعضاء.

## أسرع حركة

قدم الصندوق تمويلا للبلدان المتأثرة بانخفاض أسعار السلع الأولية والكوارث الطبيعية.

واتسع نطاق معرفته بالانعكاسات الاقتصادية الكلية للقضايا المستجدة، مثل الهجرة، وتباطؤ التجارة العالمية، وعدم المساواة في الدخل وعدم المساواة بين الجنسين.

وتجرى تحليلات أعمق للإصلاحات الهيكلية، بما فيها أحد فصول تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» الذي يلقي الضوء على علاقة التكامل بين الإصلاحات الهيكلية والسياسات الاقتصادية الكلية.

ويجري العمل في الوقت الراهن على تقييم كفاية شبكة الأمان المالي العالمية وحجم الصندوق لدعم حوار أكثر فعالية واستشرافا للمستقبل حول الفعالية المتواصلة للنظام النقدي الدولي والصندوق.

ويطبق الصندوق منهجا منظما نحو تنمية القدرات في الدول الهشة أعده خصيصا ليتلاءم مع قدرتها الاستيعابية.

ملخص الأنشطة مأخوذ من "جدول أعمال السياسات العالمية" للسيدة مدير عام الصندوق. للاطلاع على التفاصيل، راجع الملاحظات في نهاية التقرير.

# أهم أدوار الصندوق

يركز الصندوق على ثلاثة أدوار رئيسية:

## الرقابة الاقتصادية

تقديم المشورة للبلدان الأعضاء بشأن اعتماد السياسات التي يمكن أن تساعد على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، ومن ثم تعجيل وتيرة النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر.

## الإقراض

إتاحة التمويل بصفة مؤقتة للبلدان الأعضاء لمساعدتها في معالجة المشكلات المتعلقة بميزان المدفوعات، وذلك مثلا في ظروف معينة عندما لا تجد لديها ما يكفي من النقد الأجنبي بسبب تجاوز مدفوعاتها للبلدان الأخرى إيراداتها من النقد الأجنبي.

## تنمية القدرات

تقديم المساعدة الفنية والتدريب للبلدان بناء على طلبها، لمساعدتها في بناء وتعزيز الخبرات والمؤسسات اللازمة لتنفيذ السياسات الاقتصادية السليمة.

ويقع المقر الرئيسي لصندوق النقد الدولي في واشنطن العاصمة، وله مكاتب في أنحاء العالم مما يعكس اتساع نطاق تواصله على المستوى العالمي وروابطه الوثيقة مع بلدانه الأعضاء.

ويمكن الاطلاع على معلومات إضافية عن صندوق النقد الدولي وبلدانه الأعضاء في موقع الصندوق الإلكتروني على شبكة الإنترنت: [www.imf.org](http://www.imf.org).

## أكثر تركيزا على البلدان الأعضاء

وافق المجلس التنفيذي على توسيع سلة حقوق السحب الخاصة لتضم اليوان الصيني. ويعمل خبراء الصندوق بالتعاون مع مستخدمي حقوق السحب الخاصة والسلطات الصينية من أجل تسهيل التحول بسلاسة إلى سلة حقوق السحب الخاصة الجديدة في أكتوبر ٢٠١٦.

وطُبِّقت إصلاحات ٢٠١٠ لنظام الحصص والحوكمة، بعد أن قبلتها البلدان الأعضاء. وسوف تعزز هذه الإصلاحات قدرة الصندوق على تلبية احتياجات البلدان أعضائه وتمثيلها في بيئة سريعة التغير.

وواصل خبراء الصندوق تقديم الدعم والمشاركة في جهود منتديات مختلفة، منها الاقتصادات الصناعية أعضاء مجموعة العشرين و«رابطة أمم جنوب شرق آسيا»، وتنظيم فعاليات بين النظراء وكذلك ندوات عالية المستوى.

واستجابة لمراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات والتي أُجريت في ٢٠١٤، نشر الصندوق تقريرا يوضح مبادئ المساواة في المعاملة التي تحكم أعمال التحليل والمشورة التي يقدمها في سياق أنشطة الرقابة.

وازدادت أنشطة المساعدة الفنية والتدريب في البلدان منخفضة الدخل، ولا سيما في مجالات تعبئة الإيرادات المحلية وفرض الضرائب على المستوى الدولي.

وساهم التعلم عبر شبكة الإنترنت في توسيع نطاق تغطية التدريب المقدم من الصندوق.

# التحديات والأولويات في سياسات الصندوق

## الإصلاحات الهيكلية

هناك إدراك واسع النطاق لضرورة الإصلاحات الهيكلية لتحسين الإنتاجية وزيادة الناتج الممكن. وقد تم التعهد بالتزامات عديدة — منها ما كان في سياق مجموعة العشرين — ولكن يتعين إعطاء دفعة للتنفيذ. فينبغي للبلدان التي تمتلك حيزًا في ماليتها العامة أن تستفيد من أوجه التضافر بين سياسات دعم الطلب والإصلاحات الهيكلية. ويمكن تحقيق آثار إيجابية في الأجل القصير من خلال الإصلاحات الهيكلية التي تنطوي على تنشيط مالي. ونظرًا لتنوع هياكل الاقتصادات المختلفة، ينبغي ترتيب أولويات الإصلاح الهيكلية لكل اقتصاد بما يعكس الفروق بين مراحل التنمية الاقتصادية ومدى قوة المؤسسات. وفي البلدان المصدرة للسلع الأولية والبلدان النامية منخفضة الدخل، من الضروري اعتماد سياسات لتشجيع التنوع الاقتصادي والتحول الهيكلي.

## العمل في القطاع المالي

يتعين التوصل إلى حلول أيضًا للحيلولة دون أن تصبح عملية تخفيف المخاطر عقبة كؤود أمام إتاحة الخدمات المالية، بما في ذلك العلاقات المصرفية المراسلة. وينبغي أن تتخذ البلدان مزيدًا من الخطوات للتعبيل بمعالجة خلل الميزانيات العمومية في القطاع الخاص، بحيث يتسنى اجتناب عملية مطولة لتخفيض نسب الرفع المالي من شأنها إضعاف قناة الائتمان التي تستخدمها السياسة النقدية وزيادة عدم اليقين. ومن الضروري استكمال الاتحاد المصرفي للاتحاد الأوروبي بإقامة الدعامة الأخيرة الباقية — وهي النظام المشترك لضمان الودائع — مع بذل جهود لتخفيض المخاطر في الأجهزة المصرفية. وينبغي تحقيق مزيد من التقدم في تنفيذ عملية الإصلاح التنظيمي العالمي واستكمالها على نحو متسق، بما في ذلك السياسات الرامية إلى تحويل قطاع صيرفة الظل إلى مصدر مستقر للتمويل القائم على السوق.

## التعاون العالمي

ينبغي أن يلتزم كل بلد بمجموعة من إجراءات السياسة بما يساهم في حزمة الإصلاحات العالمية لرفع النمو على المستويين الوطني والعالمي. وباعتماد منهج يقوم على ثلاث محاور يتم اتخاذه بالتنسيق بين البلدان الأعضاء، يمكن أن يتحقق الدعم المتبادل للنشاط الاقتصادي وتخفيض المخاطر التي تهدد الاستقرار. وثمة حاجة للتعاون العالمي أيضًا. ومن أمثلة ذلك تعزيز آليات التكيف وتوفير السيولة، ودعم التجارة العالمية، ومعالجة الفساد، والتقدم في تنفيذ جدول أعمال الإصلاحات التنظيمية.

يُعرض جدول أعمال السيدة مدير عام الصندوق بشأن السياسات العالمية مرتين سنويًا على اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، التي يسترشد برأيها الصندوق في شؤون السياسات. ويحدد جدول الأعمال التحديات على مستوى السياسات التي تواجه البلدان أعضاء الصندوق، ويُقيّم التقدم الذي تحقق منذ جدول الأعمال السابق، ويضع الخطوط العريضة لاستجابات السياسات اللازمة على المستوى العالمي والمستويات القطرية، ويصمم طريقة دعم الصندوق لهذه الاستجابات على مستوى السياسات.

وركز جدول الأعمال في إبريل ٢٠١٦ على سياسات إعادة وضع الاقتصاد العالمي على مسار أقوى وأكثر أمنًا. وأشار إلى أنه ينبغي أن تعزز البلدان التزامها بتحقيق النمو واستخدام منهج ثلاثي المحاور من أدوات السياسات المعززة لبعضها البعض، يدعمه قطاع مالي جيد الأداء والتعاون على مستوى العالم.

## السياسة النقدية

في الاقتصادات المتقدمة، ينبغي أن تظل السياسة النقدية تيسيرية حيثما تكون فجوات الناتج سالبة والتضخم شديد الانخفاض. ولكن السياسة النقدية ينبغي أن تكون مصحوبة بسياسات أخرى لتقديم الدعم الضروري للطلب، ولا يمكنها معالجة الاختناقات الهيكلية التي تواجه النمو. وتساعد السياسات النقدية غير التقليدية في دعم الطلب، وإن كانت أسعار الفائدة شديدة الانخفاض — والسالبة في بعض الحالات — قد يكون لها آثار مباشرة أيضًا على ربحية البنوك. وفي الاقتصادات الصاعدة، يجب أن تسعى السياسة النقدية للتعامل مع تأثير ضعف العملات على التضخم والميزانيات العمومية للقطاع الخاص.

## سياسة المالية العامة

هناك دواع قوية لتنسيق السياسات محليًا. فبينما تستمر معاناة بعض البلدان من الدين المرتفع وفروق العائد الكبيرة على سندات الدين السيادي ومدخرات القطاع العام المنخفضة، ويتعين عليها تنفيذ خطط لضبط أوضاع ماليتها العامة، فإن البلدان ذات الحيز المالي ينبغي أن تلتزم بمزيد من التخفيف لقيود سياسة المالية العامة. وبالنسبة لعدد من البلدان الدائنة، من شأن ذلك أن يساعد أيضًا على تيسير استعادة التوازن العالمي. وبمقدور كل البلدان أن تساهم في هذا الصدد باستهداف مكونات الإيرادات والنفقات توفر دعماً أكبر للنمو، وخاصة زيادة الإنفاق على البنية التحتية في بعض البلدان.

## تحت الأضواء

إصلاح نظام الحصص  
لكي يصبح الصندوق أكثر  
حداثة وتمثيلاً لأعضائه ..... ٨



إصلاح  
النظام النقدي  
الدولي ..... ١٢



إضافة عملة الصين إلى  
سلة حقوق السحب الخاصة ..... ١٤



عام التطور:  
تغيير أنغام الموسيقى ..... ١٦



تنمية القدرات من أجل  
إصلاح السياسة  
والإدارة الضريبية ..... ٢٠





واعتمد الكونغرس الأمريكي في ديسمبر ٢٠١٥ تشريعا يجيز لصندوق النقد الدولي تنفيذ إصلاحات ٢٠١٠ لنظام الحصص والحوكمة، وتم استيفاء كافة شروط تنفيذها في يناير ٢٠١٦. وتشكل هذه الإصلاحات التاريخية واسعة النطاق خطوة بالغة الأهمية عززت دور الصندوق في دعم الاستقرار المالي العالمي. وبتنفيذ الإصلاحات، التي صدرت موافقة مجلس المحافظين بشأنها في ٢٠١٠، أصبح الصندوق أكثر حداثة وتمثيلا لأعضائه وأقدر على تلبية احتياجات البلدان الأعضاء في القرن الحادي والعشرين. وتستند هذه الإصلاحات إلى مجموعة أسبق من التغييرات المؤسسية أجازها مجلس المحافظين في ٢٠٠٨.

أدت الإصلاحات إلى تحقيق زيادة كبيرة في موارد الصندوق الأساسية، مما يتيح للمؤسسة مواجهة الأزمات بمزيد من الفعالية، إلى جانب تحسين نظام الحوكمة في الصندوق بما يجعله أكثر تعبيرا عن الدور المتزايد لاقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية في الاقتصاد العالمي.

# إصلاح نظام الحصص

## لكي يصبح الصندوق أكثر حداثة وتمثيلا لأعضائه

يتم تحويل نسبة تزيد على ٦٪ من أنصبة الحصص إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية وكذلك من البلدان ذات التمثيل الزائد إلى البلدان ناقصة التمثيل.

أهم نتائج إصلاحات ٢٠١٠ لنظام الحصص والحوكمة





٤٧٧ مليار

**ستزداد حصص كل  
البلدان الأعضاء نتيجة  
لزيادة موارد الصندوق من  
حصص العضوية على النحو  
المتفق عليه (مقيسة بحقوق  
السحب الخاصة — راجع  
الصفحة التالية). وسيرتفع  
مجموع الموارد من الحصص  
بما يصل إلى نحو ٤٧٧ مليار  
وحدة حقوق سحب خاصة  
(حوالي ٦٥٩ مليار دولار)  
صعوداً من مستواها الحالي  
الذي يبلغ نحو ٢٣٨,٥ مليار  
وحدة حقوق سحب خاصة  
(حوالي ٣٢٩ مليار دولار).**



**وانضم الآن أربعة من  
اقتصادات الأسواق  
الصاعدة (هي البرازيل  
والصين والهند وروسيا)  
إلى مجموعة البلدان العشرة التي  
تمتلك أكبر الحصص في الصندوق،  
وهي الولايات المتحدة واليابان  
والبلدان الأوروبية الأربعة الكبرى  
(فرنسا وألمانيا وإيطاليا والمملكة  
المتحدة).**

**تتم حماية أنصبة  
حصص والقوة  
التصويتية لأفقر  
البلدان الأعضاء في  
الصندوق.**



**تعهدت الاقتصادات الأوروبية  
المتقدمة بتخفيض تمثيلها  
المجمع في المجلس  
التنفيذي بمقدار مقعدين.**



**سيوسع المجال لتعيين  
مناوب ثان للمدير  
التنفيذي في الدوائر  
الانتخابية التي تضم  
سبعة بلدان أعضاء أو  
أكثر، لتعزيز تمثيل الدائرة  
الانتخابية في المجلس التنفيذي.**

**للمرة الأولى، يشغل كل المقاعد  
في المجلس التنفيذي  
للصندوق مديرون تنفيذيون  
تنتخبهم البلدان أعضاء  
الصندوق. ففي السابق، كانت  
هناك خمسة مقاعد في المجلس  
التنفيذي مخصصة لمديرين تعيينهم  
البلدان الخمسة التي تمتلك أكبر  
الحصص في الصندوق.**



يجب أن يقدم كل عضو موارد مالية على أساس حصته.

### الاشتراكات

يحدد اشتراك حصة البلد العضو الحد الأقصى لحجم الموارد المالية التي يلتزم بتقديمها للصندوق. ويجب أن يسد العضو الاشتراك المحدد له بالكامل عند الانضمام إلى الصندوق، مع سداد مبلغ يصل إلى ٢٥٪ من قيمة الاشتراك بحقوق السحب الخاصة أو عملات بلدان أخرى يحددها الصندوق، وبقيمة المبلغ بعملته الوطنية.

تُخصص لكل بلد عضو في الصندوق حصة محددة تقوم في الأساس على مركزه النسبي في الاقتصاد العالمي.

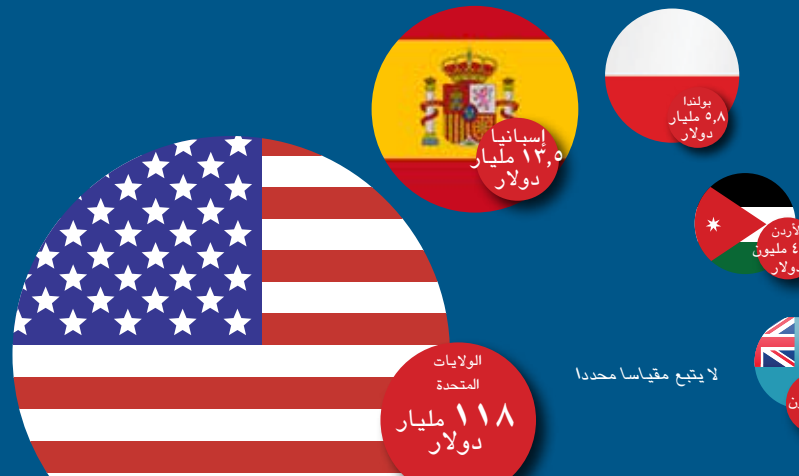
تمثل اشتراكات الحصص مكونا أساسيا من مكونات موارد الصندوق المالية. وحصة كل بلد عضو هي التي تحدد الحد الأقصى للالتزامات المالية تجاه الصندوق، وقوته التصويتية، كما تؤثر على حجم التمويل الذي يمكنه الحصول عليه من الصندوق.

### صيغة الحصص

صيغة الحصص الحالية هي متوسط مرجح لإجمالي الناتج المحلي (بوزن ٥٠٪) ودرجة الانفتاح على الاقتصاد العالمي (٣٠٪) ومدى التغيير الاقتصادي (١٥٪) وحجم الاحتياطيات الدولية (٥٪). ولهذا الغرض، يقاس إجمالي الناتج المحلي باستخدام مزيج من إجمالي الناتج المحلي القائم على أسعار الصرف السائدة في السوق (بوزن ٦٠٪) وعلى أسعار الصرف حسب تعادل القوى الشرائية (٤٠٪). كذلك تتضمن الصيغة «عامل تقليص» يحد من التباين في أنصبة الحصص المحسوبة للبلدان المختلفة.

### حقوق السحب الخاصة

والعملة التي تحرر بها الحصص هي حقوق السحب الخاصة (SDRs) التي يستخدمها الصندوق كوحدة حساب. وأكبر البلدان الأعضاء في الصندوق هي الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تبلغ حصتها الحالية (اعتبارا من ٣٠ إبريل ٢٠١٦) ٨٣ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ١١٨ مليار دولار)، وأصغرها توفالو التي تبلغ حصتها الحالية ٢,٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٣,٥ مليون دولار).



لا يتبع مقياسا محددا



تمثل حصة البلد العضو عاملاً أساسياً في تحديد قوته التصويتية في قرارات الصندوق

#### القوة التصويتية

يحصل كل بلد عضو على حصة متساوية مما يطلق عليه «أصوات أساسية» وأصوات إضافية على أساس الحصص.



تخصيص حقوق السحب الخاصة  
حصص العضوية هي التي تحدد طريقة  
تخصيص حقوق السحب الخاصة للبلدان.

يحصل كل عضو على تمويل على أساس حصته.

#### التمويل المتاح

تحدد حصة البلد العضو حجم التمويل الذي يمكنه الحصول عليه من الصندوق (أي حدود استفادته من الموارد). فعلى سبيل المثال، في ظل أنواع معينة من القروض، يستطيع البلد العضو أن يقترض بحد أقصى ١٤٥٪ من قيمة حصته على أساس سنوي و ٤٣٥٪ على أساس تراكمي، في حالة الاستفادة العادية. غير أن الموارد المتاحة يمكن أن تتجاوز تلك الحدود في الظروف الاستثنائية في حالة استيفاء معايير محددة تتطلب تخفيف المخاطر.

يستطيع  
العضو أن يقترض  
سنوياً حتى  
١٤٥٪  
من حصته.

يستطيع  
العضو أن يقترض  
بشكل تراكمي حتى  
٤٣٥٪  
من حصته.



بناء شبكة أمان مالي عالمية أكثر تماسكا



بينما لا يزال المجتمع الدولي يستوعب ويبني على الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية، شرع الصندوق في تنفيذ عملية لتحسين فهم التحديات التي تواجه النظام النقدي الدولي. وتتضمن هذه العملية مراجعة الغرض منها هو الوقوف على أوجه القصور المتغيرة في النظام ووضع أسس إصلاحات من شأنها تعزيز الصلابة والنمو على المدى الطويل.

إصلاح

# النظام النقدي الدولي

والقصد من العمل بشأن النظام النقدي الدولي كذلك هو السعي إلى صقل دور صندوق النقد الدولي في قلب الاقتصاد العالمي، استناداً إلى المراجعة السابقة التي أجريت في ٢٠١١. وبدأت المراجعة الحالية بمجموعة من الدراسات، صدرت في مارس ٢٠١٦، مصممة لإثراء المناقشات حول السياسات داخل الصندوق والمحافل الدولية الرئيسية الأخرى، بما فيها في مجموعة العشرين. وسوف تقدم سرداً لمشروعات مختلفة تدخل ضمن برنامج عمل الصندوق، بما فيها شبكة الأمان المالي العالمية، وحجم الصندوق، ودور حقوق السحب الخاصة، والمراجعة العامة الخامسة عشرة للحصص، وتحليل التدفقات الرأسمالية.

وتأتي مراجعة النظام النقدي الدولي بعد عدة مبادرات اتخذها الصندوق كجزء من الإصلاحات التي تمخضت عنها الأزمة، مثل استحداث الرقابة المتكاملة وتعزيز الرقابة على القطاع المالي، وكلاهما يهدف إلى شحذ تركيز الصندوق على المخاطر ومواطن الضعف، وتوسيع نطاق العمل بشأن انتقال التداعيات، والإصلاح الشامل لمجموعة أدوات الإقراض.

وضع آليات لمنع وقوع الأزمات والتكيف معها حال وقوعها



أجرى صندوق النقد الدولي تقييماً للنظام النقدي الدولي. وكانت أولى مراحل التقييم هي إعداد مجموعة من الدراسات التحليلية ناقشها المجلس التنفيذي في جلسات غير رسمية في مارس ٢٠١٦. وتبحث الدراسة الأولى وعنوانها «تقوية النظام النقدي الدولي — حصر لما سبق»، التحولات الهيكلية التي هي أساس الحاجة إلى مواصلة تعزيز النظام. وتحدد المجالات المحتملة للإصلاح والتي ستعزز جهود منع وقوع أزمات والآليات العالمية للتكيف، والتعاون، وتوفير السيولة.

وحددت الدراسة ثلاثة مجالات ممكنة للإصلاح:

- آليات منع وقوع الأزمات والتكيف معها حال وقوعها.
- القواعد والمؤسسات التي تعزز التعاون العالمي بشأن القضايا والسياسات التي تؤثر على الاستقرار العالمي.
- الحاجة إلى بناء شبكة أمان مالي عالمية أكثر تماسكاً.

وتجري الدراسة الثانية وعنوانها «كفاية شبكة الأمان المالي العالمية» تقييماً لمواطن القوة وجوانب الضعف والتحديات في مصفوفة التدابير الموضوعية لدعم الاقتصاد العالمي في أوقات العسر. وتشمل هذه التدابير الاحتياطات الدولية، وترتيبات المبادلة بين البنوك المركزية، وترتيبات التمويل الإقليمية، وموارد صندوق النقد الدولي، والأدوات القائمة على السوق.

وتثبت الدراسة أن شبكة الأمان المالي العالمية اليوم أكبر وتتضمن طبقات متعددة أكثر من ذي قبل وأنها تكتسب قوة بمرور الوقت، ولا سيما مع عمليات تنقيح أطر الرقابة والإقراض من الصندوق. ومع هذا، تسلم الدراسة كذلك بأن المجال متاح لتحسين الهيكل الحالي لشبكة الأمان من أجل زيادة الوضوح في مسارها، وتعزيز مصداقيتها، وتعجيل وتيرة آليات التأمين والتمويل في مواجهة الصدمات وتوفير الحوافز الصحيحة للبلدان كي تطبق سياسات اقتصادية كلية سليمة.

ولكن عملية تقييم النظام النقدي الدولي تقتضي أخذ التحديات الجديدة في الحسبان: كيفية تعزيز عملية العولمة بما يعود بمنفعة أعم على جميع الأطراف في الاقتصاد العالمي، ومعالجة استعادة التوازن في الصين، والتكيف مع انخفاض أسعار السلع الأولية، والفروق في الأوضاع النقدية بين الاقتصادات الرئيسية في العالم. وبصفة خاصة، يمر العالم بمرحلة من انخفاض النمو بينما تواصل اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية العمل على تكامل أسواقها المالية وتعميقها، ويتعين بالتالي إدارة المخاطر ومواطن الضعف المصاحبة للترابط والانفتاح.

وبينما الصندوق في قلب النظام النقدي الدولي، فهو أيضاً جزء من النظام الأوسع الذي يضم البنوك المركزية وغيرها من الهيئات المختصة بوضع المعايير. ودور الصندوق هو تقديم التحليل والفهم المشترك، ولكن العبء يقع على البلدان الأعضاء في اتخاذ خطوات الإصلاح.



تعزيز التعاون العالمي  
تعزيز القواعد وإنشاء المؤسسات التي

كذلك يسهم الصندوق في النظام النقدي الدولي بتوفير جزء من شبكة أمان مالي عالمية تكفل ثلاثة أمور حتمية: التشجيع على صنع سياسات أفضل، وتمويل عملية التكيف بوتيرة معقولة، وتتيح التأمين المطلوب للبلدان التي قد تتأثر بعدم الاستقرار دون أن تكون طرفاً في الأزمة. وتمثل ترتيبات التمويل الإقليمية مستوى آخر من شبكة الأمان، وهي الترتيبات على غرار «مبادرة شيانغ ماي»، وعلى الصندوق أن يجد سبيلاً لتوثيق التعاون معها.



# إضافة عملة الصين إلى سلة حقوق السحب الخاصة

استكمل المجلس التنفيذي للصندوق في ٣٠ نوفمبر ٢٠١٥ مراجعته المنتظمة لسلة العملات التي تتألف منها حقوق السحب الخاصة والتي يجريها كل خمس سنوات. وقرر المجلس أن اليوان الصيني استوفى المعايير المطبقة للانضمام إلى عملات السلة، وسوف يعتبر عملة قابلة للتداول الحراعتباراً من ١ أكتوبر ٢٠١٦ ويُدْرَج في السلة كعملة خامسة إلى جانب الدولار الأمريكي واليورو والين الياباني والجنيه الاسترليني.

وطبقاً للطريقة المعمول بها في تقييم حقوق السحب الخاصة، تتم مراجعة سلة عملات حقوق السحب الخاصة كل خمس سنوات ما لم تطرأ تطورات في تلك الأثناء تبرر إجراء مراجعة مبكرة. ويتم في مراجعة حقوق السحب الخاصة تقييم معايير اختيار العملات، والعملات المختارة، ومنهجية الترجيح، ومكونات سلة أسعار الفائدة على حقوق السحب الخاصة، بهدف زيادة جاذبيتها كأصل احتياطي دولي.

وبعد اجتماع المجلس التنفيذي وموافقته على انضمام اليوان الصيني إلى سلة حقوق السحب الخاصة، أدلت السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، بالبيان التالي:

يمثل قرار المجلس التنفيذي بإدخال اليوان ضمن سلة عملات حقوق السحب الخاصة علامة فارقة مهمة على مسار اندماج

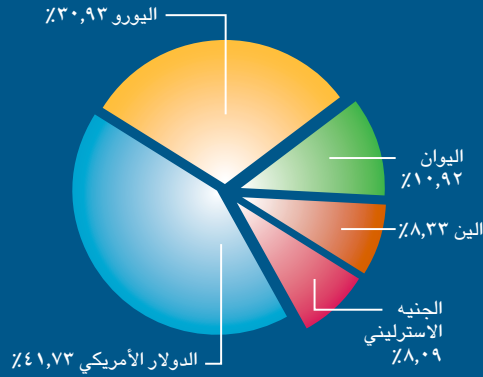




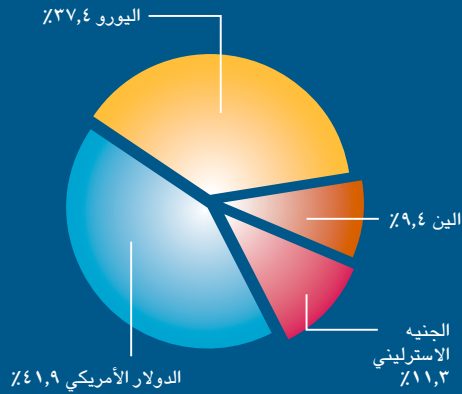
## الإطار ١-٣: ما هي أوزان العملات في سلة حقوق السحب الخاصة؟

تضم سلة حقوق السحب الخاصة الجديدة خمس عملات ستُقاس أوزانها على النحو التالي في أول أكتوبر ٢٠١٦، بناءً على الصيغة التي اتفق بشأنها المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي:

الشكل البياني ١-١  
تحديد الأوزان الترجيحية للعملات في سلة حقوق السحب الخاصة، في أول أكتوبر ٢٠١٦



الشكل البياني ٢-١  
تحديد الأوزان الترجيحية للعملات في سلة حقوق السحب الخاصة، ٢٠١٠



الاقتصاد الصيني في النظام المالي العالمي. كذلك يمثل هذا القرار اعترافاً بالتقدم الذي أحرزته السلطات الصينية في السنوات الماضية نحو إصلاح النظم النقدية والمالية في الصين. وسيؤدي استمرار هذه الجهود وتعميقها إلى تقوية النظام النقدي والمالي الدولي، مما سيدعم بدوره النمو والاستقرار في الصين والاقتصاد العالمي.

ولدى اتخاذ قرار إدخال اليوان، أشار المديرون التنفيذيون إلى «الزيادة الكبيرة في استخدام وتداول اليوان على المستوى الدولي منذ المراجعة السابقة، وذلك حسب كل المؤشرات التي استرشد بها التقييم. واتفقوا على أن اليوان يمكن اعتباره الآن واسع الاستخدام بالفعل لأداء مدفوعات عن المعاملات الدولية» و«واسع التداول في أسواق النقد الأجنبي الرئيسية».

وسيظل تحديد سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة مستندا إلى متوسط مرجح لأسعار الفائدة على الأدوات المالية قصيرة الأجل في أسواق العملات المدرجة في السلة.

### أسعار الفائدة القياسية، ٢٠١٠ و ٢٠١٦

أسعار الفائدة القياسية المستخدمة كأسعار ممثلة للخمس عملات في السلة في أول أكتوبر ٢٠١٦ (متى أصبح ضم اليوان الصيني إلى حقوق السحب الخاصة سارياً):

- الدولار الأمريكي: العائد السوقي على أذون الخزانة الأمريكية لثلاثة أشهر
- اليورو: العائد على اليورو لثلاثة أشهر (سعر الفائدة الفوري لثلاثة أشهر على سندات الحكومة المركزية المصنفة AA فأعلى في منطقة اليورو التي يصدرها البنك المركزي الأوروبي)
- الجنيه الاسترليني: العائد السوقي على أذون الخزانة البريطانية لثلاثة أشهر
- الين الياباني: سعر الفائدة على أذون الخصم الصادرة عن الخزانة اليابانية لثلاثة أشهر
- اليوان: العائد المعياري على سندات الخزانة الصينية بأجل ثلاثة أشهر (الذي تنشره China Central Depository & Clearing Co., Ltd)

أسعار الفائدة القياسية المستخدمة كأسعار ممثلة للأربع عملات في السلة في مراجعة ٢٠١٠:

- الدولار الأمريكي: العائد السوقي على أذون الخزانة الأمريكية لثلاثة أشهر
- اليورو: العائد على اليورو لثلاثة أشهر
- الين الياباني: سعر الفائدة على أذون الخصم الصادرة عن الخزانة اليابانية لثلاثة أشهر
- الجنيه الاسترليني: العائد السوقي على أذون الخزانة البريطانية لثلاثة أشهر

# تغيير أنغام الموسيقى

وعرض الصندوق مساعده حيث تعهد بمجموعة من الالتزامات في المؤتمر الدولي الثالث المعني بتمويل التنمية الذي عُقد في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا في يوليو ٢٠١٥. وحددت التدابير ذات الصلة في تقريرين حول السياسات ناقشهما المجلس التنفيذي يومي أول يوليو و٦ يوليو. ووافق المجلس على منهج شامل يتضمن تعزيز الدعم المالي وتكثيف المشورة بشأن السياسات والمساعدة الفنية

يقول الممثل الإفريقي «إذا تغيرت أنغام الموسيقى، تتغير خطوات الرقصة». وأمامنا هذا العام فرصة لاتباع منهج جديد — أي تغيير أنغام الموسيقى — لترسيخ أقدام بلدان العالم على مسار النمو الاحتوائي القابل للاستمرار.

— كريستين لاغارد، مدير عام الصندوق،  
كلمة ألقتها في معهد بروكينغز في ٨ يوليو ٢٠١٥

تعزيز  
الدعم المالي



تنمية  
القدرات



وُصِفَ ٢٠١٥ بأنه عام التطور، حيث ركز المجتمع الدولي على بناء شراكة عالمية لتمكين البلدان النامية منخفضة الدخل من وضع الأسس اللازمة لتحقيق نمو احتوائي وقابل للاستمرار في العقود القادمة. ويرتكز هذا



الجهد على «أهداف التنمية المستدامة» وهي مجموعة من الأهداف التي اعتمدها الأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٥ وتغطي طائفة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتحل «أهداف التنمية المستدامة» محل «الأهداف الإنمائية للألفية» وهي مجموعة من الأهداف التي غطت الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٥ وارتكزت حول تخفيض نسبة الفقر في العالم إلى النصف وتحسين مؤشرات التنمية المرتبطة بالصحة والتعليم. والآن أصبح التحدي أمام البلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية هو تحقيق هذه الأهداف لتصبح حقيقة.



وترتبط قضية تغير المناخ ارتباطاً وثيقاً بالتنمية القابلة للاستمرار لأن أفقر سكان العالم هم أكثرهم تأثراً بالقضايا التي يبرزها التأثير البشري المتسارع على البيئة. وعقد



اجتماع دولي ثالث حول هذه القضايا في باريس في ديسمبر ٢٠١٥، تمخض عن التوصل إلى اتفاق تاريخي يضع إطاراً لتحقيق تقدم ملموس نحو تخفيف آثار تغير المناخ. وصدرت مذكرة عن مناقشات خبراء الصندوق في ذلك الوقت أوضحت انعكاسات تغير المناخ على المالية العامة والاقتصاد الكلي والقطاع المالي.

كذلك يعتزم الصندوق مساعدة البلدان الأعضاء على معالجة الفجوات الكبيرة في البنية التحتية بمزيد من الكفاءة والاستمرارية عن طريق تقديم المشورة والمساعدة الفنية في أهم مجالات إدارة الاستثمار العام اللازمة للإنفاق الفعال على البنية التحتية. وسيعمل الصندوق على تعميق تحليله للعلاقات بين الاستثمار العام والنمو والحفاظ على الدين في حدود يمكن الاستمرار في تحملها من أجل المساعدة على تحديد الوتيرة الملائمة لزيادة الإنفاق على البنية التحتية.

وأتخذت أولى الخطوات نحو التنمية الشاملة القابلة للاستمرار في ٢٠١٥. ويتمثل التحدي في مواصلة العمل في المستقبل.

وتنمية القدرات. وقد حددت السيدة كريستين لاغارد، مدير عام الصندوق هذه الالتزامات التي تعهد بها الصندوق في الكلمة التي ألقاها في مؤسسة بروكينغز.

ولا تقتصر الالتزامات التي تعهد بها الصندوق للمجتمع الدولي على التمويل، مما يعكس معالجة أهداف التنمية المستدامة لمجموعة واسعة من القضايا التي تدخل في صلب صلاحية الصندوق. وتشمل هذه القضايا تعبئة الإيرادات المحلية، وتحقيق الكفاءة والفعالية في الإنفاق، وجذب التدفقات الرأسمالية وإدارتها، والتوسع في الاستثمارات العامة، وقضايا تتعلق بالسياسات الدولية مثل الحفاظ على الاستقرار المالي العالمي والتعاون الضريبي الدولي. وطُرح كثير من هذه القضايا للنقاش في سبتمبر ٢٠١٥ حينما اجتمع أعضاء الأمم المتحدة في مدينة نيويورك لإطلاق أهداف التنمية المستدامة، كما ألفت عليها الضوء مذكرة حول مناقشات خبراء صندوق النقد الدولي صدرت بمناسبة انعقاد هذا الاجتماع. ويخصص صندوق النقد الدولي بالفعل خمس ما ينفق على تنمية القدرات للمساعدة في مجالي السياسات الضريبية وإدارة الضرائب، كما سيخصص مزيداً من الموارد في إطار التدابير الجديدة (راجع الإطار ١-٤ عن التزامات الصندوق، صفحة ١٩).

## تكثيف المشورة بشأن السياسات

تعبئة الإيرادات المحلية

التركيز على الدول الهشة

## أولويات سياسة تمويل التنمية

منخفضة. وصندوق النقد الدولي ملتزم بتكثيف المساعدة الفنية التي يقدمها في مجال السياسة والإدارة الضريبية.

■ يتعين التركيز على النمو الاحتوائي من أجل تحقيق نمو اقتصادي أقوى بوجه عام. ويعني ذلك، على سبيل المثال، تحسين تعليم الفتيات والقضاء على المثبطات وإزالة الحواجز أمام توظيف المرأة في نظم الضرائب والإعانات.

■ يتعين أن تعمل البلدان على زيادة التركيز على فرض ضرائب الطاقة وتخفيف الاعتماد على دعم الطاقة. فيتضح من تحليل أجراه الصندوق أن مجموع الدعم على مستوى العالم يصل إلى ٥,٣ تريليون دولار، أو ٦,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي. ومن شأن تخفيض هذا الإنفاق أن يحرر الموارد ويوجهها نحو استخدامات أكثر إنتاجية، بما في ذلك في البلدان النامية.

أجرى الصندوق في مطلع عام ٢٠١٦ تقييماً للتقدم المبدئي نحو «تمويل التنمية» في اجتماع عقده الأمم المتحدة. وحددت أربع أولويات:

■ يجب على كل بلد أن يأخذ زمام القيادة في إرساء الاستقرار الاقتصادي والمالي الذي يمثل شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية القابلة للاستمرار، ولكن يجب أن تكون هذه الجهود مدعومة بالتعاون الدولي.

■ تكتسب زيادة التعاون الدولي بشأن قضايا الضرائب أهمية حاسمة في ضمان تعزيز عمليات تعبئة الموارد، وذلك بصفة خاصة للحد من نقل الأرباح إلى المناطق التي تفرض ضرائب

بدأت ميانمار من وعاءٍ ضريبي محدود للغاية واستطاعت أن تركز تقدماً:

منذ عام ٢٠١٢، ارتفعت الإيرادات من الضرائب الرئيسية بما يزيد على ٢٠٪ سنوياً في المتوسط.



امتثال كبار المكلفين الضريبيين في مجالات التسجيل وتقديم الإقرارات الضريبية في وقتها وسداد الضرائب يقترب من الممارسات الدولية الجيدة.



بدء إصلاحات السياسة الضريبية التي تركز على توسيع وعاء الضرائب غير المباشرة، والإدارة الضريبية أصبحت في وضع أفضل يؤهلها للبدء في إعادة النظر في وعاء الضرائب المباشرة.



إحدى المهام الرئيسية لجهود الإصلاح هي تكوين فهم أقوى بين الجمهور لدور الضرائب في تمويل السلع والخدمات العامة الضرورية وكذلك ضمان فهمهم أن سداد الضرائب هو سمة مميزة لبلد حديث فعال. وبرغم أن ميانمار ستحتاج إلى دعم واسع النطاق في سعيها لتحقيق النمو الاحتوائي لسنوات طويلة، فإن النتائج المبكرة تبدو واعدة.

## ميانمار: إصلاح الضرائب لتحقيق نمو احتوائي

بعد مضي خمسين عاماً من العيش في شبه عزلة، واجهت ميانمار تحدياً في تحديث نظامها الضريبي لكي يواكب الطلبات في بيئة اقتصادية ديناميكية أكثر انفتاحاً ومن أجل تعبئة الإيرادات لتمويل الإصلاحات الهيكلية والاجتماعية التي تأخر تنفيذها. وكانت نسبة الضرائب إلى إجمالي الناتج المحلي في البلاد أقل من ٧٪ في ٢٠١٢، وهي واحدة من أقل النسب في العالم، وسعت السلطات إلى زيادة الإيرادات الضريبية بطريقة عادلة تحقق المساواة وتتسم بالشفافية.

وقدم صندوق النقد الدولي مساعدته في تصميم استراتيجية إصلاح بدعم من صندوق استئماني متعدد الشركاء، هو الصندوق الاستئماني المواضيعي للسياسة والإدارة الضريبية. والهدف الرئيسي من الإصلاح هو تعزيز القدرات المؤسسية لدى الإدارة الضريبية في ميانمار وإعداد الإدارة ومجتمع الأعمال لإصلاحات ضريبية أطول أجلاً. وتتضمن النتائج توسيع الوعاء الضريبي وتحسين الامتثال.

الهادئ. وتشير إلى أن من شأن وضع التقديرات ضمن الإطار الاقتصادي الكلي قبل وقوع الحدث أن يساعد على تعزيز إدارة مخاطر الكوارث في البلدان ومن ثم قدرتها على مواجهة هذه الأحداث.

وإدخال هذه التكاليف المتوقعة ضمن تحليل القدرة على الاستمرار في تحمل الدين لكل بلد يمكن أن يساعد على تحديد مقدار الحاجة إلى احتياطات وقائية على مستوى المالية العامة والقطاع المالي وإلى مصادر تمويل أخرى. ويمكن من خلال هذه العملية كذلك تحديد الحيز المتوافر في المالية العامة لتأسيس البنية التحتية اللازمة لمعالجة الكوارث الطبيعية وتغير المناخ. وسوف تتيح هذه الخطوات تصميم المشورة التي يقدمها الصندوق بشأن السياسات على نحو ملائم بشكل أكبر للاحتياجات القطرية.

وسوف تتبع هذه الورقة دراسة بشأن السياسات في السنة المالية ٢٠١٧ حول نفس الموضوع، وتُقيّم أفضل طريقة يمكن أن ينتهجها الصندوق في دعم النمو وزيادة الصلابة في الدول الصغيرة في منطقتي الكاريبي والمحيط الهادئ.

وصدر في مايو ٢٠١٥ تقرير الخبراء بعنوان «التطورات الاقتصادية الكلية وقضايا مختارة في الدول النامية الصغيرة» لاطلاع الجمهور. وأجرى هذا التقرير تحليلاً يستند إلى عدة تقارير سابقة عن الدول الصغيرة وناقشه المجلس التنفيذي في جلسة غير رسمية أثناء السنة المالية ٢٠١٥.

## صلابة الدول الصغيرة في مواجهة الكوارث الطبيعية وتغير المناخ

بينما يمر العالم بفترة تغير في المناخ، أصبحت الدول الجزرية الصغيرة في المحيط الهادئ والبحر الكاريبي من البلدان الأشد تعرضاً للكوارث الطبيعية بما فيها الأعاصير والتسونامي والفيضانات. ويفرض تغير المناخ في حد ذاته مخاطر أمام استمرار بقاء بعض الجزر في المحيط الهادئ.

ويغطي عمل الصندوق المتواصل مع الدول الصغيرة مجموعة من القضايا الاقتصادية الكلية وقضايا السياسات ذات الصلة. ومع تزايد وقوع الكوارث الطبيعية التي تؤثر على الدول الصغيرة في السنوات الأخيرة، انتقل موضع تركيز العمل نحو السياسات التي تهدف إلى تعزيز تحرك السياسة في مواجهة الكوارث الطبيعية وتغير المناخ.

وبينما كان العمل التحليلي يُجرى في السابق لكل بلد على حد، نشر خبراء الصندوق في يونيو ٢٠١٥ أول دراسة قطرية مقارنة تحدد التأثير الكمي للكوارث الطبيعية: وهي ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي بعنوان «تعزيز الصلابة الاقتصادية الكلية في مواجهة الكوارث الطبيعية وتغير المناخ في الدول الصغيرة في المحيط الهادئ».

وخُصت ورقة العمل إلى أن تقييم التكاليف المتوقعة على المالية العامة وتأثير الكوارث الطبيعية على النمو له دور مهم في تقييم الآفاق المتوقعة على المدى الطويل في البلدان الجزرية في المحيط

### الإطار ١-٤: ما هي التزامات صندوق النقد الدولي نحو تمويل التنمية؟

التعلم

■ توجيه التمويل الميسر نحو أفقر البلدان وأكثرها تعرضاً للمخاطر

■ تحديد سعر فائدة صفري لكل القروض المقدمة بموجب «التسهيل الائتماني السريع» الذي يهدف إلى مساعدة البلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية والدول الهشة/الخارجة من الصراعات.

كذلك يدعم الصندوق تمويل التنمية من خلال أنشطته في مجال تنمية القدرات.

أعلن الصندوق في يوليو ٢٠١٥ عن التزامات أساسية بتقديم تمويل في ظل «تمويل التنمية» تضمنت ثلاثة عناصر رئيسية:

■ زيادة الأموال المتاحة للبلدان المؤهلة ذات الدخل المنخفض من خلال التوسع في إتاحة تسهيلات التمويل الميسرة بنسبة إضافية قدرها ٥٠٪ — واكتسب هذا الالتزام أهمية متزايدة خلال السنة المالية ٢٠١٦ عندما أدى تباطؤ النمو في الأسواق الصاعدة وتراجع أسعار السلع الأولية إلى فرض ضغوط جديدة على كثير من البلدان النامية.



# تنمية القدرات

إصلاح السياسة والإدارة الضريبية



بيرو

تشكل زيادة تعبئة الإيرادات المحلية أحد المجالات الرئيسية التي تطلب البلدان الأعضاء الاستفادة من خبرة الصندوق فيها — بدعم من شركائه — لمساعدتها على إحراز «أهداف التنمية المستدامة» للأمم المتحدة.

## بيرو

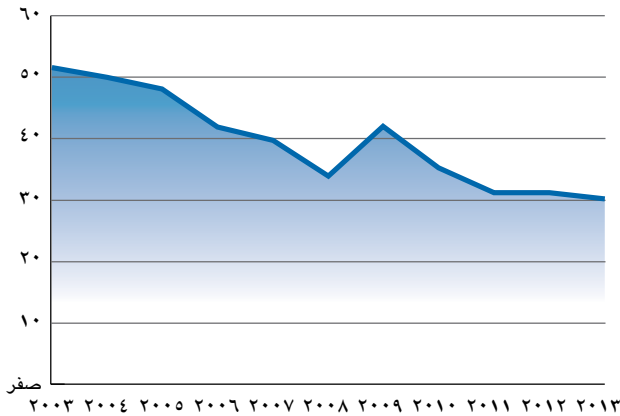
أخذ الصندوق منذ أكتوبر ٢٠١١ يقدم مساعدة فنية لإدارة الإيرادات في بيرو — بدعم من وزارة الدولة للشؤون الاقتصادية في سويسرا (SECO) — من أجل تعزيز تعبئة الإيرادات.

وتركز العمل الأساسي في هذا المشروع على تعميق امتثال المكلفين الضريبيين. وأعدت المشروع هيئة الإدارة الجمركية والضريبية (SUNAT) وتضمن تطبيق نظام تدقيق قائم على المخاطر لكل شريحة من المكلفين الضريبيين وفتح حساب جار متكامل للمكلفين الضريبيين، ومركزية نظم تدقيق العمليات الضريبية والجمركية، وتعزيز التنسيق بين مختلف مستويات الهيئة.

وخلال عام ٢٠١٥، ساهم البرنامج الممول من وزارة الدولة للشؤون الاقتصادية في سويسرا في تمويل بعثتين من صندوق النقد الدولي وثلاثة من الخبراء الذي كُلفوا بمهام قصيرة الأجل. وخلصت مراجعة أجريت إلى تحقق الأهداف، حيث ازداد تحصيل الضرائب بشكل كبير (الشكل البياني ٣-١) وتقلصت فجوة الامتثال لضريبة القيمة المضافة كثيرا (الشكل البياني ٤-١).

الشكل البياني ٤-١

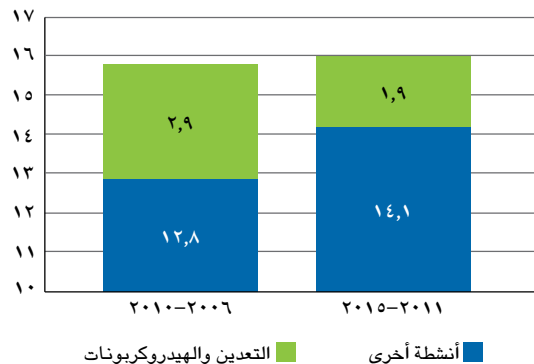
بيرو: فجوة الامتثال لضريبة القيمة المضافة، ٢٠١٣-٢٠٠٣  
(% من الإيرادات الضريبية المحتملة)



المصدر: مصلحة الضرائب الوطنية في بيرو.

الشكل البياني ٣-١

بيرو: العبء الضريبي لخمس سنوات  
(تحصيل الضرائب % من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: تقديرات مصلحة الضرائب الوطنية في بيرو.



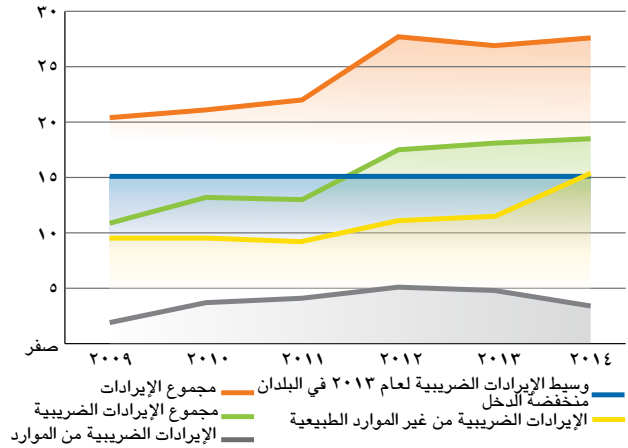
## موريتانيا

شهدت موريتانيا في السنوات الأخيرة ارتفاعا كبيرا في تحصيل الإيرادات الضريبية، فبلغت مستويات أعلى من وسيط البلدان منخفضة الدخل. وخلال الفترة بين ٢٠٠٩ و٢٠١٤، ارتفع مجموع الإيرادات من ٢٠,٤٪ إلى ٢٧,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي، وارتفع مجموع الإيرادات الضريبية من ١١,٥٪ إلى ١٨,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي (الشكل البياني ١-٥). وبينما تحقق النمو الاقتصادي مدفوعا بأنشطة التعدين المزدهرة، ساهم القطاع غير المرتبط بالموارد في البلاد بمعظم هذا التحسن الملحوظ.

ويمكن عزو أحد أسباب هذه الزيادة إلى سلسلة من إجراءات تبسيط وتحسين النظام الضريبي بعد تنفيذ برنامج المساعدة الفنية التي قدمها الصندوق على مدى سنوات متعددة. ودعم هذا البرنامج اثنان من الصناديق الاستثمارية المواضيعية لدى الصندوق هما الصندوق الاستثماري المواضيعي للسياسة والإدارة الضريبية وإدارة ثروة الموارد الطبيعية.

### الشكل البياني ١-٥

موريتانيا: الإيرادات الحكومية من الموارد الطبيعية وغير الموارد (٪ من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: قاعدة بيانات «آفاق الاقتصاد العالمي»، والسلطات الوطنية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.



## كوسوفو

عندما انضمت كوسوفو إلى صندوق النقد الدولي في ٢٠٠٩، كانت، كأى بلد خرج من دائرة الصراع، تواجه عقبات أمام ضمان كفاية الإيرادات العامة لتمويل الخدمات. وكان يتعين تحسين الامتثال الضريبي. وكانت المؤسسات الحكومية جديدة، والوضع الاقتصادي صعبا.

وتولى صندوق النقد الدولي منذ عام ٢٠١٠ إدارة مشروع لتحديث الإدارة الضريبية في كوسوفو بتمويل من وزارة الدولة للشؤون الاقتصادية في سويسرا (SECO). ومن خلال هذا المشروع، تمكنت الإدارة الضريبية في كوسوفو (TAK) من تحسين ترتيباتها الإدارية والتنظيمية بشكل كبير.

واليوم يمكن اعتبار منهج الامتثال الضريبي الذي تتبعه الإدارة الضريبية في كوسوفو من أفضل الممارسات على المستوى الإقليمي. وخصصت الإدارة الضريبية منذ عام ٢٠١٢ مواردها التشغيلية للقيام بأنشطة إدارية مصممة خصيصا لمواجهة مخاطر ضريبية محددة. وكانت الفكرة هي تحقيق أكبر الأثر على سلوك المكلفين الضريبيين والوصول إلى الكفاءة الإدارية. ووضِع كذلك نظام رقابة محكم.

كذلك كان تحسين مستوى العدالة على رأس الأولويات. واتخذت الإدارة الضريبية في كوسوفو خطوات لبناء الثقة والتعاون مع المكلفين الضريبيين. ونتيجة لذلك، اكتسبت عمليات تحصيل الضرائب قوة كبيرة، مع ارتفاع الإيرادات بنسبة ٨,٥٪ في عام ٢٠١٥ مقارنة بعام ٢٠١٤، كما ارتفعت نسبة الضرائب إلى إجمالي الناتج المحلي ارتفاعا مطردا من ٢٠,٣٪ في ٢٠٠٩ إلى ٢٢,٢٪ في ٢٠١٥.



أدى تداخل أوضاع معظم سكان سوريا والبلدان الأخرى التي تواجه صراعات داخلية إلى وقوع أزمة إنسانية كان لها تأثير اقتصادي مباشر عبر منطقتي الشرق الأوسط وأوروبا ومناطق أخرى غيرهما. وأدت التداعيات الاقتصادية التي أثرت على كثير من البلدان الأعضاء إلى فرض تحدٍّ أمام صندوق النقد الدولي في العديد من مجالات عمله. ودعت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في اجتماعها الذي انعقد في إبريل ٢٠١٦ الصندوق إلى «أن يكون مستعداً للمساهمة في حدود الصلاحيات المنوطة به» لإدارة التداعيات الناشئة من «تدفقات اللاجئين الكبيرة». وكانت أولى الخطوات أثناء السنة المالية ٢٠١٦ هي تكوين فهم أوضح لنطاق التحديات الاقتصادية في كل من الشرق الأوسط وأوروبا.







## التأثير الاقتصادي للصراعات وطفرة اللاجئين

### دور الصندوق في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان

لا تزال الصراعات آخذة في التعمق في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP). فبعد انحسارها في هذه المنطقة خلال التسعينات من القرن الماضي اتسع نطاقها وزادت حدتها في أوائل الألفينات. وتزايدت الصراعات الداخلية مما أثر على المدنيين، خاصة نتيجة لاتساع دور جماعات عنيفة غير تابعة لدولة مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش». وكانت التكاليف الإنسانية فادحة. وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن ما يزيد على ٢٥٠ ألف نسمة قد لقوا حتفهم بينما جرح ما يزيد على مليون نسمة من جراء الصراع السوري وحده. وتؤدي الصراعات إلى نزوح الملايين: فبلغت أعداد النازحين داخليا في المنطقة ١٩,٣ مليون نسمة وسجل مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ٩,٣ مليون مواطن من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان كلاجئين في منتصف ٢٠١٥ (لا يتضمنون اللاجئين الفلسطينيين) (راجع الأشكال البيانية من ١-٦ إلى ١-٨).

وكانت للصراعات آثار اقتصادية أليمة على البلدان المتأثرة بصورة مباشرة والبلدان المجاورة. وأصبح إجمالي الناتج المحلي السوري اليوم أقل من نصف المستويات التي كان عليها قبل الحرب، في حين تشير التقديرات إلى أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في اليمن تقلص بأكثر من ٤٠٪ منذ عام ٢٠١٠. ووفقا لتقارير البنك الدولي، تسبب الصراع في سوريا في خفض نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في لبنان بنحو ٣ نقاط مئوية سنويا منذ بدايته.

وتؤثر الصراعات على النشاط الاقتصادي من خلال قنوات متعددة. فالصراعات تخفض أرصدة رأس المال البشري والمادي من خلال وقوع الضحايا، ونزوح السكان بأعداد كبيرة، وتدمير البنية التحتية والمباني والمصانع. وقد تسببت في اضطراب سبل الإنتاج وطرق التجارة. ونظرا لأن الصراعات تخلق شعورا بعدم اليقين، فإنها تتسبب في إضعاف الثقة. ومع إضعاف المؤسسات وتراجع أرصدة رأس المال البشري والمادي تنخفض كذلك معدلات النمو الممكن. وغالبا ما تقع أعباء الصراعات على كاهل الفقراء والفئات الضعيفة، نظرا لأن الضغوط التي تفرضها الصراعات على الموازنات العامة (على سبيل المثال نتيجة زيادة الإنفاق على البنود الأمنية والعسكرية، أو — بالنسبة للبلدان المجاورة — نتيجة استضافة اللاجئين) غالبا ما تزامم النفقات الاجتماعية أو تخفض جودة الخدمات العامة.

وقام الصندوق بدور بناء في تخفيف تأثير الصراعات، وخاصة في البلدان المجاورة. فقد ساعد على الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي ودعم الجهود الدولية لتدبير التمويل من أجل البلدان التي تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين كالأردن. وعلى المدى البعيد، فإن تقديم المشورة بشأن السياسات للتعامل مع العواقب الاقتصادية للصراعات، وقضايا التمويل الضخم وتنمية القدرات تكتسب أهمية

حاسمة في الحيلولة دون الانهيار الاقتصادي الكلي ودعم التعافي بعد الصراع بوتيرة أسرع وتحقيق النمو الاحتوائي. وبصفة خاصة، فإن الركيزتين الإقليميتين لتنمية القدرات التابعتين للصندوق (مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط ومركز الصندوق للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط) لديهما الخبرة والتجربة التي تتيح مساعدة البلدان على تنفيذ تدابير الإصلاح اللازمة لمعالجة المعوقات الهيكلية وتحقيق نمو أعلى وأكثر احتواءً.

## أوروبا

أدت الطفرة المفاجئة في أعداد طالبي اللجوء إلى أوروبا أثناء السنة المالية ٢٠١٦ إلى إثارة مجموعة من القضايا الاقتصادية والأمنية والسياسية والاجتماعية. فكشفت الطفرة عن عيوب في سياسة اللجوء المشتركة في أوروبا وأثارت تساؤلات حول قدرة الاتحاد الأوروبي على سرعة إدماج القادمين الجدد. وعالج الصندوق القضايا الاقتصادية في مذكرة عن مناقشات خبراء الصندوق صدرت في فبراير ٢٠١٦ بعنوان «طفرة اللاجئين في أوروبا: التحديات الاقتصادية».

وخلصت المذكرة إلى أن الأثر الاقتصادي الكلي لطفرة اللاجئين على المدى القصير من المرجح أن يتمثل في ارتفاع طفيف في نمو إجمالي الناتج المحلي انعكاساً لتوسع المالية العامة المقترن بدعم طالبي اللجوء، وكذلك التوسع في عرض العمالة مع بدء دخول القادمين الجدد في القوى العاملة. ومن المرجح أن يتركز هذا الأثر في بلدان المقصد الرئيسية (النمسا وألمانيا والسويد).

وتأثير اللاجئين على النمو في الأجل المتوسط والطويل يتوقف على طريقة إدماجهم في سوق العمل. فتشير التجارب الدولية للمهاجرين الاقتصاديين إلى انخفاض معدلات توظيف المهاجرين وأجورهم مقارنةً بمواطني بلدان المقصد، وإن كانت هذه الفروق تتلاشى بمرور الوقت. ويرجع بطء الإدماج إلى عوامل مثل الافتقار إلى المهارات اللغوية والقدرة على نقل المؤهلات الوظيفية، وكذلك العوائق أمام البحث عن فرص العمل.

كذلك تواجه طالبي اللجوء قيود قانونية تحول دون العمل أثناء فترة تقديم طلب اللجوء. وربما كانت هناك أيضاً عوامل بارزة تفرض صعوبات أمام حصول جميع العاملين ذوي المهارات المنخفضة على وظائف — كارتفاع مستويات أجور المبتدئين وغيرها من أوجه الجمود في سوق العمل — فضلاً على «فخ الرفاهية» الذي ينشأ من التفاعل بين المنافع الاجتماعية والنظم الضريبية.

ومع هذا، هناك سياسات يمكن أن تساعد على فتح الطريق إلى سوق العمل: ينبغي الحد من القيود على الالتحاق بعمل أثناء فترة تقديم طلب اللجوء وتعزيز سياسات سوق العمل الفعالة الموجهة تحديداً نحو اللاجئين. وفي كثير من الأحيان كان تقديم دعم على الأجور لأصحاب العمل في القطاع الخاص وسيلة فعالة في زيادة تشغيل المهاجرين؛ وكبديل عن ذلك، يمكن أيضاً النظر في منح استثناءات مؤقتة من الحد الأدنى للأجور أو الأجور في مستوى المبتدئين. ومن شأن المبادرات التي تسهل العمل الحر (بما فيها الحصول على ائتمان) وتيسير الاعتراف بالمهارات أن تساعد كذلك على نجاح المهاجرين.

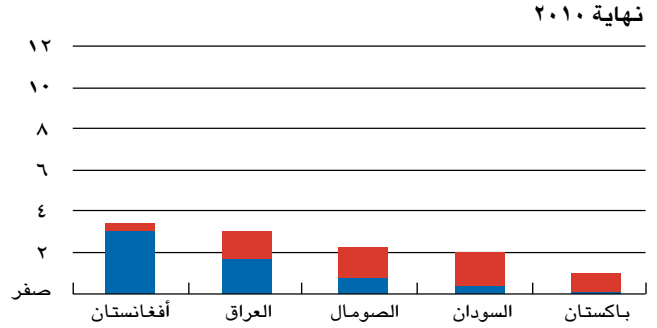
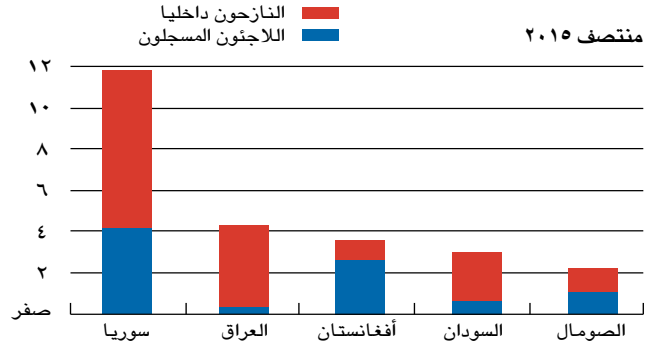


(أعلى) زيارة إلى مخيم الزعتري للاجئين في الأردن في مايو ٢٠١٤



## الشكل البياني ٦-١

النازحون في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (ملايين)

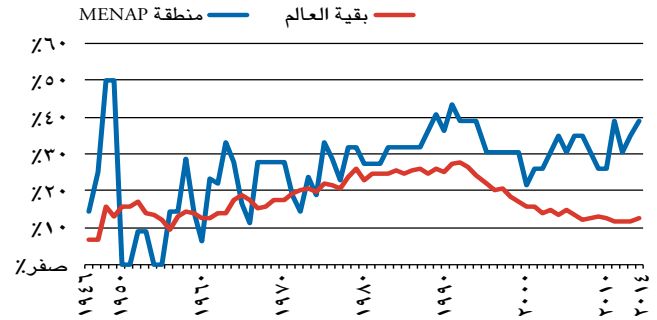


المصادر: قاعدة بيانات الإحصاءات السكانية لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والتقارير بعنوان "Mid-Year Trends 2015"، وحسابات خبراء الصندوق. ملحوظة: تشمل المجموع من هم في وضع شبيه بأوضاع اللاجئين والنازحين داخليا.

## الشكل البياني ٧-١

تواتر الصراعات حسب المنطقة

(حصة بلدان الصراعات من المجموع، حسب السنة)

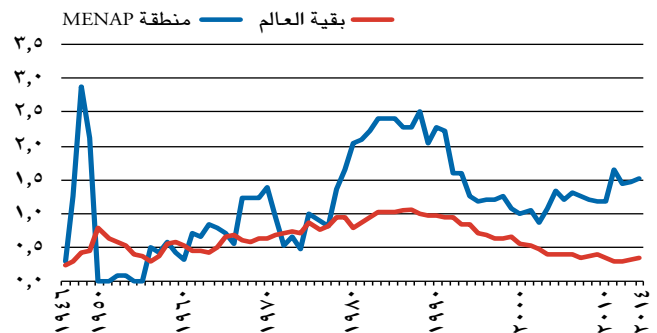


المصادر: مركز Systemic Peace، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

## الشكل البياني ٨-١

متوسط كثافة الصراعات حسب المنطقة

(المؤشر، صفر-١٤؛ صفر = لا يوجد صراع، ١٤ = صراع شديد)



المصادر: مركز Systemic Peace، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.



## تأثير انخفاض أسعار النفط على المنتجين في الشرق الأوسط



شهد كثير من البلدان المنتجة للنفط في منطقة الشرق الأوسط نموًا اقتصاديًا سريعًا في الفترة بين ٢٠٠٤ و٢٠١٤ بدعم ارتفاع أسعار النفط. ومع هبوط أسعار النفط بما يزيد على ٧٠٪ منذ منتصف ٢٠١٤ وتوقعات بقائها «في مستوى أقل لفترة أطول»، أصبحت هذه البلدان تواجه بيئة محفوفة بتحديات غير عادية. وتؤدي عوامل أخرى، منها الصراعات الإقليمية واحتمالات بطء النمو العالمي، إلى زيادة الأفاق تعقيدًا. وكان أفضل الطرق لتكيف البلدان المنتجة للنفط في المنطقة مع بيئة أسعار النفط الجديدة هو الموضوع الذي تناوله خبراء الصندوق في جلسة إحاطة المجلس التنفيذي في ٢ مارس ٢٠١٦.

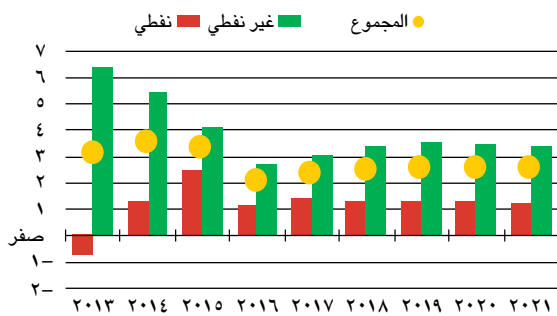
فقد أدى هبوط أسعار النفط إلى تكبد خسائر فادحة في الحسابات الخارجية والمالية العامة لدى البلدان المنتجة للنفط في المنطقة (الشكل البياني ١-٩). على سبيل المثال، تراجعت إيرادات تصدير النفط في البلدان أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية والجزائر بنحو ٣١٥ مليار دولار في ٢٠١٥، ومن المتوقع أن تتراجع مجدداً بمقدار ١٣٠ مليار دولار هذا العام، حيث يُتوقع تدهور أرصدة الحسابات الخارجية بنحو ٢٧٪ من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بعام ٢٠١٣. وانعكاساً لهذه الخسائر، يُتوقع تراجع أرصدة المالية العامة بنحو ٢١٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٦ مقارنة بعام ٢٠١٣.

وكان استخدام الاحتياطات هو أساس الاستجابات المبدئية على مستوى السياسات. واتخذت بعدها تدابير مهمة لتخفيف العجز أثناء النصف الثاني من ٢٠١٥، وتشير موازنات هذا العام إلى تكثيف الجهود على مستوى السياسات. وتركز التصحيح على تخفيض الإنفاق العام، مع قيام عدة بلدان بكبح النفقات الرأسمالية التي ازدادت أثناء فترة ارتفاع أسعار النفط. كذلك بدأ كثير من البلدان بتنفيذ إصلاحات كبيرة في أسعار الطاقة، منها رفع أسعار خدمات المرافق، والتي تشمل، في عدد قليل منها، استحداث آليات التسعير التلقائي. كذلك ينظر عدد من البلدان في إيجاد مصادر جديدة للإيرادات، بينما يخطط مجلس التعاون الخليجي لفرض ضريبة القيمة المضافة في السنوات القادمة.

وبينما يبدو تأثير انخفاض أسعار النفط واضحاً من خلال تشديد سياسة المالية العامة، يُتوقع تباطؤ النمو في البلدان المنتجة للنفط في المنطقة بقدر كبير في ٢٠١٦ وأن يظل مكبوحاً في السنوات القادمة (الشكل البياني ١-١٠). وفي ظل هذه البيئة، أصبحت الحاجة أكبر إلى الحد من الاعتماد على النفط. ولم تعد هناك إمكانية لاستمرار نموذج نمو يقوم على التوسع المستمر في الإنفاق الحكومي وتوظيف العمالة. ومن ثم، يتعين على صناعات السياسات تعزيز سياسات تدفع دور القطاع الخاص في توفير فرص العمل التي تشتد الحاجة إليها والحفاظ على النمو طويل الأجل لتوفير الفرص أمام القوى العاملة سريعة النمو في المنطقة.

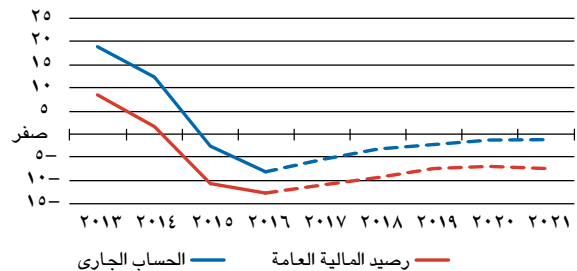
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الشكل البياني ١-١٠  
البلدان المنتجة للنفط: نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي



المصادر: السلطات الوطنية وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.  
ملحوظة: المجمعات تتضمن دول مجلس التعاون الخليجي والجزائر.

الشكل البياني ١-٩  
البلدان المنتجة للنفط:  
الحساب الجاري وأرصدة المالية العامة  
(٪ من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.  
ملحوظة: المجمعات تتضمن دول مجلس التعاون الخليجي والجزائر.



## الجمهورية التشيكية: سياسات سليمة من أجل أساسيات قوية

توخت الجمهورية التشيكية الحرص في سياسة المالية العامة وسياساتها النقدية والمالية مما ساعدها على تجنب ارتفاع الطلب المحلي القائم على الائتمان والذي حاق بمعظم بلدان وسط وشرق أوروبا في الفترة التي سبقت الأزمة المالية العالمية. وبرغم هذا، فقد تأثر اقتصاد التشيك بالأزمة، وشهد ركودا مزدوج القاع. وأفادت البلاد بشكل جيد من عمليات المراجعة السنوية لأوضاعها الاقتصادية التي يجريها الصندوق والمشورة التي يسديها بشأن السياسات: فبفضل تيسير سياسة المالية العامة والسياسة النقدية — تماشيا مع مشورة الصندوق — إلى جانب البيئة الخارجية المواتية تمكن الاقتصاد من الخروج من الركود في عام ٢٠١٣ والتوسع حتى بلغ أعلى معدلات النمو في منطقة أوروبا الوسطى والشرقية في ٢٠١٥.

وتمكنت التشيك من تخفيض عجز المالية العامة إلى دون الحد البالغ ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي المنصوص عليه في قواعد الاتحاد الأوروبي لعام ٢٠١٣، وقامت السلطات في وقت لاحق بتيسير سياسة المالية العامة، مما دعم الاقتصاد بعد ذلك.

وكانت السياسة النقدية داعمة كذلك. فتمكن البنك المركزي التشيكي من إنقاذ الاقتصاد حيث كان من أول البنوك المركزية الأوروبية التي خفضت أسعار الفائدة الأساسية إلى الحد الأدنى الصفري. وفي سياق جهوده لمكافحة الضغوط الانكماشية، وضع البنك حداً أدنى لسعر الصرف كأداة إضافية في ترسانة سياسته النقدية. ولا يزال التضخم أقل من المستوى الذي يستهدفه البنك، إلا أنه لم يصل قط إلى المستوى السالب.

ويتسم اقتصاد التشيك بقوة أساسياته، فمستويات الدين العام والدين الخارجي معتدلة وفي مسار تنازلي، مما يسهم في بلوغ علاوات المخاطر في البلاد إلى أدنى مستوياتها التاريخية. وقد أكد «تقييم القطاع المالي» لعام ٢٠١٢ الذي أجراه الصندوق قوة القطاع المالي التشيكي، ونفذت السلطات لاحقا توصيات التقييم. ويتسم القطاع المصرفي بالاستقرار، حيث تمتلك البنوك احتياطات وقائية قوية من رأس المال والسيولة، ويمتلك معظمها القدرة على التمويل الذاتي، بينما معدلات القروض المتعثرة منخفضة. وظلت السلطات التشيكية تسعى نحو تحقيق مزيد من الشفافية في صنع السياسات.

وظل المكتب الإحصائي التشيكي ينشر بيانات اقتصادية كلية منذ عام ١٩٩٨ تماشيا مع «المعيار الخاص لنشر البيانات» (SDDS) الذي وضعه صندوق النقد الدولي. وانضم مؤخرا إلى الاقتصادات المتقدمة التسعة الأخرى الملزمة بالمعيار الخاص المعزز لنشر البيانات (SDDS Plus) لمعالجة فجوات البيانات التي تكشفت أثناء الأزمة المالية العالمية.

وبفضل المساعدة الفنية التي يقدمها الصندوق، أصبح البنك المركزي التشيكي أحد البنوك المركزية الرائدة التي تستهدف التضخم على مستوى العالم، فهو واحد مما لا يزيد عن خمسة بنوك مركزية تستهدف التضخم وتنشر بيانات المسار المتوقع لأسعار الفائدة بناء على تنبؤات خبراءها.



## آيرلندا: تصحيح أوضاع المالية العامة يحفز التعافي

انهيار الاقتصاد الآيرلندي في الفترة من ٢٠٠٨-٢٠١٠. وكحال غيره من الاقتصادات الأوروبية الصغيرة المفتوحة، تضرر بشدة من الأزمة المالية العالمية والأزمة اللاحقة في منطقة اليورو. ولكن في حالة آيرلندا، جاءت الصدمات بعد فترة انتعاش مطولة في سوق العقارات أسفرت عن مواطن ضعف خطيرة: فاعتمدت البنوك على التمويل بالجملة سريع الزوال لمنح قروض كبيرة لشركات التطوير العقاري والمستثمرين والأسر، وارتفعت أسعار العقارات بشكل مفرط، وتحولت فرص العمل نحو قطاع الإنشاءات المتضخم والقطاعات ذات الصلة؛ واستخدمت الحكومة الإيرادات المدفوعة بسوق العقارات في زيادة الإنفاق وتخفيض الضرائب الأخرى.

وعندما انفجرت الفقاعة تلاشى التمويل بالجملة، وتوقف الإقراض، وهبطت أسعار العقارات، وأصبحت مواقع الإنشاءات مهجورة. وارتفع معدل البطالة بمقدار ثلاثة أضعاف فبلغ ١٥٪، وهبطت الإيرادات بنسبة ٢٠٪ في الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩، وواجهت الحكومة معدلات عجز كبيرة. وارتفع الدين العام بشدة مع بلوغ الدعم المقدم للبنوك ٤٠٪ من إجمالي الناتج المحلي. ومع نهاية عام ٢٠١٠، اضطرت آيرلندا إلى طلب المساعدة المالية من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي.

ووضعت السلطات الآيرلندية خططا تركز عليها في تصحيح أوضاع المالية العامة اللازم لوضع الموارد العامة على مسار سليم بتخفيض العجز إلى ما لا يزيد على ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي على مدى خمس سنوات. وتضمن البرنامج الذي يدعمه الصندوق إصلاحات لاستعادة صحة الجهاز المصرفي الآيرلندي، بما في ذلك إعادة رسملة البنوك وتخفيض حجم الأصول المصرفية بالتدريج — لا سيما حيازاتها الأجنبية — لتتنسق بشكل أكبر مع ودائعها.

ووسط أزمة منطقة اليورو، ظل الاقتصاد ضعيفا حتى فترة طويلة من عام ٢٠١٢. لكنه حقق تقدما في تضيق عجز الموازنة، وظل أداء البرنامج يفوق الأهداف المحددة بصفة مستمرة. وبحلول منتصف ٢٠١٢، بدأت آيرلندا تستعيد قدرتها على الوصول إلى السوق، أولا بإصدار أذون الخزانة ثم بعد ذلك اتخاذ خطوات حذرة نحو إطالة آجال الاستحقاق وزيادة أحجامها. وبحلول عام ٢٠١٣، مع التعافي الواضح للاقتصاد واستعادة الثقة، تمكنت آيرلندا من الخروج من البرنامج الذي يدعمه صندوق النقد الدولي على النحو المقرر. وبعد ذلك بفترة وجيزة، تمكنت من السداد المبكر للدفعات المستحقة للصندوق.

وأدى حسم السلطات الآيرلندية في تنفيذ سياستها وشعورها بملكية السياسات التي تنفذها إلى استعادة الثقة اللازمة بالتدريج لكي تبدأ مجددا في توظيف العمالة والاستثمار وتحقيق النمو. وبالفعل، بلغ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي التراكمي ١٣٪، فكانت آيرلندا أسرع اقتصادات أوروبا نموا في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، وأدى توفير فرص العمل بصورة مطردة إلى خفض معدل البطالة إلى حوالي ٨,٥٪ مع بداية عام ٢٠١٦.



إلى اليسار: نارندرا مودي رئيس وزراء الهند يلقي كلمة افتتاحية في مؤتمر «نهضة آسيا للاستثمار في المستقبل» الذي عُقد في مدينة نيودلهي الهندية.

أسفل: راغورام راجان محافظ البنك المركزي الهندي (إلى اليسار) ومدير عام الصندوق أثناء المؤتمر.



## نهضة آسيا: التركيز على مستقبل آسيا

آسيا ... هي أكثر مناطق العالم ديناميكية، فتسهم اليوم بنسبة ٤٠٪ من الاقتصاد العالمي. ولديها استعداد لتحقيق نمو ثلاثي النمو العالمي على مدى السنوات الأربعة القادمة — حتى مع تراجع الزخم بصورة طفيفة. ونظرا لهذا الدور الاقتصادي الحيوي، فالاستفادة على الوجه الأمثل من ديناميكية آسيا أمر يلقي اهتماما كبيرا من العالم أجمع.

— كريستين لاغارد مدير عام صندوق النقد الدولي في مؤتمر «نهضة آسيا» في مدينة نيودلهي الهندية

أولى صندوق النقد الدولي اهتماما كبيرا لقضايا السياسات الحاسمة التي تواجه منطقة آسيا والمحيط الهادئ في مؤتمرين عُقدًا أثناء السنة المالية ٢٠١٦، وهي المرحلة الأولى من التركيز على آسيا إلى أن يحل موعد انعقاد الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في ٢٠١٨ في إندونيسيا.



## التقدم الاقتصادي والاجتماعي

اجتمع ممثلو البلدان المختلفة من منطقة آسيا والمحيط الهادئ في مدينة نيودلهي الهندية في مارس ٢٠١٦ لعقد مؤتمر «نهضة آسيا»، الذي نظمه الصندوق بالتعاون مع حكومة الهند. واستعرض الاجتماع الذي عُقد على مدى ثلاثة أيام الأداء الاقتصادي للمنطقة والقضايا التي سيكون لها تأثير كبير على التقدم الاجتماعي والاقتصادي في آسيا خلال السنوات القادمة.

وضم المشاركون مسؤولين حكوميين كبار، ومسؤولين تنفيذيين في قطاع الشركات، وقيادات منظمات دولية، وأعضاء الدوائر الأكاديمية، وممثلين من المجتمع المدني. وألقى الكلمتين الرئيسيتين السيد ناريندرا مودي، رئيس وزراء الهند، والسيدة كريستين لاغارد، مدير عام الصندوق.

وناقش المؤتمر موضوعات منها نماذج النمو في آسيا، وعدم المساواة في الدخل، والتغير الديمغرافي، وقضايا الجنسين، والاستثمار في البنية التحتية، وتغير المناخ، وإدارة التدفقات الرأسمالية، والإدماج المالي.

وأعلن الصندوق والهند خلال هذا الحدث عن اتفاقهما على إنشاء مركز التدريب والمساعدة الفنية الإقليمي لجنوب آسيا (SARTTAC) من أجل تعزيز تنمية القدرات في بنغلاديش وبوتان والهند وملاييا ونيبال وسري لانكا. وكانت مذكرة التفاهم التي وقعها الصندوق والهند خطوة رئيسية نحو تأسيس مركز متكامل في نيودلهي لتنمية القدرات.

## الابتكار في القطاع المالي

كانت التحديات أمام الحفاظ على أداء النمو المثير للإعجاب الذي حققته آسيا من خلال الابتكار في القطاع المالي والإدماج المالي هي الموضوع الرئيسي الذي تناوله مؤتمر عقد في العاصمة الإندونيسية جاكرتا، في سبتمبر ٢٠١٥. وعقد مؤتمر «مستقبل التمويل في آسيا: تمويل التنمية» الذي اشترك في تنظيمه صندوق النقد الدولي وحكومة إندونيسيا، وركز على إدماج وتعميق الأسواق المالية لتعزيز الاستقرار ودعم الاستثمار في البنية التحتية. كذلك بحث المؤتمر السياسات التي يمكن أن تعزز الإدماج المالي لكي تنشر ثمار الازدهار الآسيوي على نطاق أوسع. ونشر صندوق النقد الدولي كتابا بمناسبة انعقاد هذا المؤتمر بعنوان «مستقبل التمويل في آسيا».



## ناورو أصبحت العضو ١٨٩ في الصندوق

أصبحت جمهورية ناورو في إبريل ٢٠١٦ هي العضو ١٨٩ في صندوق النقد الدولي، وذلك خلال مراسم عقّدت في واشنطن العاصمة.

وبذلك تكون ناورو ثاني أصغر البلدان أعضاء الصندوق، بعد توفالو، قياساً باكتتابها في حصص الصندوق البالغ مليوني وحدة حقوق وحدة سحب خاصة (٢,٨١ مليون دولار). وسيكون الوضع كذلك بعد أن تسدّد الزيادة في حصتها بموجب المراجعة العامة الرابعة عشرة التي سترفع حصتها إلى ٢,٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة. وتقع ناورو في المحيط الهادئ، ويبلغ عدد سكانها حوالي عشرة آلاف وخمسمائة نسمة وتبلغ مساحتها حوالي ثمانية أميال مربعة. وناورو هي كذلك أصغر الدول ذات السيادة في العالم بعد مدينة الفاتيكان من حيث عدد سكانها ومساحتها.

ويعتمد اقتصاد ناورو على تعدين الفوسفات، وعمليات المركز الإقليمي لمعالجة طلبات اللجوء إلى أستراليا، والإيرادات من رسم ترخيص صيد الأسماك. وحققت خلال السنوات الأخيرة نمواً قوياً تدفّعه بشكل خاص عمليات المركز والصادرات من الفوسفات، برغم تراجعها في ٢٠١٥.

وتتيح عضويتها لصندوق النقد الدولي وشركاء التنمية الآخرين — حيث انضمت ناورو كذلك لعضوية البنك الدولي — إمكانية مساعدة السلطات على تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية ومعالجة التحديات أمام التنمية. وستشارك البلاد في عملية مراجعة سنوية يجريها صندوق النقد الدولي لاقتصادها وتستفيد من إجراء تحليل قطري مقارنة ويحتمل حصولها على قرض من الصندوق. وتحصل ناورو على مساعدة فنية من الصندوق من خلال قنوات منها مركز المساعدة الفنية المالية لمنطقة المحيط الهادئ (PFTAC) التابع للصندوق ومقره فيجي.

## مساعدة نيبال على التعافي من زلزال مدمر

لا تزال نيبال تكافح للتعافي من أسوأ زلزال حاق بالبلاد منذ ما يزيد على ٨٠ عاماً. ووصلت قوة الزلزال الذي ضرب منطقة شمال غرب العاصمة كاتماندو في ٢٥ إبريل ٢٠١٥ إلى ٧,٨. أعقبته ما يزيد على ٣٠٠ من التوابع بقوة تجاوزت ٤,٠. ولقى حوالي ٩ آلاف حتفهم، وجرح ما يزيد على ٢٣٠٠ شخص، بينما ظل مئات الآلاف بلا مأوى.

وتشير التقديرات إلى تأثر ٨ ملايين نسمة بالكارثة بينما تضررت المناطق الريفية الفقيرة بشدة أكثر من المدن بسبب تدني مستوى جودة بناء المساكن. ولحقت كذلك أضرار بالغة بكثير من المواقع التراثية الثقافية والمعمارية.

### استجابة سريعة من الصندوق

إثر وقوع الزلزال، وعدت السيدة كريستين لاغارد مدير عام الصندوق بإرسال فريق من خبراء الصندوق بصورة عاجلة. ووصلت بعثة الصندوق إلى كاتماندو بعد وقوع الزلزال بأسبوعين لتقييم تأثيره الاقتصادي الكلي ومناقشة احتياجات ميزان المدفوعات والمالية العامة المرتبطة بجهود إعادة التأهيل وإعادة الإعمار. وكان فريق البعثة في اجتماع مع مسؤولين في وزارة المالية يوم ١٢ مايو ٢٠١٥ عندما ضربت البلاد توابع للزلزال بلغت ٧,٣.

### الدعم المالي من الصندوق

عقد مؤتمر دولي للمانحين في يونيو ٢٠١٥ تمخض عن قطع تعهدات بتقديم دعم خارجي لإعادة إعمار نيبال في صورة منح وقروض بلغ مجموعها حوالي ٤ مليارات دولار. وفي ٣١ يوليو ٢٠١٥، وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على طلب سلطات نيبال الحصول على قرض بقيمة ٥٠ مليون دولار لمساعدة البلاد على معالجة ما حاق بها من دمار. وقدمت الأموال في ظل «التسهيل الائتماني السريع» بسعر الفائدة الميسر الذي يقدمه الصندوق (صفر٪ في الوقت الراهن)، مع فترة سماح خمس سنوات ونصف.



ديفيد أدبانغ، وزير المالية في جمهورية ناورو (إلى اليمين)، مع مارتن هانت، وكيل وزارة المالية، يوقع الاتفاق الذي أصبح ناورو بموجب أحدت عضو في صندوق النقد الدولي في ١٢ إبريل ٢٠١٦، في مدينة واشنطن العاصمة.



## التوسع في استخدام مؤشرات السلامة المالية

تساعد مؤشرات السلامة المالية التي وضعها الصندوق على تقييم مواطن القوة وجوانب الضعف في النظم المالية، وتمنح رؤى متعمقة قيمة لتحليل الاستقرار المالي وصياغة سياسات السلامة الاحترازية الكلية. وعلى خبراء الصندوق إعداد تقارير عن مؤشرات السلامة المالية في سياق عمليات المراجعة المنتظمة التي يجرونها لصحة اقتصادات البلدان الأعضاء.

وبفضل التمويل الذي تقدمه اليابان، يقوم الصندوق بتقديم الدعم لتنمية القدرات في ٤٨ بلدا من البلدان الأعضاء في إفريقيا وآسيا وجزر المحيط الهادئ من أجل مساعدتها على إعداد ونشر بيانات مؤشرات السلامة المالية وفق المعايير الدولية. وبعد مضي ثلاث سنوات على تنفيذ المشروع، أصبح الآن هناك ٢٠ بلدا من البلدان المشاركة مستوفاة للمعايير، ومن المتوقع أن تستوفي المعايير كذلك ١٨ من البلدان الأخرى بنهاية مدة المشروع (إبريل ٢٠١٧) (راجع الشكل البياني ١-١١).

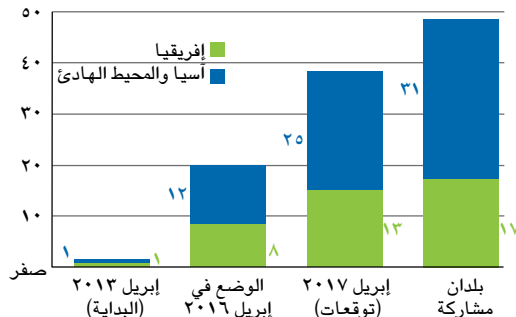
ومن خلال المحاضرات والتدريب العملي والحلقات التطبيقية كثيفة الاستخدام للبيانات والتي تُعقد خلال الدورات التدريبية الإقليمية، يتعلم المشاركون من خبراء الصندوق ومن نظرائهم على حد سواء. ويشكل التعلُّم من النظراء وسيلة فعالة بصفة خاصة في تنمية القدرات فيما يتعلق بالمؤشرات نظرا لوجود كثير من القضايا المشتركة التي تواجه الجهات التنظيمية، التي تولد بعض البيانات المصدرية، ومعدي البيانات.

وعقد صندوق النقد الدولي حلقات تطبيقية عن مؤشرات السلامة المالية في فيجي وناميبيا والسنغال وتايلند. وتُقدِّم المساعدة الفنية الثنائية عندما يكون التركيز على المستوى القطري أسلوبا أكثر كفاءة في تنمية القدرات.

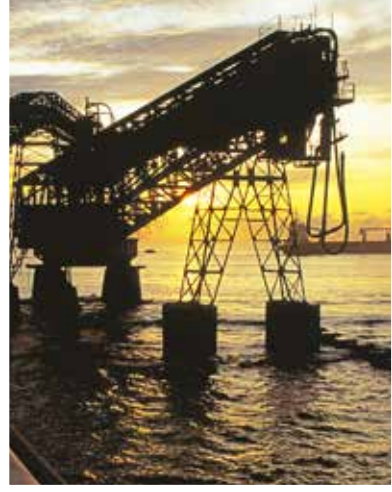
وإضافة إلى ذلك، فإن العمل المتعلق بمؤشرات السلامة المالية يستفيد من الموارد التي تقدمها وزارة الشؤون الخارجية والتنمية الدولية بالمملكة المتحدة للوحدة النموذجية لمؤشرات السلامة المالية في ظل «المبادرة المعززة لنشر البيانات ٢». ويغطي هذا النموذج ٢٢ بلدا من البلدان الأعضاء في إفريقيا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

الشكل البياني ١-١١

مؤشرات السلامة المالية: البلدان المشاركة والمبلغة



ملحوظة: ممول من الحساب المدار نيابة عن اليابان لصالح أنشطة مختارة يقوم بها الصندوق. المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.





## الصيرفة المتنقلة

التقنية

انطلقت خدمات النقود وأعمال الصيرفة المتنقلة أثناء السنوات القليلة الماضية في بلدان جماعة شرق إفريقيا، ولا سيما كينيا وتنزانيا. وأدى توفير خدمات أداء المدفوعات من خلال المنصات المتنقلة — المعروفة بالأموال المتنقلة — إلى توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية: فوفق مسح FinScope لعام ٢٠١٣، يمتلك اليوم حوالي ثلثي السكان الراشدين في هذين البلدين إمكانات استخدام النظام المالي الرسمي، ويرجع الفضل في ذلك للأموال المتنقلة إلى حد كبير. كذلك كان للنقود وأعمال الصيرفة المتنقلة تأثير إيجابي على السكان حيث خفضت تكاليف تحويل الأموال إلى المناطق الريفية وحسنت الجوانب الأمنية لأنها حلت محل عمليات حمل النقود لمسافات طويلة كما في الماضي.

ويتسع نطاق الخدمات في هذا المجال بسرعة تتجاوز الطرق البسيطة لتحويل الأموال. ففي كينيا، يمكن الآن تكوين ودائع ادخارية عن طريق ربط المنصات المتنقلة بالحسابات المصرفية. وتسمح هذه الطريقة للأسر والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، التي كانت في الماضي تواجه صعوبة في التأهل لفتح حسابات مصرفية تقليدية، بالادخار وإرساء سجل أداء يمكن أن يساعدها في الحصول على قروض صغيرة في المستقبل. واليوم أصبحت معاملات الأموال المتنقلة تتجاوز ٥٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في كينيا وتنزانيا، وهناك خطط لتعميم مزيد من الخدمات ذات القيمة المضافة، بما فيها أدوات أسواق رأس المال.

وقام الصندوق بدور داعم لتطور النقود والأعمال المصرفية المتنقلة من خلال بحوثه والمساعدة الفنية التي يقدمها، وذلك بصفة أساسية لضمان أمن وحسن تنظيم هذه المنصات من أجل تعزيز الثقة. كذلك يجري الصندوق مناقشات مستمرة مع سلطات البلدان حول تأثير النقود والأعمال المصرفية المتنقلة على اقتصادات البلدان الأعضاء، وتقييم وصياغة وتنفيذ السياسة النقدية.

## الإطار ١-٥: كيف يمكن أن تتعلم البلدان من نظرائها؟

الدخل في إفريقيا لكي تتعلم من تجاربها. وفي عام ٢٠١٤ قدم النظراء من كابو فيردي وموريشيوس وسيشيل وكذلك خبراء من البنك الدولي والصندوق مساعدة لزملائهم في السنغال لتوضيح الإصلاحات اللازمة لتنفيذ الخطة، وهي استراتيجية يمكن أن يدعمها برنامج جديد مع الصندوق في ظل «أداة دعم السياسات».

وحيث تطمح السنغال إلى الانضمام إلى هذه المجموعة، وضع رئيسها ماكي سال «خطة السنغال الصاعدة» والتي تهدف إلى تمكين السنغال من الوصول إلى مصاف البلدان متوسطة الدخل بحلول عام ٢٠٣٥. وقدم الصندوق المساعدة للسنغال في العمل مع نظرائها من البلدان متوسطة

حقوق حوالي ٤٠ بلدا ناميا معدلات نمو مرتفعة ومستمرة منذ عام ١٩٩٠ تصل بها أو تقلها نحو مصاف الأسواق الصاعدة. واعتمدت استراتيجياتها الاقتصادية على الاندماج في الاقتصاد العالمي وإيجاد حيز للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار الأجنبي المباشر.

## الصحفيون الأفارقة وصقل مهارات إعداد التقارير الاقتصادية

من أجل المساعدة على توفير المعلومات الاقتصادية والمالية للصحفيين الأفارقة وتحسين فهمهم لعمل الصندوق، نظم صندوق النقد الدولي أثناء السنة المالية ٢٠١٦ حلقتين تطبيقيتين لتدريب الصحفيين في المنطقة. وحضر عشرون صحفي من البلدان الثمانية أعضاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا وغينيا جلسة في أبيدجان عاصمة كوت ديفوار، وشارك ١٥ صحفياً من زمبابوي في دورة تدريبية في هراري. وكان المشاركون — من وسائل الإعلام المطبوع والمسموع والمرئي وعلى شبكة الإنترنت — يمثلون طائفة واسعة من وسائل الإعلام الخاص والعام في هذه البلدان.

ومن خلال تطبيق منهج التدريب العملي، كتب المشاركون قصصاً في الوقت الحقيقي. وتضمنت الموضوعات التي تناولوها دور البنك المركزي وكيف يساعد في تسيير الاقتصاد، والدورات الاقتصادية وطريقة إعداد تقارير حول الأخبار الاقتصادية في بيئة محفوفة بالتحديات، وعمليات إعادة هيكلة الديون. وخرج الصحفيون بفهم أفضل لطريقة عمل الصندوق وكيفية إعداد تقارير عن أنشطته. وتحرك المشاركون في دورة أبيدجان في وقت لاحق لتعزيز التعاون بين الصحفيين على مستوى المنطقة من خلال تأسيس شبكة «الصحفيين الاقتصاديين والماليين في غرب إفريقيا» (COAJEF).



وفي مطلع عام ٢٠١٦، نظم صندوق النقد الدولي، بدعم من الاتحاد الأوروبي، عملية تأليف كتاب في واشنطن العاصمة، ضم عشرة مؤلفين من الحكومة والدوائر الأكاديمية في السنغال، إلى جانب زملائهم من البلدان النظيرة والبنك الدولي. وتمخضت العملية عن مسودة أولية لكتاب (سينشر في أواخر عام ٢٠١٦) و(٣) تشجيع القطاع المالي الاحتوائي، الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة القيود على ممارسة الأعمال وتشجيع الاستثمارات العامة، و(٢) تخفيف النفقات، وزيادة كفاءة الإيرادات، وتدريب تدابير تعبئة الإيرادات، ووضع إطار سليم وكفء للمالية العامة ويناقد هذا الكتاب موضوعات (١) عن الاقتصاد السياسي والإصلاحات. و(٤) تحقيق نمو مستمر وقوي يشمل كل شرائح المجتمع. وكان رئيس الوزراء السنغالي قد رأس في وقت لاحق اجتماعاً وزارياً صرح للمؤلفين السنغاليين بصياغة عمليات تدخل، بدعم من شركاء التنمية، لتسهيل الاقتصاد السياسي الذي سيجعل تنفيذ الإصلاحات ممكناً. ويمكن بعد ذلك تعبئة الدعم من الموازنة لتمويل عمليات التدخل المذكورة.



أعلى الصفحة: سيث تيركبر، وزير المالية والتخطيط الاقتصادي في غانا (إلى اليمين) يلقي الكلمة الافتتاحية في المؤتمر الذي عُقد في أكرا (إلى اليسار، أنطوانيت سايبه مدير الإدارة الإفريقية في الصندوق).

## البيانات المعززة من أجل سياسات كلية أفضل

يكتسب إصدار بيانات عالية الجودة في الوقت المناسب أهمية بالغة في تمكين البلدان من أن تعكس التغيرات في اقتصاداتها على نحو أفضل ويوفر أدوات لها أهميتها في صياغة السياسات وتقييم تأثيرها. وأحرزت إفريقيا تقدما في تحسين جودة بياناتها، وإن كان المجال لا يزال متاحا أمام البلدان الإفريقية لتعزيز إمكانات صدور البيانات في الوقت المناسب وتحسين دوريتها ونطاق تغطيتها وموثوقيتها ونشرها.

فضعف البيانات المصدرية ينال كثيرا من عمليات إصدار ونشر إحصاءات اقتصادية كلية عالية الجودة.

ومن التحديات الأخرى انخفاض مستويات الاستثمار في المهارات اللازمة، والافتقار إلى القدرات الكافية في مجال تكنولوجيا المعلومات، والصعوبات في قياس الاقتصاد غير الرسمي، وعدم كفاية الأطر المؤسسية والتشريعية.

وقدم صندوق النقد الدولي المساعدة الفنية والتدريب اللازمين لدعم جهود البلدان في تحسين جودة بياناتها. وساعد الصندوق ما يزيد على اثني عشر بلدا على مدى العامين الماضيين في تغيير سنة أساس حساباتها القومية، واثني عشر بلدا أخرى أو نحوها في إعداد حسابات قومية ربع سنوية. والعمل جار على وضع خطط لمساعدة بلدان جماعة شرق إفريقيا على الإعداد لدورة أخرى من تغيير سنة أساس إجمالي الناتج المحلي، وإعادة وضع المعايير القياسية لسلسلة الحسابات القومية على أساس إجمالي الناتج المحلي، مما يساعد على جعل بيانات إجمالي الناتج المحلي صورة واقعية تعكس الاقتصاد.

### الإطار ١-٦: كيف يمكن مساعدة صناع السياسات في إفريقيا من خلال تحسين البيانات؟

كان للصندوق دور بارز في مؤتمر أكرا الذي عُقد في فبراير ٢٠١٦ حول «تعزيز البيانات من أجل سياسات اقتصادية كلية أفضل»، والذي اشترك في تنظيمه حكومة غانا، وإدارة الإحصاءات في الصندوق، وإدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة. واجتمع في هذا المؤتمر مسؤولون كبار من ما يزيد على ٤٠ بلدا إفريقيا، وكذلك ممثلون من الدوائر الأكاديمية، والبنوك، وهيئات التصنيف الائتماني، ومكاتب الفكر، ومنظمات دولية، تناولوا التحديات في مجال البيانات التي تواجه صناع السياسات في إفريقيا. وتعهد المشاركون بتشجيع نشر البيانات من أجل تعزيز صنع القرار الاقتصادي القائم على الأدلة وناقشوا الخطوات القادمة.

وتضمنت الموضوعات التي تناولوها شفافية الإحصاءات وإمكانية مقارنتها، ونزاهة المؤسسات التي تصدر الإحصاءات واستقلاليتها، وتشجيع إصدار بيانات عالية الجودة في الوقت المناسب بما يعود بالمنفعة على صناع السياسات. وحث المشاركون السلطات الوطنية على امتلاك الإحصاءات وإعطاء أولوية قصوى في الموازنات الوطنية لإصدارها.

وانعكاسا للأهمية التي أولاها كبار المسؤولين لهذا المؤتمر، قال باتريك جوروجي محافظ البنك المركزي الكيني أن «هذا المؤتمر أتاح فرصة فريدة أمام صناع القرار على مستويات عالية لتبادل الآراء والخبرات لكي نتمكن من العمل معا من أجل تقوية البيانات المستخدمة في صنع السياسات.»



## إفريقيا

نظرة عامة

إضافة إلى ذلك، يقدم الصندوق مساعدة للبنوك المركزية في شرق وجنوب إفريقيا لوضع مؤشرات عالية التواتر بغرض تعزيز صياغة السياسة النقدية. وفي شرق إفريقيا، يساعد الصندوق البلدان الأعضاء على وضع خطة عمل لتطبيق إطار «دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤»، ويتضمن نظاما إحصائيا متكاملا يقصد به أن يكون مجلدا مرجعيا يصف نظام الإحصاءات المالية للحكومة. ويقدم الصندوق الدعم لعمل الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا في إعداد جدول يتضمن بيانات العمليات المالية للحكومة يتسق مع إطار «دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤». ويتوقع أن تؤدي هذه الجهود الإقليمية إلى تحسين مراقبة معايير التقارب بين هذه الجماعات الاقتصادية.

ويعمل صندوق النقد الدولي، بدعم من صندوق استئماني، على إعداد «المرشد إلى تحليل الموارد الطبيعية في الحسابات القومية»، ويمثل هذا المرشد أداة لتحليل التأثير الاقتصادي الكلي للموارد الطبيعية على الناتج والأسعار. ويزود صناع السياسات والجمهور عامة بأهم المعلومات التحليلية اللازمة لفهم الآثار الاقتصادية الكلية الفعلية أو المحتملة من التغيرات في الموارد الطبيعية. كذلك سيدعم المرشد معدي الحسابات القومية في الاقتصادات الغنية بالموارد الطبيعية من خلال المساعدة على الكشف عن حالات الخطأ والسهو وعدم الاتساق في قياس المعاملات المرتبطة بثروة الموارد الطبيعية واستخراجها.

وقامت إدارة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بدعم من منظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى، بإطلاق مشروع مشترك لجمع بيانات مؤشر أسعار المستهلك. وبإطلاق المشروع في فبراير ٢٠١٦، تتوفر الآن بيانات ما يزيد على ١٠٠ بلد في الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي (<http://data.imf.org/CPI>). ويوفر هذا المشروع مزيدا من البيانات ويخفف العبء عن المعنيين بإبلاغ البيانات من خلال تبادل البيانات بين المنظمات الدولية.

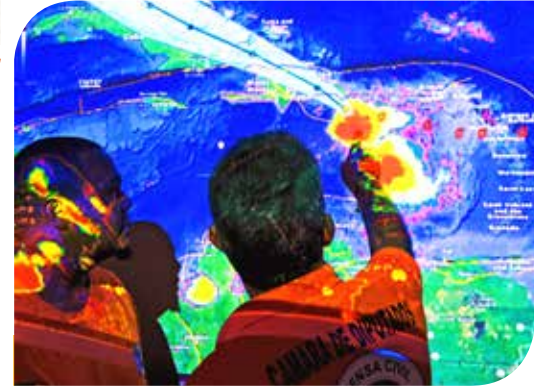
## دومينيكا: العاصفة الاستوائية إيريكسا واستجابة الصندوق

ضربت دومينيكا العاصفة الاستوائية إيريكسا في ٢٧ أغسطس ٢٠١٥ فلقى العشرات حتفهم وأصاب البلاد دمار واسع الانتشار. وألحق الفيضان والانهيارات الأرضية أضرارا جسيمة بالطرق والجسور والمطار الرئيسي. كذلك تسببت العاصفة في شل حركة شبكة المياه والصرف الصحي وأثرت بشدة على الزراعة والسياحة. وتشير التقديرات إلى بلوغ مجموع الأضرار والخسائر ٩٦٪ من إجمالي الناتج المحلي، بلغت تكاليف إعادة الإعمار منها ٦٥٪ من إجمالي الناتج المحلي.

وعقب العاصفة مباشرة، طلبت حكومة دومينيكا مساعدة مالية طارئة من صندوق النقد الدولي. ووافق المجلس التنفيذي للصندوق في ٢٨ أكتوبر على صرف ٦,١٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (٨,٧ مليون دولار)، تمثل ٧٥٪ من حصة العضوية، وهو الحد الأقصى للموارد التي أتاحتها في ذلك الوقت بموجب «التسهيل الائتماني السريع»، لمعالجة الاحتياجات الملحة في ميزان المدفوعات والمالية العامة. ويتيح «التسهيل الائتماني السريع» حجما محدودا من المساعدات المالية السريعة بفائدة صفرية للبلدان منخفضة الدخل التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات تمويلية عاجلة لكي تتمكن من التقدم نحو تحقيق أو استعادة مراكز اقتصادية كلية مستقرة وقابلة للاستمرار بما يتوافق مع تحقيق النمو والحد من الفقر على أساس قوي ودائم. وبخلاف أدوات الدعم المالي الأخرى التي يوفرها الصندوق، لا يفرض «التسهيل الائتماني السريع» شروطا في شكل معايير أداء أو قواعد معيارية هيكلية.

وقدم الصندوق كذلك دعما فنيا لوضع إطار اقتصادي كلي قابل للاستمرار من أجل استيعاب النفقات الكبيرة المرتبطة بالعاصفة ووفر المساعدة اللازمة لتلبية الاحتياجات الاجتماعية الملحة (الشكل البياني ١-١٢). وتشير التقديرات إلى بلوغ تكاليف عمليات إعادة الإعمار المقررة حوالي ٥٠٪ من إجمالي الناتج المحلي على مدى سبع سنوات، إضافة إلى مبالغ أقل لاحقا. وسيجري تمويلها باتخاذ تدابير جديدة على مستوى المالية العامة ومن خلال التمويل من المانحين.

وتواجه دومينيكا مستوى مرتفع من الدين العام (٨٠٪ من إجمالي الناتج المحلي)، وتعتزم السلطات الوصول إلى مستوى الدين العام





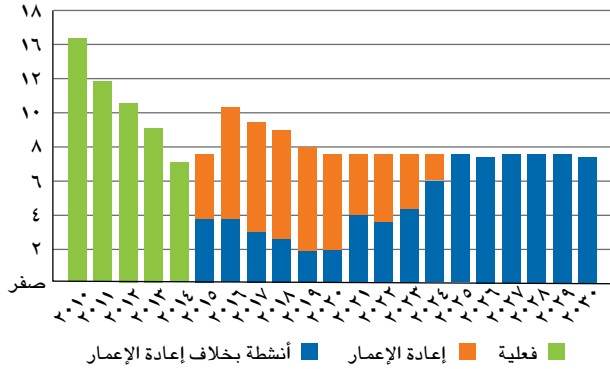
## نصف الكرة الغربي

المستهدف في إطار الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي وهو ٦٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠. وتحقيقا لهذا الهدف، تعمل الحكومة على وضع خطة متوسطة المدى ستضمن تدابير لتحسين رصيد المالية العامة بنحو ٦٪ من إجمالي الناتج المحلي على مدى خمس سنوات، يدعمها مستشار في مجال الاقتصاد الكلي وتمويل من كندا. ومن شأن توافر احتياطي وقائي في رصيد المالية العامة بنحو ١,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي أن يوفر هامشا وقائيا لأي نفقات إضافية على إعادة الإعمار لكي تكون دومينيكا معدة بصورة أفضل لمواجهة أي كوارث طبيعية أخرى في المستقبل.

وشارك صندوق النقد الدولي في مؤتمر للمانحين عُقد في دومينيكا في ١٦ نوفمبر ٢٠١٥، مع دائنين رسميين آخرين وممثلي عدة بلدان لديها استعداد لتقديم مساعدة مالية. وتعهد كثير من الشركاء الثنائيين بتقديم مساهمات سخية، لكن لا يزال يتعين توفير منح إضافية من أجل تمويل التكاليف الباهظة لإعادة الإعمار. ولا يزال صندوق النقد الدولي يأمل أن التزام الحكومة بوضع إطار اقتصادي كلي قابل للاستمرار سيسهم في جلب مزيد من دعم المانحين.

## الشكل البياني ١-١٢

دومينيكا: النفقات الرأسمالية وإعادة الإعمار، وغيرها  
(٪ من إجمالي الناتج المحلي، سنوات مالية)



المصادر: السلطات الدومينيكية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.



## غواتيمالا: استقرار الأسعار من أجل مستويات معيشة أعلى

ساهمت المساعدة الفنية التي قدمها الصندوق في تمكين غواتيمالا من التغلب على تركة التضخم المرتفع. وبفضل الدعم المقدم من الصندوق، تمكن البنك المركزي في غواتيمالا من شحذ مجموعة أدوات السياسة النقدية وتحقيق اتساق إطار عملياته النقدية مع أفضل الممارسات الدولية. وساهم في اعتماد نظام لاستهداف التضخم في البلاد وذلك، على سبيل المثال، من خلال تنمية قدرات العاملين في البنك المركزي على إجراء تحليلات ووضع تنبؤات اقتصادية كلية.

وبفضل الإصلاحات التي نتجت جزئياً عن المساعدة الفنية، هبط التضخم إلى حوالي ٣٪ في نهاية ٢٠١٥، مقارنة بالمستويات شديدة الارتفاع التي بلغها في منتصف الثمانينات ومطلع التسعينات، حينما وصل في مستوى ذروته إلى ٦٠٪ عام ١٩٩٠. وواجهت السلطات في غواتيمالا هذه المسألة بوضع استراتيجية، انطلقت في ١٩٩١، لتخفيض التضخم وتقوية المركز الخارجي للبلاد. وتضمنت الاستراتيجية تصحيح أوضاع المالية العامة، وإصلاحات دستورية وقانونية تمنع استمرار البنك المركزي في تمويل الحكومة بطرق مباشرة أو غير مباشرة، وتحرير أسعار الفائدة، وإدخال نظام سعر الصرف المرن، وتعزيز استقلالية البنك المركزي.

وهبطت أسعار الفائدة السوقية العام الماضي بما يزيد على ١٠ نقاط مئوية مما سهل حصول المقترضين على ائتمان. وسمح هذا الأمر بزيادة التعميق المالي من ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠٠ إلى ٣٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٥، وارتفعت القوة الشرائية للأسرة العادية متوسطة الدخل من ٥ آلاف دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ٧٧٣٧ دولار في ٢٠١٥.

واليوم، أصبح سجل أداء غواتيمالا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، الذي يقر به الكثيرون في الداخل والخارج، أحد أهم ركائز جذب الاستثمارات الخاصة وتعزيز النمو الاقتصادي بما يعود بالمنفعة على سكانها.



## الاجتماعات السنوية ٢٠١٥ في ليما

اجتمع في ليما عاصمة بيرو ما يزيد على ١٠ آلاف من المشاركين من كل أنحاء العالم لحضور الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في أكتوبر ٢٠١٥.

وكانت هذه أولى الاجتماعات التي تُعقد في أمريكا الجنوبية منذ اجتماعات ١٩٦٧ التي عُقدت في مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية، وجاء انعقادها وسط شواغل بشأن تحولات كبيرة يشهدها الاقتصاد العالمي — لا سيما استعادة التوازن في الصين، وانخفاض أسعار السلع الأولية، وتحول السياسة النقدية في الولايات المتحدة. وفي مواجهة هذه الأوضاع، دعا الصندوق إلى «تحسين السياسة» من أجل مواجهة الآفاق المحاطة بعدم اليقين، وإسداء المشورة لصناع السياسات بالتركيز على دعم الطلب والاستقرار المالي والإصلاحات الهيكلية.

وتحدثت السيدة كريستين لاغارد مدير عام الصندوق في الاجتماعات السنوية عن أهمية تقوية الصندوق بجعله مؤسسة أسرع حركة وأكثر تكاملاً وأكثر تركيزاً على البلدان الأعضاء (مجموعة من الأهداف التي تختصر بالإنجليزية في كلمة «AIM»). وقالت: «وبالعمل معاً، أعلم أننا نستطيع تحقيقه — وسوف نحققه.» كذلك ألفت السيدة لاغارد الضوء على أهمية تفعيل إصلاحات ٢٠١٠ لنظام الحصص، التي بلغت المستوى الحدي اللازم للحصول على موافقة البلدان الأعضاء عقب الاجتماعات السنوية.

وعلى غرار الاجتماعات السنوية الأخرى، كان اهتمام الحاضرين منصباً على «برنامج الندوات»، الذي تضمن سبعة أحداث رئيسية عالجت موضوعات مختلفة من تغير المناخ والإدماج المالي إلى جدول أعمال التنمية فيما بعد عام ٢٠١٥ وحتى الحوكمة في القطاع العام.

كذلك سلطت الاجتماعات الضوء على التغيرات والتحديات التي تواجه أمريكا اللاتينية. وفي منتديات مختلفة — منها برنامج الندوات — بحث الصندوق وخبراء من خارجه حاجة المنطقة إلى استكشاف فرص جديدة لتقوية النمو الاقتصادي مع الحفاظ على المكاسب الاجتماعية وتعزيزها.

وكانت الاجتماعات السنوية أيضاً مناسبة ملائمة لعرض الإنجازات الاقتصادية التي حققتها بيرو والاحتفال بتقاليدتها وبثراء تنوعها الثقافي.

أقصى اليسار: أوغستن كارستنز، رئيس اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية ومحافظ البنك المركزي في المكسيك يتحدث في ندوة عن مستقبل أعمال المصارف المركزية في أمريكا اللاتينية

اليسار: أوياننا هومالا رئيس بيرو (إلى اليسار) يرحب بمدير عام الصندوق في القصر الرئاسي في ليما.

أسفل: ديفيد لبيتون النائب الأول لمدير عام الصندوق يتحدث في ندوة عن النزاهة في حوكمة القطاع العام.





## لمحة عن الإقراض من الصندوق

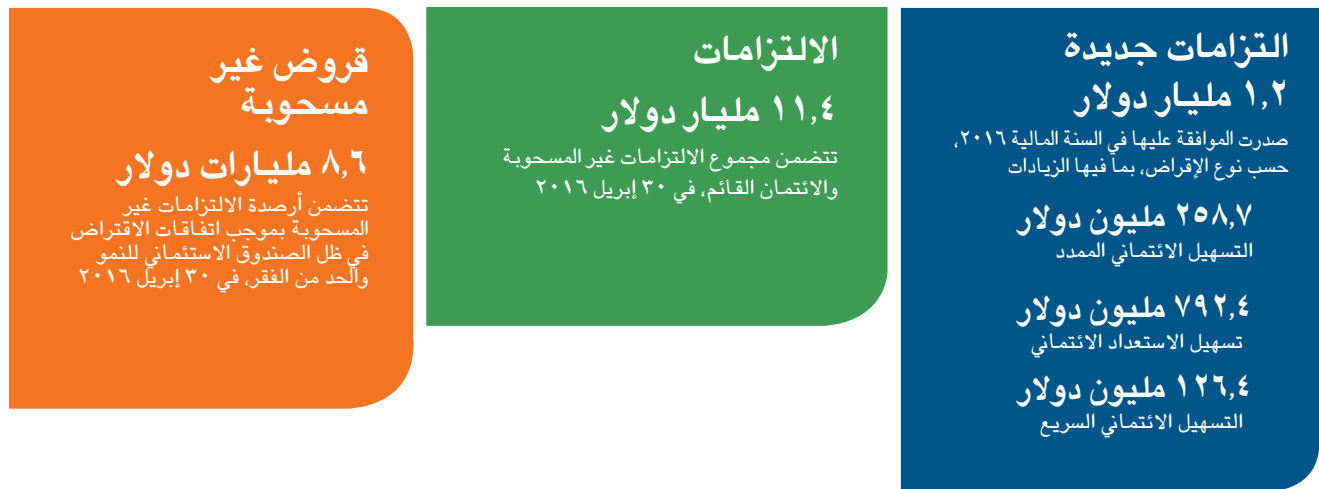
يقدم صندوق النقد الدولي بشكل عام نوعين من القروض — قروض تُقدَّم بأسعار فائدة مرتبطة بالسوق (بشروط غير مُيسَّرة) وقروض يقدمها للبلدان منخفضة الدخل بشروط مُيسَّرة، بأسعار فائدة منخفضة أو صفرية في بعض الحالات.

### الإقراض بشروط غير مُيسَّرة في ظل حساب الموارد العامة



### الإقراض بشروط مُيسَّرة

قروض بأسعار فائدة منخفضة أو صفرية للبلدان النامية منخفضة الدخل في ظل الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر



## يضطلع صندوق النقد الدولي بثلاثة أدوار رئيسية:

## الرقابة الاقتصادية

عملية تحقق من سلامة  
اقتصادات البلدانيشرف صندوق  
النقد الدولي  
على النظام  
النقدي الدولي  
ويتابع  
السياسات  
الاقتصادية  
والمالية في

بلدانه الأعضاء البالغ عددها ١٨٩ بلدا. وفي إطار عملية الرقابة هذه، التي تنفذ على المستوى الدولي وفي فرادى البلدان، يسلط الصندوق الضوء على المخاطر المحتملة التي تهدد الاستقرار، ويقدم المشورة بشأن التعديلات اللازمة على السياسات.

## الإقراض

٩,٢ مليارات دولار

تم تقديمها إلى ١٦ بلدا، بما في ذلك ١,٢ مليار دولار أمريكي في صورة قروض بفائدة منخفضة أو صفرية مقدمة إلى ١٣ بلدا عضوا من البلدان النامية ذات الدخل المنخفض.

يقدم الصندوق قروضا لبلدانه الأعضاء التي تواجه مشكلات فعلية أو محتملة في ميزان المدفوعات لمساعدتها على



إعادة بناء احتياطياتها الدولية، وتثبيت قيم عملاتها، ومواصلة دفع قيم الواردات، واستعادة الأوضاع اللازمة لتحقيق نمو اقتصادي قوي، مع تصحيح أي مشكلات أساسية.

## تنمية القدرات

لمشورة الخبراء والتدريب

٢٥٦ مليون دولار

يساعد صندوق النقد الدولي بلدانه الأعضاء على وضع سياسات اقتصادية وإدارة شؤونها المالية بفعالية أكبر عن



طريق تعزيز قدراتها البشرية والمؤسسية من خلال مشورة الخبراء التي تعرف باسم «المساعدة الفنية» والتدريب، ويطلق عليهما معا «تنمية القدرات».



«الرقابة» هي الكلمة الجامعة التي تشمل العملية التي يقوم الصندوق من خلالها بالإشراف على النظام النقدي الدولي والتطورات الاقتصادية العالمية ومتابعة السياسات الاقتصادية والمالية لبلدانه الأعضاء البالغ عددها ١٨٩ بلدا. وفي إطار هذه العملية الرامية إلى التحقق من السلامة المالية للبلدان سنويا عادة، يسلط الصندوق الضوء على المخاطر التي يمكن أن تهدد الاستقرار ويقدم المشورة بشأن التعديلات اللازمة على السياسات. وبهذه الطريقة، فإنه يساعد النظام النقدي الدولي على الوفاء بالغرض الأساسي منه وهو تيسير تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين البلدان، وبالتالي استمرار النمو الاقتصادي القوي.

## الرقابة الاقتصادية



البرلمانيين وممثلي الشركات والمجتمع المدني والنقابات العمالية للمساعدة على تقييم السياسات الاقتصادية للبلد وتوجهه. ويقدم الخبراء تقريرا إلى المجلس التنفيذي للصندوق، لمناقشته في الظروف العادية، تختتم بعدها المشاورات ويعد موجز للاجتماع ينقل إلى سلطات البلد المعني. وفي معظم الحالات، وبناء على موافقة البلد العضو المعني، يُنشر تقييم المجلس في صورة نشرة صحفية، إلى جانب تقارير الخبراء. وفي السنة المالية ٢٠١٦، أجرى الصندوق ١١٧ مشاورة في إطار المادة الرابعة (راجع الجدول الشبكي ٢ - ٨).

وعقب الأزمة المالية العالمية، أجرى صندوق النقد الدولي تقييمات للقطاعات المالية كجزء من عملية الرقابة في البلدان التي تؤثر قطاعاتها المالية على النظام.

وتتضمن الرقابة متعددة الأطراف مراقبة الاتجاهات الاقتصادية العامة العالمية والإقليمية وتحليل تداعيات سياسات البلدان الأعضاء على الاقتصاد العالمي. وكجزء من المسوح الاقتصادية والمالية العالمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي، تنشر تقارير رئيسية معنية بالرقابة متعددة الأطراف مرتين في العام، وهي: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وتقرير الاستقرار المالي العالمي، وتقرير الرائد المالي. ويتضمن تقرير آفاق الاقتصاد العالمي تحليلا مفصلا لحالة الاقتصاد العالمي، يعالج فيه المسائل ذات الاهتمام الملح، مثل الاضطراب المالي العالمي المطول وتعافي الاقتصاد في الوقت الراهن من الأزمة المالية العالمية. ويتضمن تقرير الاستقرار المالي العالمي تقييما محدثا للأسواق والآفاق المالية العالمية، ويسلط الضوء على الاختلالات ومواطن الضعف التي يمكن أن تشكل مخاطر على استقرار الأسواق المالية. ويعنى تقرير الرائد المالي بتحديث توقعات المالية العامة في الأجل المتوسط وتقييم التطورات في المالية العامة. وينشر الصندوق أيضا تقارير آفاق الاقتصاد الإقليمي، في إطار مسوحه الاقتصادية والمالية العالمية.

وهناك جانبان رئيسيان لعمل الصندوق في مجال الرقابة: الرقابة الثنائية، أو تقييم سياسات كل بلد عضو وإسداء المشورة بشأنها؛ والرقابة متعددة الأطراف، أو الإشراف على الاقتصاد العالمي. ويتوحيد الرقابة الثنائية ومتعددة الأطراف، يمكن أن يكفل الصندوق قدرا أكبر من الشمول والاتساق في تحليلات «التداعيات»، أي الطرق التي يمكن أن تؤثر بها سياسات بلد واحد على بلدان أخرى.

والمحور الذي تركز عليه الرقابة الثنائية هو ما يطلق عليه مشاورات المادة الرابعة، التي سميت كذلك على أساس المادة الواردة في اتفاقية تأسيس الصندوق التي تقتضي إجراء مراجعة للتطورات والسياسات الاقتصادية في كل من البلدان الأعضاء في الصندوق البالغ عددها ١٨٩ بلدا. وتغطي مشاورات المادة الرابعة طائفة من القضايا التي تعتبر ذات أهمية كلية — أي قضايا المالية العامة وأسعار الصرف والقضايا المالية والنقدية والهيكلية — وتتركز على المخاطر ومواطن الضعف واستجابات السياسات. ويشترك مئات من الاقتصاديين العاملين في الصندوق في عملية مشاورات المادة الرابعة.

وتكون المشاورات في صورة حوار للسياسات من اتجاهين مع السلطات القطرية للبلد المعني، بدلا من قيام الصندوق بتقييم البلد من جانب واحد. ويجتمع فريق الصندوق عادة مع مسؤولي الحكومة والبنك المركزي، ومع عدد آخر من المعنيين مثل





## تقرير سنوي بشأن مشاورات المادة الرابعة المتأخرة

وفقاً للإطار الذي تم تطبيقه عام ٢٠١٢ بغرض مواجهة التأخر المفرط في إتمام مشاورات المادة الرابعة، ينشر الصندوق سنوياً قائمة بالبلدان الأعضاء التي تأخر عقد مشاورات المادة الرابعة الخاصة بها لفترة تزيد على ١٨ شهراً. ويصنف خبراء الصندوق أسباب التأخير إلى الفئات التالية: القضايا المرتبطة بالبرنامج، وضرورة إجراء مزيد من المناقشات، والوضع السياسي/الأمني، وتغيير الحكومة، وعدم وجود عدد كافٍ من الخبراء، وطلب السلطات، وعدم الاتفاق على تواريخ البعثات/الآليات، وأسباب أخرى متنوعة. وتضمنت القائمة الأخيرة الصادرة في إبريل ٢٠١٦ البلدان التالية:

- فنزويلا (عدم الاتفاق على تواريخ البعثات/الآليات)
- الأرجنتين (أسباب أخرى متنوعة — أكدت السلطات الأرجنتينية عزمها على إعادة بدء مشاورات المادة الرابعة في عام ٢٠١٦)
- إريتريا (عدم الاتفاق على تواريخ البعثات/الآليات)
- الجمهورية العربية السورية (الوضع السياسي/الأمني)
- جمهورية إفريقيا الوسطى (الوضع السياسي/الأمني)
- غينيا (أسباب متنوعة أخرى)
- ليبيا (الوضع السياسي/الأمني)

## الرقابة الثنائية

### عملية مشاورات المادة الرابعة:

### التقييم السنوي للسياسات الاقتصادية

تجرى عملية مشاورات المادة الرابعة مع أحد البلدان الأعضاء على مدى عدة أشهر، وتبدأ بمراجعة داخلية لأهم قضايا السياسات وأولويات الرقابة على مستوى الإدارات ومع الإدارة العليا، بموجب وثيقة إحاطة تعرف باسم مذكرة السياسات.

وتتناول هذه المذكرة بالتفصيل التوجهات والتوصيات الرئيسية للسياسة الاقتصادية التي ستناقش مع حكومة البلد العضو. وتتم مراجعة مذكرة السياسات مع جميع إدارات صندوق النقد الدولي من أجل بناء توافق في الآراء بشأن البلد المعني قبل إجراء المشاورات، وتسفر هذه المراجعة عن عقد اجتماع للتشاور بشأن السياسات، ترسل بعده مذكرة السياسات إلى الإدارة العليا للصندوق للموافقة عليها. وبعد الموافقة على مذكرة السياسات، يسافر الفريق إلى البلد لعقد اجتماعات مع المسؤولين الحكوميين وأصحاب المصلحة. ولدى عودة الفريق إلى مقر الصندوق، يقوم الخبراء بإعداد تقرير يخضع مرة أخرى لمراجعة الإدارات والإدارة العليا قبل أن ينظر فيه المجلس التنفيذي للصندوق.



## الأدوار المنوطة بإدارات المناطق الجغرافية والإدارات الوظيفية بالصندوق

يقوم خبراء الصندوق بإجراء أعمال الرقابة تحت إشراف إدارات المناطق الجغرافية التي تشمل إفريقيا جنوب الصحراء، وآسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا، والشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ونصف الكرة الغربي. وتضطلع هذه الإدارات بإجراء التحليلات وصياغة المشورة بشأن السياسات. وخلال السنة المالية ٢٠١٦، تم تضمين عدد من القضايا في إطار التحليلات القطرية، مثل كيفية تأثير الصدمة الأخيرة في أسعار النفط على سلامة البنوك والإقراض المصرفي، وكيفية انتقال تأثير انخفاض التضخم من خلال الميزانيات العمومية إلى النظام المالي، وقدرة البنوك المحلية على تمويل برامج الشراكات الضخمة بين القطاعين العام والخاص، والسياسات اللازمة لإزالة المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل. ويقدم الصندوق تدريباً متقدماً ويشجع تبادل المعرفة وزيادة الاعتماد على الممارسات الجيدة كأدوات تكميلية للجهود المبذولة في هذا المجال في إطار مشاورات المادة الرابعة.

كذلك فإن الإدارات الوظيفية بالصندوق، التي تشمل إدارة البحوث وإدارة الأسواق النقدية والرأسمالية ومعهد تنمية القدرات وإدارة الإحصاءات وإدارة الشؤون القانونية، تسهم بالخبرة العملية، حيث ساعدت في زيادة عدد الفرق القطرية العاملة في مجال التحليل المالي الكلي ليصل عدد مشاورات المادة الرابعة إلى ٦٠ تقريباً. وتعكف الإدارات الوظيفية أيضاً على وضع أدوات تحليلية جديدة:

- توافر تنبؤات دقيقة عن نمو الائتمان أمر مهم في تقييم آثار القطاع المالي على التوقعات الأساسية. وقد وضعت إدارة البحوث أدوات مكتبية للتحقق من الاتساق بين تنبؤات القطاع الحقيقي والقطاع المالي.
- استحدثت إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية أدوات جديدة في مجال التحليل المالي، بما في ذلك أدوات لتقييم التغيرات في الأوضاع المالية الكلية وقياس صمود القطاع المالي.

## مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات

في إطار ما يقوم به صندوق النقد الدولي من مراجعة منتظمة لفعالية دوره في مراقبة التطورات الاقتصادية وتقديم المشورة بشأن السياسات لبلدانه الأعضاء وعلى مستوى الاقتصاد العالمي، تم إجراء مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات في عام ٢٠١٤ وتمت مناقشتها في التقرير السنوي لعام ٢٠١٥. وقد أبرزت هذه المراجعة عدداً من القضايا المتصلة بعمليات الرقابة الثنائية ومتعددة الأطراف التي أجراها الصندوق. ولمتابعة تنفيذ توصيات مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات، أجرى المجلس التنفيذي وخبراء الصندوق مجموعة من المراجعات على السياسات بهدف تعزيز أنشطة الرقابة. وقد تم إعداد ثلاث دراسات خلال السنة المالية ٢٠١٦ في ذات السياق، وهي دراسة "Mainstreaming Macro-Financial Surveillance" ودراسة "Balance Sheet Analysis in Fund Surveillance" ودراسة "Evenhandedness of Fund Surveillance".

## إدماج الرقابة المالية الكلية في عمل الصندوق

اتضح من الأزمة المالية العالمية أنه يمكن للروابط المالية المحلية والإقليمية أن تؤثر تأثيراً سلبياً على أداء الاقتصاد الكلي وأن تسهم في انتقال التداعيات إلى مختلف اقتصادات العالم، والكثير من المشكلات المالية التي ظهرت — بما في ذلك الامتناع عن الاستثمار في أدوات الائتمان، والعجز المفرط في السيولة في الأسواق الرئيسية، والاضطرابات والإخفاقات المؤسسية — لم تكن متوقعة ولم يكن من السهل إدراجها في النماذج التي كان يستخدمها الصندوق وغيره من المؤسسات.

وقد عمل الصندوق على فهم هذه القضايا المالية الكلية وكيفية تضمين التطورات والروابط ذات الصلة في سياق عمله. وكان ذلك أحد العناصر الأساسية في مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات التي تم إجراؤها عام ٢٠١٤، والتي أوصت بإدماج إجراءات الرقابة المالية الكلية في عمل الصندوق. وبذلك أصبح الصندوق لا يتعامل مع القطاع المالي كعنصر منفصل في إطاره التحليلي، حيث يولي في الوقت الحالي مزيداً من الاهتمام بتأثير القضايا المالية على القطاعات الأخرى، وتأثير هذه القطاعات على التطورات المالية.







## الإطار ٢-١: تقييم القطاع المالي الأمريكي

يضمّل القطاع المالي الأمريكي — وهو الأكبر على الإطلاق على مستوى العالم — بدور أساسي في ضمان الاستقرار المالي العالمي. وفي عام ٢٠١٠ في أعقاب الأزمة المالية العالمية، قرر المجلس التنفيذي للصندوق في إطار برنامج تقييم القطاع المالي طلب إجراء تقييم أكبر ٢٥ نظاما ماليا على مستوى العالم كل خمس سنوات. وازدادت هذه القائمة لتصبح ٢٩ بلدا في عام ٢٠١٣.

وبرنامج تقييم القطاع المالي هو عبارة عن تحليل شامل ومتعمق للقطاع المالي لبلد ما. وقد أشار الصندوق في تقييمه للنظام المالي الأمريكي في عام ٢٠١٥، الذي أجراه كجزء من التقييم الإلزامي للاستقرار المالي إلى أن المصارف الأمريكية تبدو أكثر سلامة وقوة مقارنة بوقت إجراء التقييم السابق في عام ٢٠١٠. غير أن التقرير أشار إلى وجود مواطن ضعف في القطاع غير المصرفي سريع النمو.

وتعتمد النتائج التي توصل إليها الصندوق جزئيا على اختبارات القدرة على تحمل الضغوط التي تم إجراؤها لتقييم استقرار النظام المالي الأمريكي. وخلصت هذه الاختبارات إلى أن الجهاز المصرفي قادر على الصمود أمام صدمات حادة بحجم الأزمة السابقة. وأشار تحليل الصندوق أيضا إلى أن شركات التأمين وصناديق التحوط وغيرها من الصناديق المدارة تسهم في زيادة المخاطر المالية الكلية بدرجة أكبر كثيرا من المتوقع بالنظر إلى حجمها، ويجب بالتالي توجيه مزيد من الانتباه لها.

■ تصميم مزيد من الأدوات لمساعدة خبراء الصندوق في تحليل الميزانيات العمومية وتوسيع نطاق تقييم الروابط والتداعيات المالية الكلية. وقد تم استحداث مناهج جديدة لهذه الأغراض تمت مناقشتها في التقرير المذكور.

## المساواة في الرقابة

وافق المجلس التنفيذي للصندوق على وضع إطار للمساعدة في ضمان المساواة في رقابة الصندوق وفقا للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة المراقبة المقررة كل ثلاث سنوات لعام ٢٠١٤.

ويتضمن الإطار الذي أقره المجلس التنفيذي للصندوق عنصرين أساسيين كما ورد في دراسة أعدها خبراء الصندوق بعنوان “Even-handedness of Fund Surveillance—Principles and Mechanisms for Addressing Concerns” وناقشها المجلس في ٢٢ فبراير ٢٠١٦.

■ ودعما لتحليل الميزانية العمومية، وضعت إدارة الإحصاءات نموذجا لإعداد مصفوفة منهج الميزانية العمومية وفق الصيغة الواردة في مراجعة المراقبة المقررة كل ثلاث سنوات لعام ٢٠١٤، وذلك استنادا إلى بيانات تم إعدادها بمعرفة خبراء الصندوق.

■ ويولي الصندوق أولوية أيضا لتدريب الخبراء بغرض بناء قدرات الصندوق وتعميق معرفته بالقضايا ذات الصلة بعمله. وقد نظم معهد تنمية القدرات دورة تدريبية لخبراء الصندوق تضم خمس وحدات نموذجية تتناول موضوعات مهمة في مجال المالية الكلية.

## تحليل الميزانية العامة في إطار عمليات الرقابة

أبرزت الأزمة المالية العالمية بشدة مدى أهمية تضمين الميزانيات العمومية في تقييمات الآفاق والمخاطر الاقتصادية. وقد أكدت مراجعة المراقبة المقررة كل ثلاث سنوات لعام ٢٠١٤ على أهمية مراقبة المخاطر المؤثرة على الاستقرار وضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام بالميزانيات العمومية الوطنية في تقييم مواطن الضعف. وحث تقرير مراجعة المراقبة المقررة كل ثلاث سنوات الصندوق على استخدام بيانات أكثر تفصيلا في وضع وتعديل تحليلات الميزانية العمومية.

وخلال جلسة غير رسمية في ١٩ يونيو ٢٠١٥، ناقش المجلس التنفيذي تقريرا أعده خبراء الصندوق تناول استخدام تحليلات الميزانية العمومية في إطار عمليات الرقابة الثنائية وعرض أمثلة عملية على كيفية توسيع نطاق استخدام هذه التحليلات في عمليات الرقابة. وكان هذا العمل جزءا من جهود الصندوق نحو تكثيف تغطية القضايا المالية الكلية.

وكان هذا التقرير بمثابة خطوة أولى نحو إبراز أمثلة مفيدة من التحليلات التي أجراها خبراء الصندوق خلال العقد الماضي. ويوثق التقرير البيانات والأدوات التي تم استخدامها ويسلط الضوء على بعض أوجه القصور. كذلك يناقش التحسينات التي تم إدخالها مؤخرا على نطاق تغطية بيانات الميزانية العمومية وجودتها من خلال مبادرات تم إطلاقها في أعقاب الأزمة، وأهم الفجوات المتبقية التي ينبغي معالجتها من خلال التعاون الدولي.

ويقترح التقرير التركيز على القيام بمزيد من الجهود في مجالين:

■ معالجة أهم فجوات البيانات التي تعيق أنشطة الرقابة — لا سيما المتصلة بالمؤسسات المالية غير المصرفية والشركات غير المالية والحكومات والأسر — بما في ذلك المعلومات المرتبطة بالعملاء وهيكل آجال الاستحقاق، وبالأطراف المقابلة، والانكشافات خارج الميزانية العمومية. وينبغي أيضا القيام بجهود بغرض زيادة تغطية البلدان منخفضة الدخل في بيانات الميزانية العمومية وتحسين آليات رصد بيانات الأدوات المالية متزايدة التعقيد في الاقتصادات الأكثر تقدما.



ويعد الخبراء تقريرا عن فرادى المجموعات الإقليمية، وتعرض هذه التقارير على المجلس التنفيذي للنقاش. وتُنشر آراء المديرين التنفيذيين في بيان صحفي مع تقرير الخبراء. وتمثل هذه التقارير جزءا من مشاورات المادة الرابعة مع فرادى البلدان الأعضاء في كل من المجموعات الإقليمية.

وتجرى مناقشات السياسات الإقليمية مع المجموعات التالية: الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا، والاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي، ومنطقة اليورو، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا.

وفي يناير ٢٠١٦، تناولت السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، في زيارة إلى الكاميرون تحديات السياسات التي تواجه الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا.

أولا، يشرح الإطار المبادئ التي يقوم عليها مفهوم المساواة. وثانيا، يضع الإطار آلية لتقييم أي شواغل بشأن عدم المساواة في الرقابة وإبلاغها.

والمساواة في تحليلات الصندوق ومشورته أمر ضروري لمصداقية المؤسسة وفعالية تعاونها مع البلدان الأعضاء. وقد ناقش تقرير مراجعة المراقبة المقررة كل ثلاث سنوات هذه المسألة بالتفصيل، بما في ذلك من خلال إجراء دراسة خارجية. وفي حين توصل التقرير إلى عدم وجود قصور دائم في المساواة، كشف عن اختلافات في الرقابة بين البلدان غير مرتبطة بظروف تلك البلدان. كذلك ألقى التقرير الضوء على معتقدات سائدة منذ فترة طويلة بشأن انعدام المساواة في الأنشطة الرقابية للصندوق.

ويهدف الإطار الجديد إلى التصدي بشفافية لهذه المعتقدات وحالات عدم المساواة، مع الحفاظ في الوقت نفسه على استقلالية ونزاهة المشورة المقدمة من خبراء الصندوق. وترسي هذه المبادئ مفهوما مشتركا للمساواة، وتسهم بالتالي في تعميق الحوار في هذا الصدد بما يتيح الكشف المبكر عن مشكلات المساواة ومناقشتها بشفافية أكبر في إطار عملية المراقبة.

وقد أيد المديرين التنفيذيين وضع آلية يمكن للسلطات من خلالها إبلاغ أي شواغل بشأن عدم المساواة. وهذه الآلية بمثابة ركيزة يُستند إليها في تقييم الشواغل العالقة وتحديد الدروس التي يمكن الاستفادة منها في تعزيز الممارسات المستخدمة. وفي هذا الصدد، يدعم إطار المساواة أيضا الأهداف الأعم لعملية مراجعة المراقبة المقررة كل ثلاث سنوات والمتمثلة في تشجيع زيادة تركيز أنشطة الرقابة على البلدان الأعضاء.

وأكد المديرين أن الإطار المتفق عليه للاسترشاد به في ضمان المساواة في الأنشطة الرقابية لا يزال إطارا جديدا لم يخضع للاختبار ويتعين تعديله وتطويره بمرور الوقت عندما يصبح الصندوق أكثر خبرة في تطبيقه. واتفقوا على أن مراجعة المراقبة لعام ٢٠١٩ ستكون فرصة ملائمة لإجراء تقييم شامل للمبادئ والآلية الجديدة.

## الرقابة على البلدان التي تطبق سياسات موحدة

يتم إجراء مناقشات بشأن السياسات على المستوى الإقليمي لدعم العمل الرقابي القطري للصندوق في عدة حالات عندما يكون البلد جزءا من اتحاد عملة. ويجري خبراء الصندوق مشاورات بصفة منتظمة مع المؤسسات الإقليمية المسؤولة عن وضع سياسات موحدة للبلدان الأعضاء في اتحاد العملة بغرض تعزيز المناقشات الثنائية المنعقدة في إطار المادة الرابعة.

## الإطار ٢-٢: استكمال مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٥ مع جمهورية إيران الإسلامية

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي مشاورات المادة الرابعة مع جمهورية إيران الإسلامية في شهر ديسمبر ٢٠١٥. وأشار تقييم المجلس إلى أن «التراجع الحاد في أسعار النفط العالمية، وتشديد الميزانيات العمومية للشركات والمصارف، وتأجيل قرارات الاستهلاك والاستثمار قبل الإلغاء المتوقع للعقوبات الاقتصادية، جميعها عوامل أدت إلى تباطؤ حاد في النشاط الاقتصادي منذ الربع الرابع من عام ٢٠١٤/٢٠١٥».

ويضيف تقرير التقييم الصادر عن المجلس «يُتوقع تراجع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من ٣٪ في عام ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى ما بين ٠,٥٪ و-٠,٥٪ في عام ٢٠١٦/٢٠١٥. كذلك تراجع التضخم المقيس خلال ١٢ شهرا (أي المقيس في نفس التاريخ بعد ١٢ شهرا) إلى حوالي ١٠٪ في الشهور الأخيرة، وهو ما يعكس في الأساس تراجع تضخم أسعار الغذاء والمشروبات، ويُتوقع أن يظل معدل التضخم مقاربا من مستوى ١٤٪ في نهاية العام.

«وتوقعات النمو خلال عام ٢٠١٦/٢٠١٧ أفضل كثيرا في ضوء الإلغاء المتوقع للعقوبات الاقتصادية. ومن المتوقع ارتفاع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى حوالي ٤٪ إلى ٥,٥٪ خلال العام التالي في ظل زيادة إنتاج النفط، وتراجع تكلفة المعاملات التجارية والمالية، واستعادة إمكانية الاستثمار في الأصول الأجنبية».

## الرقابة متعددة الأطراف

### تقرير القطاع الخارجي لعام ٢٠١٥

تضمن تقرير القطاع الخارجي الرابع الصادر عن صندوق النقد الدولي في يوليو ٢٠١٥ تقييما لمركز القطاع الخارجي وسياساته في الاقتصادات الكبرى خلال عام ٢٠١٤ وأوائل عام ٢٠١٥. وناقش المجلس التنفيذي التقرير خلال جلسة غير رسمية، إلى جانب دراسة مرفقة بالتقرير بعنوان «تقييمات فرادى الاقتصادات».

ويمثل هذا التقرير، إلى جانب تقرير التداعيات ومشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٥، جزءا من الجهود التي تضمن قدرة الصندوق على مواجهة الآثار المحتملة لتداعيات سياسات البلدان الأعضاء على الاستقرار العالمي ومراقبة استقرار القطاعات الخارجية للبلدان الأعضاء بشكل شامل. وتتضمن التقارير تقييم أسعار الصرف والحسابات الجارية والاحتياطيات والتدفقات الرأسمالية والميزانيات العمومية الخارجية.

### أهم النتائج

تراجعت اختلالات الحساب الجاري وغيرها من الاختلالات المفرطة على مستوى العالم خلال عام ٢٠١٣ إلى حد ما، ولكنها ظلت ثابتة عند مستواها دون أي تغيير خلال عام ٢٠١٤. وفي حين اختلف توزيع الاختلالات حسب البلدان، كان التقدم الكلي المحرز نحو الحد من الاختلالات المفرطة محدودا.

وطرأت تطورات ملحوظة أثرت على المراكز الخارجية خلال عام ٢٠١٥: التراجع الحاد في أسعار النفط، وفجوات بين الاقتصادات الكبرى ناتجة عن عوامل مرتبطة بالدورة الاقتصادية واختلاف السياسات النقدية المطبقة فيها، وما يرتبط بذلك من تحركات في قيم العملات.

ونمط التغيرات المتوقعة في الحسابات الجارية في الأجل القريب يعكس في الجزء الأكبر منه آثار تراجع أسعار النفط، وإن كانت هذه الآثار ستوازنها جزئيا التحركات في قيم العملات والتدابير المتخذة على جانب المصروفات لمواجهة هذه الآثار. كذلك ستؤثر التغيرات في أسعار الصرف الفعلية الحقيقية — حوالي ١٠٪ في بعض الحالات — على الحسابات الجارية.

والتحركات في قيم العملات الناجمة عن اختلاف السياسات الاقتصادية والنقدية المطبقة في الاقتصادات الكبرى هي انعكاس لحالة التعافي غير المكتملة والحاجة إلى تدابير أوسع نطاقا على مستوى السياسات بغرض دعم الطلب والنمو. ومن المرجح أن يؤثر استكمال تنفيذ جدول أعمال السياسات على أسعار الصرف — بما في ذلك دعم الطلب من خلال سياسات متنوعة بخلاف السياسات النقدية — ولكن الأهم من ذلك أنه قد يسهم في تحسين آفاق استمرارية النمو والاستقرار المالي على مستوى العالم. وستكون جهود اقتصادات الفائض واقتصادات العجز داعمة لبعضها البعض والنمو.

■ وسوف تتعقد البيئة المالية العالمية بفعل المخاطر المتنوعة المقترنة بتطبيق سياسات نقدية شديدة التيسير والغائها لاحقا، مما قد يتسبب في اضطراب الأسواق. لذلك ينبغي على صناع السياسات الاستعداد لمواجهة الأوضاع المالية المتغيرة بمرونة باستخدام مجموعة متنوعة من الأدوات.

### تقرير التداعيات لعام ٢٠١٥

يحلل تقرير التداعيات لعام ٢٠١٥، الذي تم إعداده بالتزامن مع تقرير القطاع الخارجي، التأثير المحتمل عبر الحدود للتطورات الاقتصادية الكلية والمالية الكلية في البلدان الأعضاء المؤثرة على النظام العالمي. وتمت مناقشة التقرير خلال جلسة غير رسمية للمجلس التنفيذي في ٢٢ يونيو ٢٠١٥.

ويركز التقرير على انعكاسات وتداعيات السياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة وتراجع أسعار النفط



### الإطار ٢-٣: عملية الإنذار المبكر

في عام ٢٠٠٨، طالبت مجموعة العشرين للاقتصادات الصناعية صندوق النقد الدولي ومجلس الاستقرار المالي بالتعاون في إجراء عمليات إنذار مبكر بصفة منتظمة. والغرض من عمليات الإنذار المبكر تقييم المخاطر المؤثرة على الاقتصاد العالمي التي تقل احتمالات حدوثها ولكن قد تنجم عنها آثار حادة، وتحديد السياسات اللازمة للتخفيف من حدة هذه المخاطر.

وعمليات الإنذار المبكر تحلل المخاطر النظامية من المنظورين الاقتصادي الكلي والمالي استنادا إلى مجموعة من الأدوات الكمية ومشاورات واسعة النطاق. وتجري هذه العمليات مرتين سنويا، وتعتمد على مجموعة كبيرة من المعلومات، بما في ذلك تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وتقرير الاستقرار المالي العالمي، وتقرير الراصد المالي، وهي أهم إصدارات الصندوق في مجال الرقابة العالمية. والغرض من أنشطة المراقبة الثنائية ومتعددة الأطراف التي يجريها الصندوق متابعة تنفيذ نتائج عمليات الإنذار المبكر والسياسات التي أوصت بها.

وعقب مناقشة نتائج عمليات الإنذار المبكر في المجلس التنفيذي للصندوق ومع مجلس الاستقرار المالي، تعرض هذه النتائج على كبار مسؤولي الصندوق خلال اجتماعات الربيع والاجتماعات السنوية المنعقدة بين الصندوق والبنك الدولي.



وأعد خبراء الصندوق مذكرة مناقشات في يناير ٢٠١٦ بعنوان "Virtual Currencies and Beyond: Initial Considerations" تناولوا فيها التحديات التي ينطوي عليها تطبيق إطار تنظيمي متوازن بهدف التحوط من المخاطر المحتملة مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتهرب الضريبي دون إعاقة الابتكار.

وتناولت المذكرة بإيجاز العملات الافتراضية وكيفية استخدامها ودمجها في النظم النقدية المحلية والدولية. وتناقش المذكرة الانعكاسات والمزايا المحتملة للتقدم التكنولوجي الذي تقوم عليه العملات الافتراضية، مثل نظام السجلات المشتركة غير المركزية، ثم تتطرق إلى تحليل التحديات ذات الصلة بالقواعد التنظيمية والسياسات المطبقة في مجالات حماية المستهلك، والنزاهة المالية، والضريبة، والاستقرار المالي، والضوابط الرقابية على الصرف الأجنبي ورأس المال، والسياسة النقدية. كذلك توضح المذكرة المبادئ اللازمة لتصميم أطر تنظيمية تحكم استخدام العملات الافتراضية على المستويين المحلي والدولي.

ومن أهم النتائج التي خلصت إليها المذكرة أن مفهوم السجلات المشتركة غير المركزية للمعاملات من شأنه إحداث تحول في البيئة المالية من خلال خفض التكاليف وإتاحة الفرصة لزيادة الإمداج المالي. وقد ينطبق ذلك بدرجة كبيرة على معاملات تحويلات المغتربين التي قد تنطوي على تكلفة كبيرة. وهذا التحول الممكن يقتضي استمرار صناع السياسات في مراقبة التطورات التي تطرأ على العملات الافتراضية وتكنولوجيا السجلات المشتركة غير المركزية.

العالمية، وهي عوامل أدت جميعها إلى «بيئة كثيفة التداعيات» حسب وصف التقرير.

ويصف التقرير التحديات التي تواجهها العديد من الاقتصادات المتقدمة المؤثرة على النظام العالمي في سد فجوات الناتج وزيادة مستوى النمو الممكن للناتج. ويشير التقرير إلى أن مواجهة هذه التحديات تستلزم تنفيذ مجموعة من السياسات الاقتصادية الكلية والمالية والهيكلية التي من شأنها تعزيز الطلب الكلي والعرض الكلي وسد الفجوة بين العرض والطلب. ويخلص التقرير إلى أن كل عنصر من عناصر مجموعة السياسات مهم ولا يمكن لعنصر آخر أن يحل محله. إذ يشير التقرير إلى أنه لا يمكن للسياسة النقدية وحدها زيادة الناتج الممكن، كما أنه لا يمكن للإصلاحات الهيكلية وحدها سد فجوات الناتج.

## العملات الافتراضية

يمكن للتكنولوجيا الجديدة — المدعومة بالتقدم في مجالات التشفير والحوسبة الشبكية — إحداث تحول في الاقتصاد العالمي، بما في ذلك كيفية تبادل السلع والخدمات والأصول. ومن التطورات المهمة في هذا الصدد ظهور العملات الافتراضية وتكنولوجيا السجلات المشتركة غير المركزية التي تسجل بها جميع المعاملات المنفذة باستخدام هذه العملات.





## التطورات والآفاق الاقتصادية الكلية في البلدان النامية منخفضة الدخل

أعد خبراء الصندوق تقريرا بعنوان "Macroeconomic Developments and Prospects in Low-Income Developing Countries: 2015" وهو التقرير السنوي الثاني حول هذا الموضوع، وناقشه المجلس التنفيذي في 9 ديسمبر 2015. ويتناول التقرير انعكاسات التراجع الحاد في أسعار السلع الأساسية والتراجع المتوقع في الأسعار عموما في الأجل المتوسط. ويحلل التقرير كذلك تجربة البلدان النامية منخفضة الدخل مع التدفقات الرأسمالية الداخلة خلال العقد الماضي.

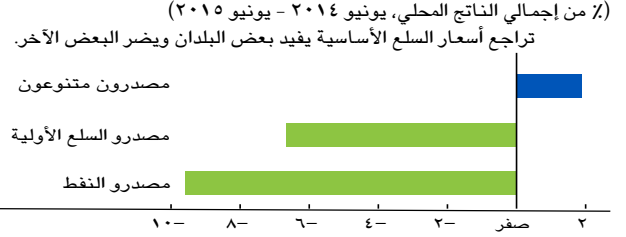
وخلال المناقشات، أقر المديرين التنفيذيون بأهمية عقد مناقشات رسمية سنوية داخل المجلس بشأن التطورات الاقتصادية الكلية في البلدان النامية منخفضة الدخل، كما أكدوا على ضرورة اتساق الآراء في هذا الشأن. كذلك رحب المديرين بالجهود المبذولة نحو تصنيف البلدان النامية منخفضة الدخل إلى مجموعات فرعية بما يتيح تقديم المشورة بشأن السياسات والدعم المالي والمساعدة الفنية بشكل يتناسب مع أوضاع كل مجموعة، مع مراعاة ظروف كل بلد داخل نفس المجموعة الفرعية.

واتفق المديرين عموما مع تقييم التطورات الاقتصادية الأخيرة في البلدان النامية منخفضة الدخل على خلفية الصعوبات المتزايدة في البيئة الخارجية. وأشار المديرين إلى التفاوت في تأثير التراجع الحاد في أسعار السلع الأساسية. فالكثير من البلدان المصدرة المعتمدة على السلع الأساسية، لا سيما البلدان المنتجة للنفط، تضررت بشكل بالغ، في حين استفادت البلدان الأقل اعتمادا على صادرات السلع الأساسية من تراجع أسعار الواردات، لا سيما من خلال انخفاض فاتورة الواردات النفطية (راجع الشكل البياني ٢-١).

ورغم تراجع النمو في الكثير من البلدان المصدرة المعتمدة على السلع الأساسية، ظل الأداء الاقتصادي قويا عادة في البلدان ذات الهياكل التجارية الأكثر تنوعا. كذلك تضرر عدد من البلدان النامية منخفضة الدخل ضررا بالغا بسبب صدمات العرض المحلية، بما في ذلك تلك الناتجة عن الكوارث الطبيعية والأوبئة (مثل فيروس إيبولا) وتردي الأوضاع الأمنية.

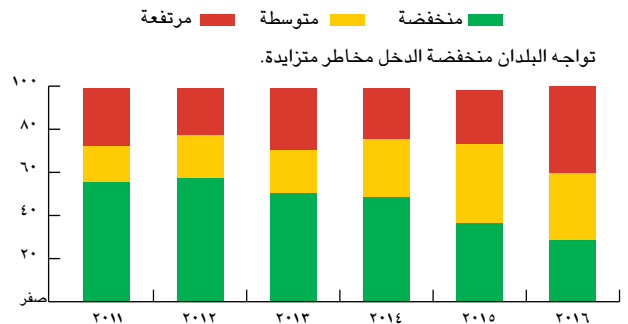
وأشار المديرين إلى أنه بالرغم من أن أسس الاقتصاد ظلت قوية في عدد من البلدان المصدرة ذات الهياكل التجارية المتنوعة، ازدادت مواطن الضعف الاقتصادية قصيرة الأجل في عدد كبير من البلدان النامية منخفضة الدخل (الشكل البياني ٢-٢). ويعكس ذلك في جزء منه الصدمات الاقتصادية التي شهدتها البلدان المصدرة للسلع الأساسية، ولكنه يعكس أيضا تآكل الاحتياطات الوقائية التي تتيحها سياسة المالية العامة في بعض البلدان الأقل اعتمادا على صادرات السلع الأساسية. وأكد المديرين على أهمية استغلال أوقات الرخاء في بناء الاحتياطات الوقائية المالية والخارجية اللازمة لتمكين البلدان من التصدي بفعالية للصدمات المعاكسة المستقبلية.

## الشكل البياني ٢-١ البلدان النامية منخفضة الدخل — مؤشر صافي أسعار السلع الأساسية حسب مجموعات البلدان



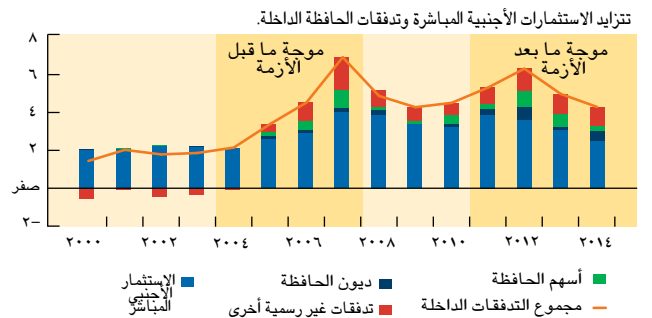
المصدر: التقديرات التي أعدها خبراء صندوق النقد الدولي استنادا إلى دراسة Gruss 2014.

## الشكل البياني ٢-٢ البلدان النامية منخفضة الدخل — مخاطر متزايدة



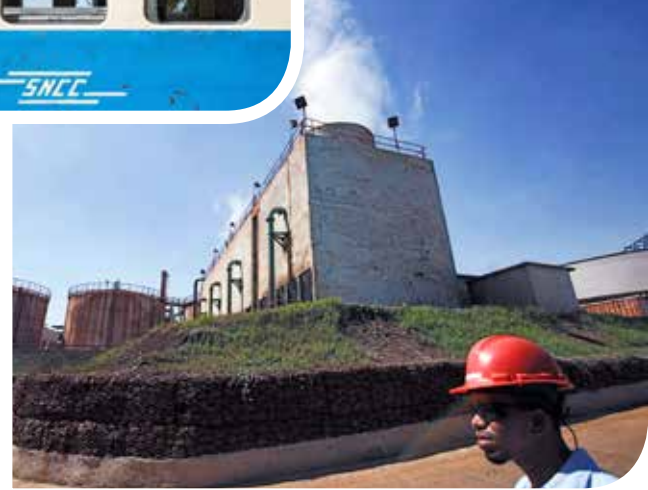
المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، والإحصاءات المالية الدولية، وتحليل استمرارية القدرة على تحمل أعباء الدين، وتقارير خبراء صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وقاعدة بيانات الطوارئ.

## الشكل البياني ٢-٣ البلدان النامية منخفضة الدخل — التدفقات المالية الداخلة



المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، والإحصاءات المالية الدولية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

السيد ميتسوهيرو فوروساوا، نائب مدير عام صندوق النقد الدولي، يستضيف جلسة حول التنمية القابلة للاستمرار في البلدان النامية منخفضة الدخل خلال اجتماعات الربيع لعام ٢٠١٦ بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن.



■ والمفاضلة بين استقرار الأسعار وأهداف السياسة الأخرى أمر صعب، ولكن إيلاء الأولوية لهدف استقرار الأسعار يمكن أن يتيح للبنوك المركزية حيزا أكبر لمراعاة الأهداف الأخرى في قراراتها بشأن السياسات.

■ وينبغي أن تقوم إجراءات تنفيذ السياسة النقدية التي يتخذها البنك المركزي على أساس سعر فائدة محدد قصير الأجل. ويمكن أن تسهم هذه الإجراءات التشغيلية في الحد من تقلبات أسعار الفائدة، وتشجيع تطور الأسواق المالية، وتعزيز انتقال آثار السياسة النقدية إلى الاقتصاد.

وسوف يواصل الصندوق دعمه للبلدان منخفضة الدخل والبلدان في الشريحة الأدنى من الدخل المتوسط بهدف تعزيز أطر السياسات وتطويرها من خلال تقديم المشورة بشأن السياسات في إطار أنشطته الرقابية والبرامج التي ينفذها، ومن خلال تقديم المساعدة الفنية والتدريب أيضا.

## المخاطر الناجمة عن الدين العام في البلدان منخفضة الدخل

في عام ٢٠١٥، تعاون صندوق النقد الدولي مع البنك الدولي في إعداد تقريرهما المشترك الأول بشأن المخاطر الناجمة عن الدين العام في البلدان منخفضة الدخل. وتم عرض التقرير على المجلس التنفيذي خلال جلسة غير رسمية في نوفمبر ٢٠١٥، وناقش التطورات المرتبطة بالدين وأسبابها منذ بداية الأزمة المالية العالمية. وسوف يُستند إلى نتائج هذا التقرير في إجراء مراجعة لاحقة لقدرة البلدان منخفضة الدخل على الاستمرار في تحمل أعباء الديون.

ووفقا للتقرير الذي يغطي ٧٤ بلدا، فإن مصادر التمويل الأكثر تنوعا التي توفرت للبلدان منخفضة الدخل خلال السنوات الأخيرة يمكن أن تتيح فرصا جديدة ولكنها تنطوي على قدر من المخاطر أيضا. ويوضح التقرير أن اتجاهات الدين العام قد اختلفت بصورة ملحوظة خلال العقد الماضي. فقد أدت برامج تخفيف أعباء الديون وقوة النمو وزيادة الطلب على السلع الأساسية إلى تقليص متوسط نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي من ٦٦٪ في عام ٢٠٠٦ إلى حوالي ٤٨٪ في نهاية عام ٢٠١٤.

والأداء الاقتصادي الكلي الجيد في العديد من البلدان منخفضة الدخل — لا سيما اقتصادات السوق الرائدة — ساهم في توسع مصادر التمويل في الأسواق الخارجية. ويشير التقرير إلى أن نسبة الديون غير التيسيرية إلى مجموع الدين الخارجي تضاعفت بوجه عام خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٤ في اقتصادات السوق الرائدة والبلدان المصدرة للسلع الأساسية.

كذلك أشار المديرون إلى ارتفاع تدفقات الحافظة الداخلة إلى البلدان النامية منخفضة الدخل ارتفاعا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، إلى جانب ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة (المشكل البياني ٢-٣). وأقروا بأنه في حين أتاحت الأوضاع المالية العالمية بيئة داعمة، فإن تحسن الأسس المحلية كان له دور أساسي في جذب التدفقات الداخلة.

## تطور أسس السياسة النقدية في البلدان منخفضة الدخل

نجح الكثير من البلدان منخفضة الدخل والبلدان في الشريحة الأدنى من الدخل المتوسط في تحسين آليات الرقابة على سياسة المالية العامة، وتحرير الأسواق المالية وتعميقها، وتثبيت التضخم عند مستويات معتدلة خلال العقد الماضي. وأطر السياسات النقدية التي ساعدت في تحقيق هذه الأغراض تواجه تحديات بسبب التطور المالي وزيادة الانكشاف للأسواق الرأسمالية العالمية.

وكان خبراء الصندوق قد أعدوا تقريرا بعنوان "Evolving Monetary Policy Frameworks in Low-Income and Other Developing Countries" تمت مناقشته في جلسة غير رسمية للمجلس التنفيذي بتاريخ ٩ نوفمبر ٢٠١٥. وأررفت بالتقرير دراسة تناولت تجارب البلدان مع قضايا السياسة النقدية.

ويعرض التقرير التحسينات التي تنظر البلدان في تطبيقها على أطر سياساتها النقدية والتحسينات التي يجري تنفيذها حاليا في تلك الأطر. وفيما يلي بعض نتائج التقرير:

■ ينبغي على البلدان وضع أطر سياسات نقدية متسقة وشفافة. وينبغي أن تتولى البنوك المركزية مسؤوليات ومهام واضحة تولى أولوية لاستقرار الأسعار مع تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي والقطاع المالي.

■ وينبغي تحديد هدف واضح للتضخم يستند إليه في صياغة تدابير السياسة النقدية والبيانات الموجهة للجمهور في هذا الصدد. ويسهم هذا الهدف في تثبيت التضخم ويتيح معيارا لقياس أداء البنك المركزي.



## خيارات لاستخدام الحوافز الضريبية بفعالية في البلدان منخفضة الدخل

تعاون خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأمم المتحدة في إعداد وثيقة مرجعية لعرضها على مجموعة العشرين بعنوان "Options for Low-Income Countries' Effective and Efficient Use of Tax Incentives for Investment"

وتصف هذه الوثيقة — التي تم عرضها على مجموعة عمل التنمية المنبثقة عن مجموعة العشرين في سبتمبر ٢٠١٥ وعلى المجلس التنفيذي في الشهر التالي — الأدوات التي يمكن للبلدان منخفضة الدخل استخدامها في تقييم الحوافز الضريبية:

- تحليل التكاليف والمزايا يتيح إطاراً شاملاً لتقييم الحوافز الضريبية.
- يمكن استخدام ثلاث أدوات — تقييم النفقات الضريبية ونماذج المحاكاة الاقتصادية الجزئية للشركات ونماذج معدل الضريبة الفعلي — في تحليل التكاليف والمزايا.
- وتستخدم أداتان أخريان في تقييم شفافية وحوكمة الحوافز الضريبية.

## الإدماج المالي في أمريكا اللاتينية

شهدت اقتصادات كثيرة في أمريكا اللاتينية تراجعاً ملحوظاً في النمو خلال السنوات القليلة الماضية نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار السلع الأساسية، وإعادة توازن النمو في الصين، والتباطؤ

## الإطار ٢-٥: الروابط الاقتصادية بين أمريكا اللاتينية وآسيا

كان الاندماج التجاري والمالي بين آسيا وأمريكا اللاتينية هو محور تركيز مؤتمر عُقد بمقر صندوق النقد الدولي في ٣ مارس ٢٠١٦. وقد تعمق الاندماج الاقتصادي بين المنطقتين خلال العقد الماضي، لا سيما وأن آسيا — وفي مقدمتها الصين — أصبحت من أهم أسواق الصادرات للسلع الأساسية القادمة من أمريكا اللاتينية. كذلك تنامت تدفقات الاستثمارات، ومعظمها من آسيا إلى أمريكا اللاتينية.

وفي الوقت الذي تعيد فيه الصين توازنها الاقتصادي ويتباطأ الطلب فيها على السلع الأساسية، يُتوقع تنامي الروابط التجارية والاستثمارية. وبحث المؤتمر أهم الفرص والتحديات المحيطة بهذه الروابط التجارية والمالية المتنامية، بما في ذلك تقييم انعكاسات الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية عبر المحيط الهادئ.

## الإطار ٢-٤: البلدان متوسطة الدخل الصغيرة في إفريقيا

أصدرت الإدارة الإفريقية بصندوق النقد الدولي في يناير ٢٠١٦ كتاباً بعنوان "Unlocking the Potential of Small Middle Income States"، وعقدت مؤتمراً حول الموضوع في مدينة غابورون بـبوتسوانا.

وخلال السنوات الأخيرة، شهدت البلدان متوسطة الدخل الصغيرة في إفريقيا جنوب الصحراء نمواً وتنمية اقتصادية أكبر مقارنة بمعظم البلدان الأخرى في المنطقة. كذلك نجحت حكومات تلك البلدان في التصدي بفعالية لتحديات التنمية مثل تقليص فجوة البنية التحتية وزيادة توافر خدمات التعليم والصحة.

غير أن عدداً من التطورات الخارجية الأخيرة أدى إلى اضطرابات وتراجع النشاط الاقتصادي. لذلك يتعين على البلدان متوسطة الدخل الصغيرة تصحيح سياساتها بغرض الحفاظ على الاستقرار واستعادة النمو. وفي الوقت نفسه، يجب عليها تحديد الإصلاحات الهيكلية التي من شأنها إرساء الأساس اللازم للنمو في الأجل الطويل. وتمثل السياسات التي ناقشها الكتاب خارطة طريق ممكنة لتنفيذ الإصلاحات بغرض دفع البلدان متوسطة الدخل الصغيرة إلى الأمام في مصاف الاقتصادات المتقدمة.

وخلال الفترة موضوع المناقشة، ظلت المخاطر المرتبطة بالدين أقل مقارنة بفترة ما قبل الأزمة. فخلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٥، تراجعت نسبة البلدان التي تواجه خطر التعثر في أداء ديونها الخارجية (أو المتعثرة بالفعل) من ٤٣٪ إلى ٢٦٪. وفي الوقت نفسه، تقلصت احتياطات السيولة وارتفعت نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي، بما يعكس تنفيذ سياسات مضادة للاتجاهات الدورية واستغلال مساحة التصرف التي يتيحها الإقراض في تمويل النفقات ذات الأولوية.

ويسلط التقرير الضوء على أهمية إحكام الرقابة في الوقت الذي تواجه فيه البلدان منخفضة الدخل أوضاع سوقية متغيرة وأفاق عالمية ضعيفة. ففي ظل زيادة اندماج البلدان منخفضة الدخل في الاقتصاد العالمي، وزيادة انكشافها لمخاطر السوق، وتراجع احتياطياتها الوقائية المتاحة في إطار المالية العامة، بات من الضروري قيام هذه البلدان بتنفيذ سياسات مالية عامة احترازية وتعزيز آليات إدارة الدين. ومن المرجح أن تواجه هذه السياسات تحديات بسبب الضغوط على العملات، وبسبب انخفاض الأسعار العالمية للسلع الأساسية وتراجع أوضاع الإقراض العالمية نتيجة عودة السياسات النقدية إلى أوضاعها الطبيعية.

ويقترح التقرير شروطا مسبقة تضمن تحقيق الاندماج دون معوقات، إلى جانب اقتراح قيود يمكن الحد منها تدريجيا وإلغاؤها لتيسير الاندماج.

المطول في معدلات النمو في الاقتصادات المتقدمة. كذلك انسحبت الكثير من البنوك متعددة الجنسيات من المنطقة منذ بداية الأزمة المالية العالمية، وهو الأمر الذي ربما أثر سلبا على توافر الائتمان والمنافسة في القطاع المالي.

## المشورة بشأن السياسات

### الإدماج المالي

سرعان ما أصبح الإدماج المالي في مقدمة جدول أعمال الإصلاحات الاقتصادية بوصفه وسيلة مهمة لتحسين حياة الشعوب والحد من الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية. وقد حددت أكثر من ٦٠ حكومة الإدماج المالي بوصفه أحد أهداف السياسات، وتولي أهداف التنمية المستدامة الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة أهمية كبيرة للإدماج المالي.

ويؤكد تقرير أعده خبراء صندوق النقد الدولي بعنوان "Financial Integration in Latin America" ونشر في مارس ٢٠١٦ على أن الوقت قد يكون ملائما لاقتصادات أمريكا اللاتينية للعمل على تعزيز الاندماج المالي الإقليمي. وناقش المجلس التنفيذي التقرير خلال جلسة غير رسمية في مارس ٢٠١٦.

ويشير التقرير إلى أن الاندماج المالي الإقليمي لا يحل محل الاندماج في الاقتصاد العالمي. غير أنه في ظل سياسة التشديد المالي التي تتبعها البنوك متعددة الجنسيات والتوافق المحدود بشأن المبادرات العالمية، قد يكون الاندماج الإقليمي خطوة نحو تحقيق الاندماج العالمي.

كذلك يولي عمل الصندوق في مجال النمو الشامل أهمية كبيرة للإدماج المالي في إعداد التحليلات والإحصاءات وصياغة المشورة المقدمة للبلدان الأعضاء. وقد حظيت هذه المسألة باهتمام بالغ خلال السنة المالية ٢٠١٦، حيث أصدر خبراء الصندوق مذكرة مناقشات بعنوان "Financial Inclusion: Can It Meet Multiple Macroeconomic Goals"، وأعقب ذلك عقد ندوة مهمة حول هذه الموضوعات خلال الاجتماعات السنوية، وعقد مؤتمر كبير تحت عنوان "The Future of Asia's Finance" في جاكرتا بإندونيسيا في سبتمبر ٢٠١٥. كذلك تم عقد مؤتمر حول الإدماج المالي في وسط إفريقيا في مارس ٢٠١٥. وفي إبريل ٢٠١٦، شارك صندوق النقد الدولي في تنظيم مؤتمر كبير في واشنطن بعنوان "Financial Inclusion: Macroeconomic and Regulatory Challenges".

فعلى سبيل المثال، من شأن الاندماج المالي الإقليمي تيسير تطبيق اقتصادات أمريكا اللاتينية لأفضل الممارسات في مجالات الرقابة والمحاسبة، إلى جانب تيسير دخول الاستثمارات ووصول الأسواق إلى الحجم الأدنى الذي يتيح لها الاستمرارية، وكذلك تيسير التنوع بحيث لا يكون اعتماد الاقتصادات على التطورات المحلية أو العالمية وحدها. فبدلا من ذلك، يمكن للبلدان الاستفادة من الاستقرار الاقتصادي في البلدان الأخرى بالمنطقة.



وعلى مستوى العالم، تمتلك ٥٨٪ من النساء حسابات مصرفية، مقابل ٦٥٪ من الرجال. ورغم عدم وجود فجوة بين الجنسين في الاقتصادات المتقدمة الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، حيث يمتلك ٩٤٪ من جميع البالغين حسابات مصرفية، تزداد الفجوة بدرجة كبيرة في جنوب آسيا حيث تمتلك ٣٧٪ من النساء فقط حسابات مصرفية مقابل ٥٥٪ من الرجال.

وتتسع الفجوة بين الجنسين بدرجة أكبر في استخدام الخدمات المالية بوجه عام بخلاف امتلاك الحسابات. فعلى سبيل المثال، يرجح أن تواجه أصحاب المشروعات من النساء مزيدا من المعوقات في الحصول على الخدمات المالية مقارنة بالرجال: فحوالي ٧٠٪ من المشروعات الصغيرة والمتوسطة المملوكة لنساء في البلدان النامية لا تستفيد من خدمات المؤسسات المالية بصورة كافية أو لا تستفيد على الإطلاق.

وعلى جانب عرض الائتمان، غالبا ما تفرض على النساء متطلبات ضمان أكثر تشددا وفتترات استحقاق أقصر وأسعار فائدة أعلى. وعلى جانب الطلب، تمثل الأمية وعدم إمكانية التصرف في الموارد المالية للأسرة معوقات تحول دون الحصول على قروض.

وتوجد أيضا فجوة بين الجنسين في قطاع الخدمات المالية. فالنساء تمثل أقل من ٢٠٪ من مديري البنوك في مختلف المناطق. وفي عام ٢٠١٣، بلغ عدد البنوك التي تشغل فيها النساء منصب الرئيس التنفيذي ١٥ بنكا فقط من حوالي ٨٠٠ بنك في ٧٢ بلدا. وبالمثل، تقل نسبة النساء في مجالس إدارة الهيئات المكلفة بالرقابة على القطاع المصرفي وتنظيمه.

وكانت كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، ضمن المتحدثين الرئيسيين في مؤتمر جاكارتا، حيث قالت «إن الإدماج المالي لا يتعلق بالمنتجات أو القوانين التنظيمية فحسب. فالغرض منه هو توفير الخدمات وخلق الفرص حيثما توجد عدم المساواة — عدم مساواة في الدخل، وعدم مساواة بين الجنسين، وعدم مساواة في التعليم والصحة».

وتشير نتائج مذكرة المناقشات التي أعدها خبراء الصندوق إلى أن الإدماج المالي — كجزء من عملية التعميق المالي في اقتصادات السوق الصاعدة والاقتصادات النامية — يحقق منافع اقتصادية كبيرة مثل ارتفاع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي. ولكن في الوقت نفسه، يتضح تراجع هذه المنافع مع زيادة التعميق المالي. وتستند هذه المذكرة إلى بيانات عالمية شاملة مستمدة من مسح إمكانية الحصول على الخدمات المالية الصادر عن الصندوق (الذي يعد سنويا بدعم من هولندا ومؤسسة بيل وميليندا غيتس) وغيرها من مجموعات البيانات.

وقد شهد العالم زيادة كبيرة في الإدماج المالي، ولكن لا تزال توجد فجوات ضخمة. إذ زادت نسبة البالغين ممن يمتلكون حسابات مصرفية من ٥٠٪ إلى حوالي ٦٠٪ على مستوى العالم بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٤. غير أن حوالي ملياري شخص لا يمتلكون حسابات مصرفية حتى الآن، كما أن ٤٠٪ تقريبا من السكان الذين يملكون حسابات مصرفية لا يستخدمون هذه الحسابات بفعالية في إيداع الأموال أو سحبها.

وتشير المذكرة أيضا إلى أن مخاطر الاستقرار المصرفي تزيد كلما زاد توافر الائتمان، لا سيما في ظل عدم وجود رقابة وتنظيم كافيين. لذلك يتعين إيلاء مزيد من الاهتمام بتعزيز الرقابة والتنظيم. غير أن تعزيز إمكانية الحصول على الخدمات المالية الأخرى، مثل ماكينات الصرف الآلي والفروع ودفعة الرواتب ومعاشات التقاعد من خلال الحسابات المصرفية، ليس له تأثير قوي على الاستقرار المصرفي.

## الإدماج المالي وعدم المساواة بين الجنسين

تشير بحوث خبراء الصندوق إلى أن الاستبعاد المالي وثيق الصلة بعدم المساواة بين الجنسين. فإمكانية امتلاك الرجال لحسابات مصرفية أكبر بنسبة ٧٪ مقارنة بالنساء على مستوى العالم وبنسبة ٩٪ في البلدان النامية.





وتطبيق حد أدنى للائتمان المقدم للقطاع الزراعي والقطاع الريفي وتوفير خطوط ائتمانية بشروط تيسيرية للقطاعين، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب المشروعات من النساء، وتنفيذ برامج تهدف إلى تحويل المناطق العشوائية إلى مناطق ريفية، واستحداث خدمة الحسابات المصرفية الصغيرة منخفضة الرسوم.

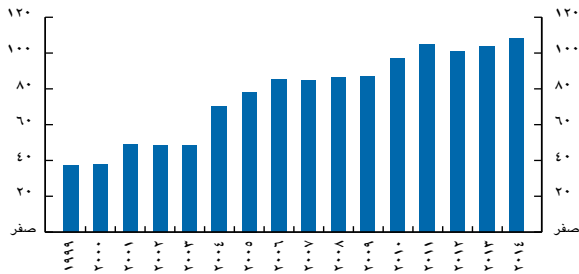
وننتج عن ذلك زيادة حادة في نسبة السكان البالغين المالكين لحسابات إيداع مصرفية، وفي حجم الائتمان المقدم إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تديرها النساء، والعدد الفعلي لأصحاب المشروعات من النساء، وعدد حسابات الأموال المستخدمة عن طريق الهواتف المحمولة، كما زاد في الوقت نفسه تواجد ماكينات الصرف الآلي وفروع البنوك لتخدم مزيداً من المناطق الجغرافية والسكان (راجع الشكل البياني ٢-٤).

## الإدماج المالي في بنغلاديش

شهدت بنغلاديش زيادة سريعة في الإدماج المالي خلال العقد الماضي، حيث اتخذت السلطات عدة تدابير بغرض تعزيز إمكانية الحصول على الخدمات المالية. وهذه السياسات — التي تستند إلى التقدم المحرز في تقديم الائتمان الصغير منذ سبعينات القرن الماضي — تستهدف على وجه الخصوص الفئات المستبعدة من التعامل مع القطاع المالي أو التي لا تستفيد بالشكل الكافي من خدماته.

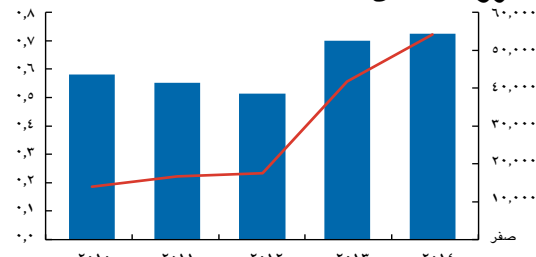
وتتضمن هذه السياسات إمكانية استخدام الخدمات المالية من خلال صيرفة الهاتف المحمول، وهو ما يستلزم قيام البنوك بفتح ما لا يقل عن ٥٠٪ من فروعها في المناطق الريفية، والصيرفة من خلال الوكلاء التي تتيح تقديم الخدمات في المناطق النائية.

### بنغلاديش: حسابات الإيداع (من السكان البالغين %)



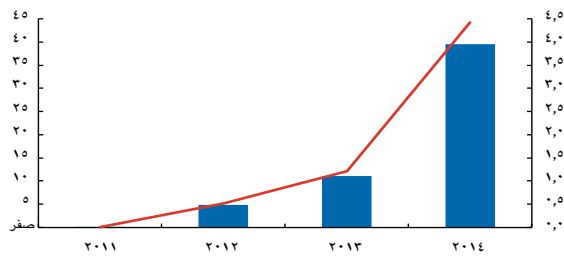
المصدر: بنك بنغلاديش المركزي؛ وحسابات صندوق النقد الدولي.

### بنغلاديش: الائتمان الممنوح إلى أصحاب المشروعات من النساء



المصدر: سلطات بنغلاديش؛ وحسابات صندوق النقد الدولي.

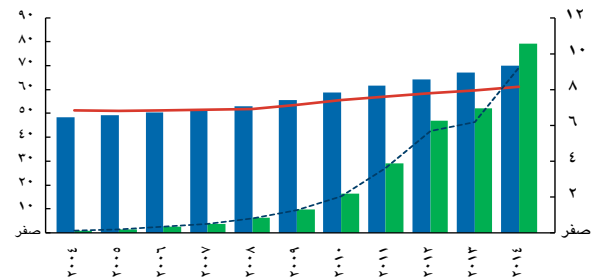
### بنغلاديش: عدد حسابات الهاتف المحمول النشطة<sup>١</sup>



المصدر: قاعدة بيانات مسح إمكانية الحصول على الخدمات المالية لدى صندوق النقد الدولي.

<sup>١</sup> حساب الهاتف المحمول النشط يقصد به حساب هاتف محمول استخدم في إجراء معاملة مالية خلال التسعين يوماً الماضية.

### بنغلاديش: عدد الفروع وماكينات الصرف الآلي التابعة للبنوك التجارية



المصدر: قاعدة بيانات مسح إمكانية الحصول على الخدمات المالية لدى صندوق النقد الدولي.

## الإدماج المالي ونمو الاقتصاد الفلسطيني

يمثل الإدماج المالي —إمكانية حصول الأسر والشركات على الخدمات المالية واستخدامها— لعدد كبير من البلدان عنصرا ضروريا للتنمية الاقتصادية والحد من الفقر. وينطبق ذلك تحديدا على الضفة الغربية وغزة حيث تفرض القيود على حركة الأفراد والسلع والأموال تحديات إضافية بالنسبة لصناع السياسات.

وقد حققت سلطة النقد الفلسطينية، بدعم فني من صندوق النقد الدولي وجهات مانحة أخرى، تقدما كبيرا نحو الإدماج المالي والاستقرار باعتبارها محور الجهود الهادفة إلى زيادة النمو وخلق فرص العمل في اقتصاد يعتمد على القطاع الخاص. وخلال العقد الماضي، اتخذت سلطة النقد الفلسطينية خطوات مهمة نحو زيادة إمكانية الحصول على الخدمات المالية وتعزيز سلامة الجهاز المصرفي. فإلى جانب زيادة عدد فروع البنوك، شجعت سلطة النقد الفلسطينية استخدام خدمات الصيرفة الإلكترونية وسعت إلى سد الفجوة بين الجنسين من حيث استخدام الحسابات المصرفية. وفي غزة، ساهمت زيادة توافر ماكينات الصرف الآلي واستخدام صيرفة الهواتف المحمولة في تمكين البنوك من الاستمرار في خدمة عملائها خلال النزاعات التي وقعت عام ٢٠١٤.

وبالتبع، فإن الإدماج المالي هو مجرد عنصر واحد في معادلة النمو، وقد غطت المشورة الفنية المقدمة من الصندوق مجموعة كبيرة من قضايا السياسات الاقتصادية. غير أن الصندوق قدم مساعدات فنية أكثر تخصصا ساعدت سلطة النقد الفلسطينية في إنشاء سجل ائتمان وتعزيز الرقابة القائمة على المخاطر. وتقوم سجلات الائتمان بمراقبة القروض التي تزيد على حد أقصى معين وتديرها عادة البنوك المركزية أو هيئات الرقابة

المصرفية، ويستخدمها صناع السياسات والجهات التنظيمية والجهات الرسمية الأخرى في التنظيم والرقابة لأغراض السلامة الاحترازية الكلية. ونتيجة لذلك، ارتفع حجم الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص في حدود خانتين منذ عام ٢٠٠٩.

ورغم هذه النجاحات، يرى صناع السياسات في الضفة الغربية وغزة أنه لا يزال يتعين عليهم بذل الكثير من الجهود لضمان تحقيق الإدماج المالي على نحو يدعم تقدم الاقتصاد ككل، من خلال توسيع نطاق الخدمات المصرفية ليشمل القطاع غير الرسمي الكبير على سبيل المثال. ولتحقيق هذا الهدف، أطلقت السلطة الفلسطينية استراتيجية الإدماج المالي الأولى في ٢٠١٥ — وسوف يستمر الصندوق في المساعدة.

## سياسة المالية العامة والنمو في الأجل الطويل

ناقش المجلس التنفيذي في يونيو ٢٠١٥ تقرير سياسات مهم أعده خبراء الصندوق بعنوان "Fiscal Policy and Long-Term Growth" ألقى الضوء على الدور الذي يمكن لسياسات المالية العامة الاضطلاع به في زيادة مستوى النمو الممكن. وتشير الدراسة التي نشرت في وقت شهد تراجعاً في النمو العالمي إلى أن من شأن إصلاحات المالية العامة، لا سيما المدعومة بتعديل السياسات الاقتصادية الأخرى، أن تساعد في تحقيق نمو قوي وعادل. وقد قدم السيد فيكتور غاسبار مدير إدارة شؤون المالية العامة بصندوق النقد الدولي التقرير في معهد بيترسون للاقتصاد الدولي في ٣٠ يونيو.

ويستند التقرير إلى الدراسات الحالية والمساعدة الفنية المكثفة المقدمة من الصندوق في مجال إصلاحات المالية العامة وعدد من الدراسات التحليلية التي تتضمن دراسات حالة تتناول





## إدارة التدفقات الرأسمالية الخارجة — المزيد من الاعتبارات التشغيلية

أصدرت إدارة الصندوق في عام ٢٠١٣ مذكرة بعنوان "Guidance Note for the Liberalization and Management of Capital Flows"، وهي تتضمن مشورة تشغيلية لخبراء الصندوق بشأن السياسات الملائمة لتحرير التدفقات الرأسمالية وإدارة التدفقات الرأسمالية الداخلة والخارجة المسببة للاضطرابات.

وفي ديسمبر ٢٠١٥، أصدرت الإدارة العليا مذكرة تتضمن مزيداً من التفاصيل بشأن المشورة الأصلية وأطر محتملة لسياسات التدفقات الرأسمالية. وتستفيض المذكرة الصادرة بعنوان "Managing Capital Outflows—Further Operational Considerations" في شرح المشورة المقدمة إلى الخبراء بشأن السياسات الاقتصادية والمالية الملائمة لمواجهة التدفقات الرأسمالية الخارجة في ظل عدم وجود أزمات، وذلك استناداً إلى رؤية الصندوق بشأن تحرير التدفقات الرأسمالية وإدارتها التي وافق عليها المجلس التنفيذي في مذكرتي المشورة لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣. وتعتبر مذكرة عام ٢٠١٥ من المذكرات المواضيعية ذات الأهمية نظراً لأن التدفقات الرأسمالية الخارجة أصبحت من أهم التحديات التي تواجه سياسات البلدان الأعضاء. وعرضت هذه المذكرة على المجلس التنفيذي للإحاطة.

## منهجية تقييم التوازن الخارجي

اتخذ صندوق النقد الدولي خطوات مهمة نحو تعزيز عملية تقييم القطاع الخارجي في عام ٢٠١٢ من خلال بدء تطبيق منهجية تقييم التوازن الخارجي وإصدار تقرير القطاع الخارجي. وتقوم منهجية تقييم التوازن الخارجي على تقييم الحسابات الجارية وأسعار صرف المراكز الخارجية والسياسات في ٤٩ اقتصاداً بالإضافة إلى منطقة اليورو. ويناقش تقرير القطاع الخارجي تقييمات الخبراء للمراكز الخارجية لمجموعة من الاقتصادات المؤثرة على الاقتصاد العالمي تبلغ ٢٩ اقتصاداً، وذلك بالتوازي مع أنشطة الرقابة الثنائية وبشكل يتسق مع الأنشطة متعددة الأطراف. وقد دعت عملية مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات لعام ٢٠١٤ إلى تعميم الإجراءات المبتكرة التي أوصت بها منهجية تقييم التوازن الخارجي في مجموعة أكبر من البلدان.

إصلاحات المالية العامة الناجحة في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات السوق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل، وتحليل إحصائي للزيادات في النمو التي أعقبت إصلاحات المالية العامة، ونماذج محاكاة للنمو القائم على عوامل ذات منشأ داخلي. ويتضمن التقرير ملحقاً يعرض دراسات الحالة.

ويشير التقرير إلى أن سياسة المالية العامة من شأنها تعزيز النمو من خلال سياسات كلية وهيكلية في مجال الضريبة والإنفاق. وعلى المستوى الكلي، تضطلع سياسة المالية العامة بدور مهم في ضمان استقرار الاقتصاد الكلي، وهو شرط مسبق لتحقيق النمو الاقتصادي واستمراره. وعلى مستوى الاقتصاد الجزئي، يمكن لسياسة المالية العامة زيادة معدلات التوظيف والاستثمار والإنتاجية من خلال سياسات جيدة التصميم في مجال الضرائب والإنفاق. وفيما يلي بعض نتائج التقرير:

- تقليص العائق الضريبي وتحسين تصميم ضرائب العمل والمزايا الاجتماعية من شأنهما تعزيز حوافز العمل، وينتج عنهما تأثير إيجابي على عرض العمالة.
- زيادة المساواة في الحصول على خدمات التعليم والرعاية الصحية تسهم في مراكمة رأس المال البشري، وهو من أهم عوامل النمو.
- يحد إصلاح ضرائب الدخل الرأسمالي من التشوّهات ويشجع الاستثمار الخاص، فالحوافز الضريبية الموجهة إلى مستحقيها من شأنها تعزيز الاستثمار الخاص وزيادة الإنتاجية من خلال البحوث والتطوير.
- كفاءة الاستثمار الخاص، لا سيما في قطاع البنية التحتية، من شأنها تعزيز القدرة الإنتاجية للاقتصاد.
- إذا تطلب تنفيذ الإصلاحات الداعمة للنمو وجود حيز في المالية العامة، ينبغي أن تركز تدابير الإيرادات على توسيع الوعاء الضريبي والحد من التشوّهات، كما ينبغي أن تستهدف تدابير المصروفات ترشيد الإنفاق وزيادة الكفاءة.





تقرير عن خبراء الصندوق بعنوان "Structural Reforms and Macroeconomic Performance: Initial Considerations for the Fund" في نوفمبر ٢٠١٥ عقب عرضه على المجلس التنفيذي خلال جلسة غير رسمية في شهر أكتوبر.

وكان الغرض من التقرير إشراك المجلس التنفيذي في عمل الخبراء الذي أعقب مراجعة المراقبة المقررة كل ثلاث سنوات بهدف تعزيز قدرة الصندوق على تحليل القضايا الهيكلية ذات الأهمية وتقديم المشورة بشأنها إذا ما استدعى الأمر. وأرفق بهذا التقرير تقرير سياسات تضمن حالات قطرية متصلة بتحليل السياسات الهيكلية.

وأصبحت السياسات الهيكلية عنصرا أساسيا في نقاشات السياسات الاقتصادية الكلية الحالية. وقد أثر تراجع النمو الاقتصادي وارتفاع معدل البطالة بالسلب على الآفاق الاقتصادية في بلدان عديدة. ونظرا لمحدودية بدائل السياسات التقليدية المتاحة، ازداد تركيز صناع السياسات على الدور التكميلي للسياسات الهيكلية في تعزيز النمو القابل للاستمرار الذي يدعم خلق فرص عمل عديدة. وتحديدا، أكدت مجموعة العشرين على الدور المهم للإصلاحات الهيكلية في ضمان نمو قوي ومستمر ومتوازن.

ويجري العمل حاليا بكثافة على السياسات الهيكلية في مختلف إدارات صندوق النقد الدولي. فعلى سبيل المثال، تضمن عدد ربيع ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي فصلا عن «الآثار الاقتصادية الكلية لإصلاحات سوق العمل والمنتجات في الاقتصادات المتقدمة». وقد عرض التقرير اعتبارات للمساعدة في

وتحقيقا لهذا الهدف، اقترحت خطة عمل المدير العام الصادرة استجابة لتقرير مراجعة المراقبة المقررة كل ثلاث سنوات وضع إطار التقييم المبسط للتوازن الخارجي. وفي خريف عام ٢٠١٤، تم تطبيق منهجية التقييم المبسط للتوازن الخارجي بغرض تقييم الحسابات الجارية، وهي المرة الأولى التي يتم فيها توسيع نطاق عملية تقييم التوازن الخارجي لتشمل بلدان أخرى بخلاف البلدان المتضمنة في التقييم. وفي صيف ٢٠١٥، تمت إضافة نموذج مؤشر أسعار الصرف الحقيقية ومنهج استمرارية القطاع الخارجي إلى الإطار.

وفي فبراير ٢٠١٦، عرضت مذكرة على المجلس التنفيذي للإحاطة تمثل الوثيقة المرجعية لمنهجية التقييم المبسط للتوازن الخارجي: وتضمنت المذكرة:

- دوافع تطبيق منهجية التقييم المبسط للتوازن الخارجي وإرشادات حول كيفية استخدام المنهجية
- شرح فنية للمناهج الثلاثة المستخدمة في التقييم
- مقترحات بشأن كيفية تقييم الخبراء للقطاع الخارجي استنادا إلى نتائج النماذج.

### الإصلاحات الهيكلية وأداء الاقتصاد الكلي

دعت مراجعة المراقبة المقررة كل ثلاث سنوات إلى مزيد من العمل على تعزيز قدرة الصندوق على توفير مزيد من التحليلات والمشورة المتخصصة بشأن قضايا هيكلية معينة، لا سيما التي تحظى باهتمام معظم البلدان الأعضاء. واستجابة لذلك، صدر

■ أن يقصر مشورته بشأن السياسات على المجالات التي يكون لدى خبراء الصندوق خبرة فيها، مع النظر في إمكانية بناء الخبرات في مجالات مختارة مؤثرة وعليها طلب كبير، مثل قضايا البنية التحتية وسوق العمل

■ تعزيز التعاون مع الوكالات الأخرى بشأن الإصلاحات الهيكلية التي تقع خارج نطاق الخبرات الأساسية للصندوق.

### التعاون مع الدول الهشة والخارجة من نزاعات

يتمثل أحد أهم عناصر عمل الصندوق مع البلدان النامية منخفضة الدخل في التفاعل مع البلدان الهشة والخارجة من نزاعات. وكان العمل مع هذه البلدان عنصرا مهما أيضا في الالتزامات التي تعهد بها الصندوق تجاه المجتمع الدولي في مؤتمر التمويل من أجل التنمية المنعقد في يوليو ٢٠١٦ في أديس أبابا.

وفي مايو ٢٠١٥، ناقش المجلس التنفيذي خلال جلسة غير رسمية تقريرا بعنوان "IMF Engagement with Countries in Post-Conflict and Fragile Situations—Stocktaking". ويتناول هذا التقرير تجربة تنفيذ الدروس المستفادة من دراسة تم عرضها على المجلس في عام ٢٠١١ ومذكرة توجيهية لاحقة صدرت في عام ٢٠١٢، ويناقش سبل تعزيز تعاون الصندوق مع الدول الهشة. وتركز التوصيات على ثلاثة مجالات:

■ **بناء القدرات:** أعربت حكومات الدول الهشة عن رغبتها في بناء قدراتها على نحو يتناسب مع قدرتها الاستيعابية، مع زيادة التركيز على التدريب والدعم من خلال مستشارين مقيمين. ويقترح التقرير تطبيق منهج تجريبي جديد يتيح توفير الدعم من خلال إطار يستهدف بناء القدرات المؤسسية، كما يتيح تحديد احتياجات المساعدة الفنية والتدريب الفورية والمستقبلية المطلوبة من الصندوق وغيره من الشركاء الإنمائيين، وتعديل الدعم.

وضع منهج استراتيجي حول القضايا الهيكلية التي من شأنها دعم مختلف الاحتياجات الهيكلية الكلية للبلدان الأعضاء. وفي حين لا يعكس التقرير تحولا كبيرا في جدول أعمال الصندوق أو نطاق تغطية القضايا الهيكلية، فإنه يؤكد على ضرورة مراعاة جميع أوضاع الدورة الاقتصادية والميز المتاح في سياسة الاقتصاد الكلي عند تحديد الإصلاحات الهيكلية ذات الأولوية — وهما قضيتان تناولهما تقرير الخبراء بعنوان "A Guiding Framework for Structural Reforms" الذي تم عرضه على مجموعة العشرين والذي يستند في معظمه على أهم النتائج التي خلص إليها الفصل. والنتيجة الأهم التي توصل إليها الفصل هي أن الإصلاحات تحقق منافع في الأجل المتوسط بالفعل، ولكن تأثيرها في الأجل القصير متفاوت حسب نوع الإصلاحات، وفي بعض الحالات (إصلاحات سوق العمل) حسب الوضع الدوري للاقتصاد وموقف سياسات الاقتصاد الكلي.

وتشير دراسة تغطي جميع البلدان الأعضاء إلى أن الإصلاحات الهيكلية مهمة للنمو وتزيد منافعها عندما يتم تنفيذها في مجموعات. كذلك تشير الدراسة إلى أن الزيادة المحتملة في الإنتاجية نتيجة مختلف أنواع الإصلاحات تتفاوت فيما بين مجموعات الدخل — أي أن الإصلاحات الهيكلية التي تثبت فعالية أكبر في البلدان منخفضة الدخل قد لا يكون لها نفس التأثير في بلد أكثر تقدما على منحنى التنمية.

وفي ضوء هذه الجهود الأخيرة، يعتزم الصندوق مواصلة العمل على إرساء أساس تحليلي أكثر فعالية ومجموعة من الأدوات التشخيصية التي يمكن للفرق القطرية الاعتماد عليها في تحليلاتها وحوارها مع البلدان الأعضاء. وسيساعد ذلك بالتالي في تعزيز تجارب السياسات وتقاسمها بين مختلف البلدان. ومع تقدم العمل في هذا المجال، يتوقع من الصندوق:

■ أن يدرك جميع القضايا الهيكلية ذات الأهمية بالنسبة لسلامة الاقتصاد الكلي في البلدان الأعضاء وأن يلقي الضوء على التداعيات الاقتصادية الكلية والتفاعلات مع السياسات الأخرى في إطار المشاورات القطرية

نائب المدير العام من زو يتحدث خلال ندوة نقاش حول الاقتصاد السياسي للإصلاحات الهيكلية خلال اجتماعات الربيع لعام ٢٠١٦ المنعقدة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن.





“Income Inequality and Labor Income Share in G-20 Countries— Trends, Impacts and Causes” وتم عرض الدراسة على المجلس التنفيذي للصندوق للإحاطة.

وكانت تركيا، التي تولت رئاسة مجموعة العشرين خلال عام ٢٠١٥، قد جعلت الإدماج والشمول إحدى السياسات الثلاث ذات الأولوية خلال فترة رئاستها. وقد طالب ممثلو رؤساء دول وحكومات بلدان مجموعة العشرين خلال مؤتمر القمة الدولي ومجموعة عمل مجموعة العشرين المعنية بالتوظيف المنظمات المذكورة بإعداد الدراسة التي تناولت تداعيات زيادة عدم المساواة وتراجع نصيب العمالة في الدخل.

### تعزيز كفاءة الاستثمارات العامة

يدعم الاستثمار العام توفير الخدمات العامة وبتيح فرصا اقتصادية من خلال إنشاء المدارس والمستشفيات والموانئ ومحطات توليد الطاقة ومشروعات أخرى. وتتيح الاستثمارات العامة بنية تحتية اجتماعية واقتصادية، وهي بذلك تعتبر عاملا مساعدا للنمو.

وخلال اجتماع غير رسمي للمجلس التنفيذي في يونيو ٢٠١٥، عرض خبراء الصندوق تقريرا بعنوان “Making Public Investment More Efficient”

ألقوا الضوء فيه على أهمية كفاءة الإنفاق العام. وقد كشفت مقارنة قيمة رأس المال العام ومقاييس تغطية البنية



■ **تسهيلات الصندوق وتصميم برامجه:** ازداد استخدام الدول الهشة للتسهيل الائتماني السريع، وحل في بعض الحالات محل استخدام البرامج التي يراقبها الخبراء. وأشارت سلطات الدول الهشة إلى عدم كفاية التمويل المقدم من الصندوق بوصفه أهم أوجه القصور الحالية في تسهيلات الصندوق، لا سيما في ظل الإمكانية المحدودة للحصول على التسهيلات الائتمانية السريعة. وأشار التقرير إلى العمل الجاري حاليا على وضع بدائل لزيادة الموارد المالية المتاحة من الصندوق للدول الهشة وتوجيه الموارد المتاحة من الصندوق بشروط تيسيرية نحو البلدان الأعضاء الأكثر فقرا وتعرضا للمخاطر— بما في ذلك من خلال الالتزامات التي تعهد بها الصندوق في مؤتمر التمويل من أجل التنمية— بشرط الحفاظ على طبيعة الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر بوصفه صندوقا مستمرا ذاتيا. كذلك أشار التقرير إلى إجراء تعديلات أوسع نطاقا في التسهيلات خلال المراجعة القادمة للتسهيلات المقدمة من الصندوق. واقترح أيضا خطوات بغرض حماية النفقات الاجتماعية ذات الأولوية في إطار البرامج المدعومة من الصندوق من خلال فرض حدود دنيا على مجموعة مختارة من النفقات وتطبيق خطط طوارئ بغرض حماية تلك النفقات من صدمات المالية العامة. كذلك قام الصندوق في يوليو ٢٠١٥ بزيادة الموارد المتاحة للبلدان الأعضاء الأكثر فقرا وتعرضا للمخاطر.

■ **دعم السياسات:** تنظر حكومات الدول الهشة إلى دعم السياسات المقدم من الصندوق بوصفه دعما عالي الجودة، ولكنها ترغب في قيام فرق الصندوق بتعريفها بمزيد من تجارب البلدان النظيرة لمساعدتها في وضع حلول بديلة على مستوى السياسات. ويدعو التقرير إلى مواصلة تدريب الخبراء على قضايا الاقتصاد السياسي وتعزيز تبادل المعرفة بشأن الدول الهشة.

### عدم المساواة في الدخل ونصيب سوق العمل

في إطار تفاعل صندوق النقد الدولي مع بلدان مجموعة العشرين، يعد خبراء الصندوق بصفة منتظمة دراسات بحثية حول القضايا ذات الأهمية بالنسبة لسلطات مجموعة العشرين، وغالبا ما يكون ذلك بالتعاون مع مؤسسات دولية أخرى.

وفي أغسطس ٢٠١٥، تعاون خبراء الصندوق مع منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي في إعداد دراسة بعنوان





تقييم البلد المعني مقارنة بالبلدان النظيرة.

وكجزء من دور الصندوق في مساعدة البلدان على زيادة كفاءة استثماراتها العامة، يعتزم تطوير أداة تقييم إدارة الاستثمارات العامة لتصبح أداة تقييم شامل لممارسات إدارة الاستثمارات العامة. وسيتم من خلال عملية التقييم تحديد الإصلاحات ذات الأولوية ووضع استراتيجيات بناء القدرات بالتعاون مع المؤسسات الأخرى، لا سيما البنك الدولي.

وكان الصندوق قد أطلق أداة تحليلية جديدة في إبريل ٢٠١٦ بالتعاون مع البنك الدولي بغرض تكميل أدوات تقييم المالية العامة المستخدمة لديه. وهذه الأداة هي نموذج تقييم مخاطر المالية العامة الناجمة عن الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والذي يُستخدم في تقييم التكلفة والمخاطر المالية العامة المحتملة الناجمة عن المشروعات المنفذة في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص. فبدون إجراء اختبارات مكثفة لقياس إمكانية تحمل التكاليف، قد يؤدي ذلك بالحكومات في نهاية المطاف إلى تنفيذ مشروعات لا يمكنها تمويلها من إجمالي اعتمادات الموازنة أو تعرض المالية العامة إلى مخاطر مفرطة. ولمعالجة هذه الشواغل، تم تصميم هذا النموذج بغرض قياس انعكاسات المشروعات المنفذة في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص على المالية العامة الكلية، ولا يقتصر استخدامه على المساعدة الفنية المقدمة من الصندوق والبنك الدولي فحسب، بل في الوحدات المعنية بالشراكة بين القطاعين العام والخاص بوزارات المالية أيضاً.

## السياسة النقدية والاستقرار المالي

أثارت قضية استخدام السياسة النقدية لأغراض تحقيق الاستقرار المالي كثيراً من الجدل. فالأزمة المالية العالمية تذكرنا بأن استقرار الأسعار لا يكفي لتحقيق الاستقرار المالي، وأن الأزمات المالية عالية التكلفة، وأن السياسة النقدية ينبغي أن يكون الهدف منها الحد من إمكانية وقوع الأزمات وألا تعتمد فقط على التعامل مع تداعيات الأزمات حال وقوعها.

التحتية وجودتها بين البلدان عن وجود أوجه قصور في عمليات الاستثمار العام بنسبة ٣٠٪ في المتوسط. ويمكن جني مكاسب اقتصادية ضخمة من سد هذه الفجوة: فالبلدان ذات الاستثمارات العامة الأكثر كفاءة تحقق ضعف الناتج على حجم استثماراتها مقارنة بالبلدان ذات الاستثمارات العامة الأقل الكفاءة.

ولمساعدة البلدان في تقييم مدى قوة ممارسات إدارة الاستثمارات العامة المطبقة لديها وتحديد مجالات الإصلاح، استحدث صندوق النقد الدولي تقييم إدارة الاستثمارات العامة، وهو أداة تم تطبيقها في يوليو ٢٠١٥ في سياق مؤتمر الأمم المتحدة للتمويل من أجل التنمية المنعقد في أديس أبابا، والغرض منه تقييم المؤسسات التي تشكل صنع قرارات الاستثمار العام في ثلاث مراحل أساسية:

- **تخطيط** الاستثمارات القابلة للاستمرار في القطاع العام
- **تخصيص** الاستثمارات للقطاعات والمشروعات الملائمة
- **تنفيذ** المشروعات في الوقت الملائم وفي حدود الموازنة

ويغطي التقييم دورة الاستثمارات العامة بجميع مراحلها، بما في ذلك التخطيط الوطني للقطاعات، ووضع موازنة الاستثمارات، وتقييم المشروعات واختيارها، وإدارة تنفيذ المشروعات ومراقبتها. وهذا التقييم مهم لجميع البلدان باختلاف موقعها في مسار التنمية نظراً لأنه يعكس الممارسات المتقدمة في مجالات قواعد المالية العامة والرقابة على الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص ومراقبة الأصول العامة. وأخيراً، يتيح التقييم موجزاً لنقاط القوة والضعف في صورة أشكال بيانية توضح

## البيانات

### المراجعة التاسعة لمبادرات معايير البيانات

في مايو ٢٠١٥، ناقش المجلس التنفيذي للصندوق المراجعة التاسعة لمبادرات معايير البيانات لدى الصندوق. وخلصت المراجعة إلى أن المعيار الخاص لنشر البيانات معيار كامل متكامل لا يحتاج إلى أي تعديلات، حيث ينصب تركيزه على زيادة عدد البلدان المشاركة فيه. وتم إطلاق المعيار الخاص المعزز لنشر البيانات في فبراير ٢٠١٤ بمشاركة أول تسعة بلدان.

وانتهت المراجعة أيضا إلى أن النظام العام لنشر البيانات ظل ثابتا دون أي تعديلات تذكر منذ إنشائه في عام ١٩٩٧ وأن نقص الحوافز التي تشجع نشر البيانات يحول دون تطور الإحصاءات. واقترحت المراجعة معالجة هذه القضية من خلال تعزيز النظام العام لنشر البيانات (النظام العام المعزز لنشر البيانات) بغرض تعديل الإطار بحيث يركز على نشر البيانات اللازمة للأنشطة الرقابية التي يقوم بها الصندوق والأسواق، مع تعزيز الحوار بشأن مشاورات المادة الرابعة لتوجيه اهتمام السلطات نحو اتخاذ الإجراءات اللازمة للاشتراك في النظام.

وقد اعتمد المديرين التنفيذيين تقييم الخبراء ووافقوا على مقترح إحلال النظام العام المعزز لنشر البيانات محل النظام العام لنشر البيانات بغرض زيادة الشفافية وتشجيع التطور الإحصائي والمساعدة في تعزيز الأثر المشترك لنشر البيانات والرقابة.

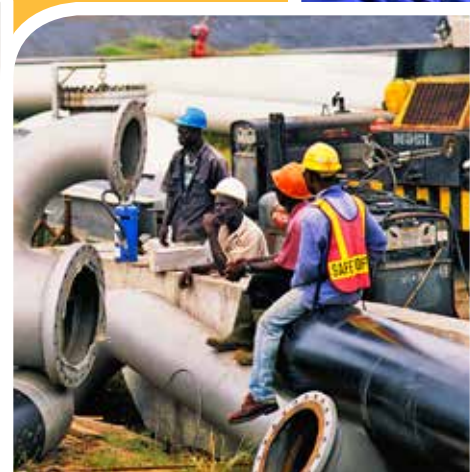
وفي سبتمبر ٢٠١٥، ناقش المجلس التنفيذي للصندوق في جلسة غير رسمية تقريرا أعده الخبراء بعنوان "Monetary Policy and Financial Stability". وكان الغرض من التقرير توضيح بعض القضايا بشأن هذا الموضوع.

وتجري مناقشة العديد من هذه القضايا من وقت لآخر في تقرير الاستقرار المالي العالمي الذي يصدر مرتين سنويا في شهري إبريل وأكتوبر، وتعرض المستجدات على المجلس التنفيذي في شهري يناير ويوليو. وتمثل السياسة النقدية والاستقرار المالي أهمية لأنشطة الصندوق الرقابية أيضا. كذلك تم عقد ندوة رفيعة المستوى بشأن أطر السياسة النقدية والاستقرار المالي خلال الاجتماعات السنوية لعام ٢٠١٥ في ليما ببيرو.

وفي حين لا يهدف التقرير إلى تقديم إجابات نهائية، فإن الغرض منه يتمثل في مساعدة صناعات السياسات في تقييم الفائدة والانعكاسات الناتجة عن استخدام السياسة النقدية في دعم الاستقرار المالي. ويتيح التقرير إطارا لتوضيح قنوات انتقال آثار السياسة النقدية والمفاضلات بين السياسات وإرساء المفاهيم الخاصة بذلك، كما يقدم مشورة مبدئية بشأن السياسات استنادا إلى أحدث النتائج التجريبية، ويؤكد على وجود فجوات يتعين سدها قبل صياغة المشورة النهائية بشأن السياسات.

وتتضمن النتائج التي انتهى إليها التقرير التأكيد على أن السياسة النقدية ينبغي ألا تنحرف عن مسارها التقليدي إلا إذا كانت التكلفة أقل من المنافع. ويوضح التقرير أن التكلفة تنشأ في الأجل القصير من تراجع الناتج والتضخم. وتتحقق معظم المنافع في الأجل المتوسط مع تخفيف حدة المخاطر المالية، ولكنها ليست مؤكدة بقدر آثار الأجل القصير. وفي ضوء المعلومات الحالية، لا نرى ما يدعو إلى «السباحة عكس التيار» نظرا لأن التكلفة تفوق المنافع في معظم الأحوال.

غير أن معرفتنا بالقنوات التي تؤثر السياسة النقدية من خلالها على الاستقرار المالي في بلد ما وعبر الحدود وفي مختلف مراحل الدورة الاقتصادية تتنامى سريعا.



## مبادرة فجوات البيانات

في ظل التقدم الكبير المحرز نحو معالجة فجوات البيانات التي كشفت عنها الأزمة المالية العالمية، وافق وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية لبلدان مجموعة العشرين في سبتمبر ٢٠١٥ على بدء المرحلة الثانية من مبادرة فجوات البيانات والتي تركز على البيانات التي تدعم تحليل مخاطر القطاع المالي والروابط بين النظم الاقتصادية والمالية. وفي سبتمبر ٢٠١٦، سيتم عرض تقرير تقدم سير العمل الأول بشأن المرحلة الثانية وخطة العمل الخمسية النهائية لتنفيذ المرحلة الثانية من المبادرة على وزارة المالية ومحافظي البنوك المركزية لبلدان مجموعة العشرين.

## الإحصاءات من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي العالمي

تنشر إدارة الإحصاءات للجمهور بيانات دولية مقارنة عن القطاعات المالية للبلدان الأعضاء، مما يساعد في مراقبة الاستقرار المالي على المستويين المحلي والعالمي. وتشكل الإحصاءات النقدية الأداة الأساسية لتحليل التطورات النقدية وصياغة السياسة النقدية. ويتمثل التحدي الراهن في توسيع نطاق تغطية المؤسسات المالية غير المصرفية ليشمل بلدان أخرى بخلاف البلدان التي تقوم حالياً بإبلاغ بياناتها وعددها ٤٣ بلداً. وينشر الصندوق على موقعه الإلكتروني مؤشرات السلامة المالية لمجموعة من البلدان تشمل ١٠٨ بلدان، والتي تعكس مدى سلامة القطاع المالي وعملائه في بلد ما. ومن المقرر زيادة عدد هذه البلدان بصفة مستمرة.

## النظام العام المعزز لنشر البيانات

خلال العام، أصبحت بوتسوانا وليسوتو ونيجيريا هي البلدان الأعضاء الثلاثة الأولى التي نفذت توصيات النظام العام المعزز لنشر البيانات الذي حل محل النظام العام لنشر البيانات في مايو ٢٠١٥. واستضافت البلدان الثلاثة بعثة معنية بالنظام العام المعزز لنشر البيانات، وأصدرت لاحقاً صفحة البيانات الموجزة الوطنية المدعومة بنظام البيانات المفتوحة، وهي صفحة شاملة الغرض منها نشر أهم البيانات الاقتصادية الكلية.

## النظام الخاص لنشر البيانات

اشتركت الصين وسريلانكا في النظام الخاص لنشر البيانات في عام ٢٠١٥، ليصل إجمالي عدد البلدان التي خرجت من النظام العام لنشر البيانات (الذي حل محله الآن النظام العام المعزز لنشر البيانات) إلى ١٥ بلداً. والاشتراك في النظام الخاص لنشر البيانات يعزز من توافر الإحصاءات في الوقت الملائم بما يسهم في تطبيق سياسات اقتصادية كلية سليمة وزيادة كفاءة عمل الأسواق المالية.







## الإقراض

تهدف القروض المقدمة من صندوق النقد الدولي إلى مساعدة البلدان الأعضاء على معالجة مشكلات ميزان المدفوعات، والاستقرار الاقتصادي، واستعادة النمو الاقتصادي القابل للاستمرار. ويقع هذا الدور المتعلق بحل الأزمات في قلب نشاط الإقراض الذي يقوم به الصندوق. وفي الوقت نفسه، أبرزت الأزمة المالية العالمية الحاجة إلى توافر شبكات عالمية فعالة للأمان المالي تساعد البلدان على التكيف مع الصدمات المعاكسة. وبالتالي كان أحد الأهداف الرئيسية للإصلاحات التي أجريت مؤخرا في مجال الإقراض هو استحداث أدوات إضافية لمنع الأزمات بحيث تصبح عنصرا مكملا لدور الصندوق التقليدي في مجال حل الأزمات. وخلافا لبنوك التنمية، لا يقدم صندوق النقد الدولي قروضا لتمويل مشروعات محددة، بل إلى البلدان التي قد تواجه نقصا في النقد الأجنبي لمنحها الوقت اللازم لتصحيح السياسات الاقتصادية واستعادة النمو دون الحاجة إلى اللجوء إلى إجراءات تلحق الضرر بنفسها أو باقتصادات الأعضاء الأخرى. وبشكل عام، يقدم الصندوق نوعين من القروض - القروض المقدمة بأسعار فائدة غير ميسرة والقروض المقدمة إلى البلدان الفقيرة بشروط ميسرة، تكون فيها أسعار الفائدة منخفضة أو في بعض الحالات صفرا.

من هذه الالتزامات. وكان خط الائتمان المرن الذي جرت الموافقة عليه لكولومبيا واتفاق الاستعداد الائتماني الوقائي لكينيا (٠,٧١ مليار وحدة سحب خاصة) لاحقين لاتفاقات سابقة بصدد الانتهاء. وإلى جانب ذلك، وافق المجلس التنفيذي أيضا على اتفاق استعداد ائتماني لجمهورية كوسوفو تبلغ قيمته الإجمالية ٠,١٥ مليار وحدة سحب خاصة، وبناء على طلب السلطات، قام المجلس بتخفيض خط الائتمان المرن لبولندا بمقدار ٢,٥ مليار وحدة سحب خاصة. وترد في الجدول ٢-١ تفاصيل الاتفاقات التي تمت الموافقة عليها خلال العام، وترد في الشكل البياني ٢-٥ تفاصيل الاتفاقات التي تمت الموافقة عليها على مدى السنوات العشر الماضية.

## نشاط التمويل بشروط غير ميسرة

وافق المجلس التنفيذي في السنة المالية ٢٠١٦ على ثلاثة اتفاقات في إطار تسهيلات الصندوق للتمويل غير الميسر من حساب الموارد العامة، بلغت قيمتها الكلية ٤,٧٣ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٦,٧ مليار دولار أمريكي قبل خصم الاتفاقات الملغاة، ومحولة إلى الدولار الأمريكي بسعر الصرف السائد لوحدة حقوق السحب الخاصة مقابل الدولار في ٢٩ إبريل ٢٠١٦ وهو ٠,٧٠٥٥٥٢). وقد مثل اتفاق وقائي في إطار خط الائتمان المرن لكولومبيا (٣,٨٧ مليار وحدة سحب خاصة) ٨٢٪.

### الجدول ٢-١

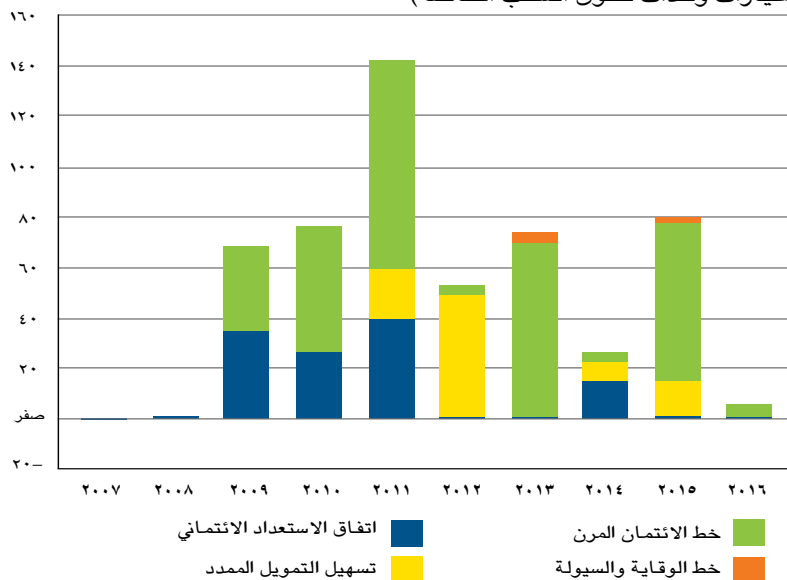
## الاتفاقات الموافقة عليها في حساب الموارد العامة في السنة المالية ٢٠١٦ (بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)

المبلغ الموافق عليه	التاريخ الفعلي	نوع الاتفاق	البلد العضو
<b>اتفاقات جديدة</b>			
١٤٧,٥	٢٩ يوليو ٢٠١٥	اتفاق استعداد ائتماني مدته ٢٢ شهرا	كوسوفو
٧٠٩,٣	١٤ مارس ٢٠١٦	اتفاق استعداد ائتماني مدته ٢٤ شهرا	كينيا
٣,٨٧٠,٠	١٧ يونيو ٢٠١٥	خط الائتمان المرن مدته ٢٤ شهرا	كولومبيا
٤,٧٢٦,٨			<b>المجموع</b>

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

### الشكل البياني ٢-٥

## الاتفاقات الموافقة عليها في حساب الموارد العامة خلال السنوات المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠٠٧-٢٠١٦ (بمليارات وحدات حقوق السحب الخاصة)



المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

## الجدول ٢-٢

### الشروط المالية في إطار الائتمان المقدم من حساب الموارد العامة في الصندوق

يعرض هذا الجدول التسهيلات الرئيسية للإقراض غير الميسر. وقد ظلت اتفاقات الاستعداد الائتماني لمدة طويلة هي أداة الإقراض الأساسية للمؤسسة. وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩، عزز الصندوق مجموعة أدوات الإقراض لديه. وكان أحد الأهداف الرئيسية هو تعزيز أدوات منع وقوع الأزمات من خلال إنشاء خط الائتمان المرن وخط الوقاية والسيولة. وإلى جانب ذلك، تم إنشاء أداة التمويل السريع، التي يمكن استخدامها في العديد من الظروف المختلفة، لتحل محل سياسة المساعدة في حالات الطوارئ الصادرة عن الصندوق.

التسهيل الائتماني (سنة الاعتماد) <sup>١</sup>	الغرض	الشروط	التقسيم المرحلي والمراقبة
الشرائح الائتمانية وتسهيل الصندوق الممدد <sup>٢</sup>			
اتفاق الاستعداد الائتماني (١٩٥٢)	مساعدة قصيرة إلى متوسطة الأجل للبلدان التي تواجه مشكلات متعلقة بميزان المدفوعات ذات الطابع قصير الأجل	اعتماد سياسات توفر الثقة في إمكانية حل مشكلات ميزان المدفوعات في البلد العضو خلال فترة زمنية معقولة	بوجه عام، عمليات شراء رُبع سنوية (مبالغ منصرفة) مرتبهة بمراجعة معايير الأداء وغيرها من الشروط
تسهيل الصندوق الممدد (١٩٧٤) (اتفاقات ممددة)	مساعدة أطول أجلا لدعم الإصلاحات الهيكلية في البلدان الأعضاء لمعالجة المشكلات المتعلقة بميزان المدفوعات ذات الطابع طويل الأجل	اعتماد برنامج لمدة تصل إلى أربع سنوات، بجدول أعمال هيكلي، مع بيان سنوي تفصيلي للسياسات المتبعة في الاثني عشر شهرا التالية	عمليات شراء رُبع سنوية أو نصف سنوية (مبالغ منصرفة) مرتبهة بمراجعة معايير الأداء وغيرها من الشروط
خط الائتمان المرن (٢٠٠٩)	أداة مرنة في سياق الشرائح الائتمانية لمعالجة جميع المشكلات المتعلقة باحتياجات ميزان المدفوعات، سواء المحتملة أو الفعلية	أساسيات اقتصادية كلية سابقة، وأطر للسياسات الاقتصادية، وسجلات أداء على مستوى السياسات تتسم بالقوة البالغة	الموافقة على الاستفادة من موارد الصندوق المتاحة مقدما طوال مدة الاتفاق شريطة استكمال مراجعة منتصف الفترة بعد عام واحد.
خط الوقاية والسيولة (٢٠١١)	أداة للبلدان التي تتميز بأساسيات وسياسات اقتصادية سليمة.	قوة أطر السياسات والمركز الخارجي والقدرة على النفاذ إلى الأسواق، بما في ذلك سلامة أوضاع القطاع المالي	صرف موارد كبيرة في بداية الفترة، رهنا لمراجعات نصف سنوية (بالنسبة لخط الوقاية والسيولة لمدة تتراوح بين سنة وستين)
<b>التسهيلات الخاصة</b>			
أداة التمويل السريع (٢٠١١)	مساعدة مالية سريعة لجميع البلدان الأعضاء التي تواجه احتياجات ملحة في ميزان المدفوعات	الجهود المبذولة لحل مشكلات ميزان المدفوعات (ربما تتضمن إجراءات مسبقة)	عمليات شراء مباشرة دون الحاجة إلى برنامج كامل أو مراجعات

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

<sup>١</sup> تموّل القروض المقدمة من الصندوق من خلال حساب الموارد العامة أساسا من رأس المال الذي تكتتب فيه البلدان الأعضاء؛ وتخصّص لكل بلد حصة معينة تمثل التزامه المالي. ويدفع البلد العضو جزءا من حصته في شكل حقوق سحب خاصة أو عملات أجنبية مقبولة للصندوق ويدفع الباقي بعملته المحلية. ويصرف القرض المقدم من الصندوق أو يسحب عن طريق قيام المقرض بشراء أصول بالعملة الأجنبية من الصندوق بعملته المحلية. ويتم سداد مبلغ القرض عن طريق قيام المقرض بإعادة شراء عملته المحلية من الصندوق بعملات أجنبية.

<sup>٢</sup> يقرر معدل الرسم على المبالغ المنصرفة من حساب الموارد العامة بهامش يزيد على سعر الفائدة الأسبوعي على حقوق السحب الخاصة (١٠٠ نقطة أساس في الوقت الحالي). ويطبق معدل الرسم على الرصيد اليومي لجميع السحوبات القائمة في حساب الموارد العامة في كل رُبع سنة مالية في الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، يتم تحصيل رسم خدمة غير متكرر بنسبة ٠,٥٪ على كل عملية سحب من موارد الصندوق في حساب الموارد العامة بخلاف عمليات السحب من شريحة الاحتياط. ويُطبق رسم التزام يدفع مقدما (١٥ نقطة أساس للمبالغ الملتزم بها حتى ١١٥٪ من حصة العضوية؛ و٣٠ نقطة أساس على المبالغ التي تزيد على ١١٥٪ وحتى ٥٧٥٪ من حصة العضوية؛ و٦٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ٥٧٥٪ من حصة العضوية) على المبلغ المحتمل سحبه خلال كل فترة زمنية (سنوية) في إطار اتفاق للاستعداد الائتماني، أو اتفاق بموجب خط الائتمان المرن، أو خط الوقاية والسيولة، أو اتفاق ممدد؛ ويتم رد هذا الرسم على أساس تناسبي مع إجراء عمليات سحب لاحقا في إطار الاتفاق الائتماني المعني.



الأقساط	الجدول الزمني (سنوات)	الرسوم <sup>٢</sup>	حدود الاستفادة من الموارد <sup>١</sup>
ربع سنوية	٥-٣,٢٥	معدل الرسم مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية؛ و١٠٠ نقطة أساس إضافية عندما تظل نسبة الانتماء القائم أكثر من ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية لمدة تتجاوز ٣٦ شهرا) <sup>٤</sup>	سنويا: ١٤٥٪ من حصة العضوية؛ تراكميا: ٤٣٥٪ من حصة العضوية
نصف سنوية	١٠-٤,٥	معدل الرسم مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية؛ و١٠٠ نقطة أساس إضافية عندما تظل نسبة الانتماء القائم أكثر من ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية لمدة تتجاوز ٥١ شهرا) <sup>٤</sup>	سنويا: ١٤٥٪ من حصة العضوية؛ تراكميا: ٤٣٥٪ من حصة العضوية
ربع سنوية	٥-٣,٢٥	معدل الرسم مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية؛ و١٠٠ نقطة أساس إضافية عندما تظل نسبة الانتماء القائم أكثر من ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية لمدة تتجاوز ٣٦ شهرا) <sup>٤</sup>	لا توجد حدود مسبقة
ربع سنوية	٥-٣,٢٥	معدل الرسم مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية؛ و١٠٠ نقطة أساس إضافية عندما تظل نسبة الانتماء القائم أكثر من ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية لمدة تتجاوز ٣٦ شهرا) <sup>٤</sup>	يُتاح ١٢٥٪ من حصة العضوية لمدة ٦ شهور؛ ويتاح ٢٥٠٪ من حصة العضوية عند صدور الموافقة على اتفاقات مدتها بين عام وعامين؛ ويصل المجموع ٥٠٠٪ من قيمة الحصة بعد ١٢ شهرا بشرط تحقيق تقدم مرض
ربع سنوية	٥-٣,٢٥	معدل الرسم مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية؛ و١٠٠ نقطة أساس إضافية عندما تظل نسبة الانتماء القائم أكثر من ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية لمدة تتجاوز ٣٦ شهرا) <sup>٤</sup>	سنويا: ٣٧,٥٪ من حصة العضوية؛ تراكميا: ٧٥٪ من حصة العضوية

<sup>٢</sup> الشرائح الائتمانية تشير إلى حجم عمليات الشراء) المبالغ المنصرفة (من حيث تناسبها مع حصة عضوية البلد العضو في الصندوق؛ وعلى سبيل المثال، المبالغ المنصرفة حتى ٢٥٪ من حصة عضوية البلد العضو هي مبالغ منصرفة في إطار شريحة الائتمان الأولى وتقتضي من البلدان الأعضاء إبداء ما تبذله من جهود معقولة للتغلب على مشكلاتها المتعلقة بميزان المدفوعات. أما طلبات صرف المبالغ التي تتجاوز نسبة ٢٥٪، فيطلق عليها سحبيات في الشرائح الائتمانية العليا؛ ويتم صرفها في شكل أقساط مع تحقيق المقترض بعض الأهداف المقررة المتعلقة بالأداء. وعادة ما تقتزن مثل هذه المبالغ المنصرفة باتفاق للاستعداد الائتماني أو اتفاق ممدد.

<sup>٤</sup> استحدثت نظام الرسوم الإضافية في نوفمبر ٢٠٠٠. وطُبق نظام جديد للرسوم الإضافية اعتبارا من أول أغسطس ٢٠٠٩، وتم تحديثه في ١٧ فبراير ٢٠١٦، مع تعديل محدود بغير أثر رجعي للاتفاقات القائمة.

التسهيل الائتماني الممدد	تسهيل الاستعداد الائتماني	التسهيل الائتماني السريع	يحل محل
تسهيل النمو والحد من الفقر (PRGF)	تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية بعنصر عالي الموارد (ESF-HAC)	تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية بعنصر الإتاحة السريعة للموارد (ESF-RAC)، والمساعدة المدعمة الطارئة في مرحلة ما بعد الصراع (EPCA)، والمساعدة الطارئة لمواجهة الكوارث الطبيعية (ENDA)	
معالجة مشكلات مطولة تتعلق بميزان المدفوعات	تلبية احتياجات قصيرة الأجل تتعلق بميزان المدفوعات	التمويل بموارد منخفضة لتلبية احتياجات عاجلة تتعلق بميزان المدفوعات	
البلدان المؤهلة للاستفادة من الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر (PRGF)			
وجود مشكلة مطولة في ميزان المدفوعات؛ وجود احتياج فعلي إلى التمويل أثناء فترة الاتفاق، وإن لم يكن بالضرورة في وقت الموافقة على القرض أو صرفه	وجود احتياج محتمل (استخدام وقائي) أو فعلي في الأجل القصير لمعالجة مشكلات تتعلق بميزان المدفوعات وقت الموافقة؛ ضرورة أن يكون هناك احتياج فعلي لكل مبلغ منصرف	وجود حاجة ملحة لمعالجة مشكلات تتعلق بميزان المدفوعات عندما يكون برنامج الشرائح الائتمانية الأعلى إما متعثراً أو غير ضروري <sup>١</sup>	
ينبغي أن يكون البرنامج المدعم بموارد الصندوق متوائماً مع أهداف البلد لتحقيق النمو والحد من الفقر وينبغي أن يهدف إلى دعم السياسات التي توفر ضمانات وقائية للإنفاق الاجتماعي والإنفاق الأخر ذي الأولوية			
تقديم وثيقة استراتيجية الحد من الفقر	لا يلزم تقديم وثيقة استراتيجية الحد من الفقر؛ وفي حالة وجود احتياج مستمر إلى التمويل، يطلب البلد المستخدم لتسهيل الاستعداد الائتماني تسهيل ائتمان مدد مع ما يتصل به من شروط بتقديم وثائق استراتيجية الحد من الفقر	لا يلزم تقديم وثيقة استراتيجية الحد من الفقر	
شريحة الائتمان الأعلى؛ مرونة فيما يتعلق بمسار ضبط أوضاع المالية العامة وتوقيته	شريحة الائتمان الأعلى؛ تهدف إلى تلبية احتياجات قصيرة الأجل لمعالجة مشكلات تتعلق بميزان المدفوعات	لا توجد شريحة ائتمان أعلى أو شرطية على أساس المراجعة البعيدة؛ يستخدم سجل الأداء لتأهيل البلد لتكرار الاستخدام (عدا في إطار نافذة الصدمات)	

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

<sup>١</sup> الشرطية المعيارية لشرائح الائتمان الأعلى هي مجموعة من الشروط المتصلة بالبرنامج تهدف إلى ضمان أن موارد صندوق النقد الدولي تدعم أهداف البرنامج، مع وجود ضمانات كافية لموارد الصندوق.

<sup>٢</sup> لا تنطبق معايير الاستفادة من الموارد عندما يتجاوز الائتمان القائم المقدم بشروط ميسرة ١٥٠٪ من حصة العضوية. وفي تلك الحالات، تتقرر حدود الاستفادة استرشاداً باعتبار حد الاستفادة ٢٢٥٪ من حصة العضوية (أو حد الاستفادة الاستثنائية ٢٠٠٪ من حصة العضوية). وتوقع وجود احتياجات في المستقبل لدعم الصندوق، والجدول الزمني لمدفوعات السداد.

<sup>٣</sup> يُجري الصندوق مراجعة لأسعار الفائدة لجميع التسهيلات الميسرة في إطار الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر كل عامين؛ وقد أُجريت آخر مراجعة في ديسمبر ٢٠١٤، حيث وافق المجلس التنفيذي على مد الإعفاء من الفائدة على القروض المقدمة بشروط ميسرة حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٦ بسبب الآثار الممتدة للأزمة الاقتصادية العالمية. وفي يوليو ٢٠١٥، حدد المجلس التنفيذي سعر فائدة صفري للتسهيل الائتماني السريع.

<sup>٤</sup> تسهيلات الاستعداد الائتماني التي تُعامل باعتبارها وقائية لا تدخل في تقييم الحدود الزمنية. تسهيلات الاستعداد الائتماني التي تُعامل باعتبارها وقائية لا تدخل في تقييم الحدود الزمنية.

سياسات الاستفادة من الموارد	التسهيل الائتماني الممدد	تسهيل الاستعداد الائتماني	التسهيل الائتماني السريع
<p>حد سنوي نسبته ٧٥٪ من حصة العضوية؛ وحد تراكمي (بعد خصم مدفوعات السداد المقررة) نسبته ٢٢٥٪ من حصة العضوية. وتستند الحدود إلى جميع القروض القائمة في إطار الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر. وفي حالة الاستفادة من الموارد في حالات استثنائية، تكون نسبة الحد السنوي ١٠٠٪ من حصة العضوية؛ ونسبة الحد التراكمي (بعد خصم مدفوعات السداد المقررة) ٣٠٠٪ من حصة العضوية</p> <p>المعايير والحدود الفرعية<sup>٢</sup></p>	<p>يكون معيار الاستفادة ٩٠٪ من حصة العضوية لكل اتفاق تسهيل ائتماني ممدد مدته ٣ سنوات بالنسبة للبلدان التي يقل مجموع الائتمان القائم المقدم لها من الصندوق بشروط ميسرة في إطار كل التسهيلات عن ٧٥٪ من حصة العضوية، ويكون ٥٦,٢٥٪ من حصة العضوية لكل اتفاق مدته ٣ سنوات بالنسبة للبلدان التي يتراوح الائتمان القائم المقدم لها من الصندوق بشروط ميسرة بين ٧٥٪ و ١٥٠٪.</p>	<p>يكون معيار الاستفادة ٩٠٪ من حصة العضوية لكل اتفاق تسهيل استعداد ائتماني مدته ١٨ شهرا بالنسبة للبلدان التي يقل مجموع الائتمان القائم المقدم لها من الصندوق بشروط ميسرة في إطار كل التسهيلات عن ٧٥٪ من حصة العضوية، ويكون ٥٦,٢٥٪ من حصة العضوية لكل اتفاق مدته ١٨ شهرا بالنسبة للبلدان التي يتراوح الائتمان القائم المقدم لها من الصندوق بشروط ميسرة بين ٧٥٪ و ١٥٠٪.</p>	<p>لا يوجد أي معيار للاستفادة من التسهيل الائتماني السريع.</p> <p>الحدود الفرعية (بالنظر إلى عدم وجود شرطية الشرائح الائتمانية الأعلى): لا يمكن أن يتجاوز مجموع أرصدة قروض التسهيل الائتماني السريع القائمة في أي نقطة زمنية ٧٥٪ من حصة العضوية (بعد خصم مدفوعات السداد المقررة). ويكون حد الاستفادة في إطار التسهيل الائتماني السريع خلال أي فترة مدتها ١٢ شهرا ١٨,٧٥٪ من حصة العضوية، بينما يكون ٣٧,٥٪ من حصة العضوية في إطار نافذة الصدمات. والمشتريات التي تمت في إطار أداة التمويل السريع بعد الأول من يوليو ٢٠١٥ تحتسب ضمن الحدود السنوية والتراكمية المطبقة.</p>
<p>شروط التمويل<sup>٣</sup></p> <p>سعر الفائدة: صفر فترات السداد: ٥,٥ - ١٠ سنوات</p>	<p>سعر الفائدة: ٢,٥٪ فترات السداد: ٤ - ٨ سنوات رسم إنتاج ١,٥٪ على المبالغ المتاحة ولكن لم تُسحب في إطار الاتفاق الوقائي</p>	<p>سعر الفائدة: صفر فترات السداد: ٥,٥ - ١٠ سنوات</p>	<p>سعر الفائدة: صفر فترات السداد: ٥,٥ - ١٠ سنوات</p>
<p>المزج</p> <p>على أساس نصيب الفرد من الدخل وإمكانية النفاذ إلى الأسواق؛ وترتبط الاستفادة بمواطن الضعف في مراكز الدين</p>	<p>لا يوجد</p>	<p>يوجد استخدام وقائي، بحد سنوي للاستفادة عند الموافقة نسبته ٥٦,٢٥٪ من حصة العضوية ولا يمكن أن يتجاوز متوسط الحد السنوي للاستفادة عند الموافقة ٣٧,٥٪ من حصة العضوية</p>	<p>لا يوجد</p>
<p>المدة وتكرار الاستخدام</p> <p>٣-٤ سنوات (يمكن تمديدها إلى ٥)؛ ويمكن استخدامه بصورة متكررة</p>	<p>١٢-٢٤ شهرا؛ ويقتصر الاستخدام على ٢,٥ سنة من أي ٥ سنوات<sup>٤</sup></p>	<p>مبالغ منصرفة مباشرة؛ يمكن تكرار الاستخدام بشرط التقيد بحدود الاستفادة والشروط الأخرى</p>	<p>مبالغ منصرفة مباشرة؛ يمكن تكرار الاستخدام بشرط التقيد بحدود الاستفادة والشروط الأخرى</p>
<p>الاستخدام المتزامن</p> <p>حساب الموارد العامة (تسهيل الصندوق الممدد/اتفاق الاستعداد الائتماني)</p>	<p>حساب الموارد العامة (تسهيل الصندوق الممدد/اتفاق الاستعداد الائتماني) وأداة دعم السياسات</p>	<p>حساب الموارد العامة (تسهيل الصندوق الممدد/اتفاق الاستعداد الائتماني) وأداة دعم السياسات</p>	<p>حساب الموارد العامة (تسهيل الصندوق الممدد/اتفاق الاستعداد الائتماني) وأداة دعم السياسات</p>



## نشاط التمويل بشروط ميسرة في السنة المالية ٢٠١٦

التزم الصندوق في السنة المالية ٢٠١٦ بمنح قروض قيمتها ٠,٨٣ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (١,٢ مليار دولار) لبلدانه الأعضاء النامية منخفضة الدخل في إطار برامج مدعمة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. وبلغ مجموع القروض القائمة المقدمة بشروط ميسرة إلى ٥٦ بلدا عضوا ٦,٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة في نهاية إبريل ٢٠١٦. وترد في الجدول ٢-٤ معلومات مفصلة عن الاتفاقات والزيادات الجديدة بشأن القروض بموجب التسهيلات التمويلية المقدمة بشروط ميسرة من الصندوق. ويوضح الشكل البياني ٢-٧ المبالغ المستحقة من القروض المقدمة بشروط غير ميسرة على مدى العقد الماضي.

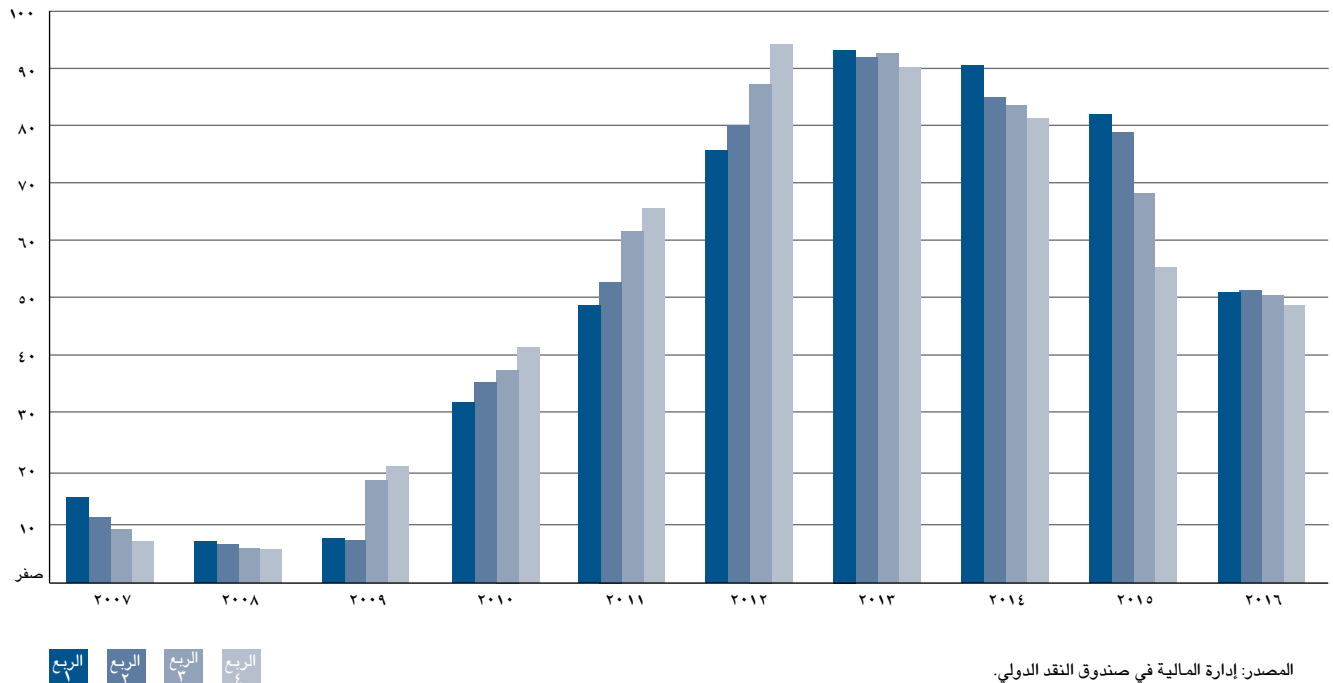
ورغم اكتمال مبادرة البلدان المثقلة بالديون (هيبيك) إلى حد كبير مع وصول عدد البلدان المستفيدة إلى ٣٦ من أصل ٣٩ بلدا مؤهلا للاستفادة، ومنها تشاد - أحدث مستفيد في تلقي مساعدات لتخفيف أعباء الديون في إبريل ٢٠١٥ - يستطيع الصندوق أيضا تقديم منح لتخفيف أعباء الديون للبلدان المؤهلة من خلال الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء

وبنهاية إبريل ٢٠١٦، بلغ إجمالي المبالغ المنصرفة في إطار اتفاقات التمويل من حساب الموارد العامة، المشار إليها بعبارة «مشتريات» ٤,٦٨ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٦,٦٤ مليار دولار)، حيث شكلت مشتريات قبرص وباكستان وأوكرانيا ثلثي هذا الإجمالي. وإلى جانب هذه الاتفاقات من حساب الموارد العامة، وافق المجلس التنفيذي، في ٢٩ يوليو ٢٠١٥، على شراء العراق ٨٩١,٣ مليون وحدة سحب خاصة (حوالي ١,٢٤ مليار دولار أمريكي) في إطار أداة التمويل السريع.

وبلغ مجموع مدفوعات السداد، المشار إليها بعبارة «عمليات إعادة الشراء» للسنة المالية ١٢,١ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (١٧,٢ مليار دولار أمريكي)، منها عمليات إعادة شراء مبكرة، ولا سيما من البرتغال قيمتها ٣,١ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٤,٢ مليار دولار أمريكي). وأسفرت عمليات إعادة الشراء الكبيرة وعمليات الشراء المتوقعة المرتبطة بالتأخير في تنفيذ البرامج عن انخفاض رصيد الائتمان القائم من ٥٥,٢٢ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٧٨ مليار دولار أمريكي) في العام السابق إلى ٤٧,٨ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٦٨ مليار دولار أمريكي). وترد في الشكل البياني ٢-٦ معلومات عن المبالغ القائمة للتمويل غير الميسر على مدى السنوات العشر الماضية.

### الشكل البياني ٢-٦

## القروض المقدمة بشروط غير ميسرة القائمة في السنوات المالية ٢٠١٦-٢٠٠٧ (بمليارات وحدات حقوق السحب الخاصة)



المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

في الماضي قدما نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بعد عام ٢٠١٥. وتتضمن هذه التدابير: (١) زيادة بنسبة ٥٠٪ في معايير وحدود الاستفادة من التسهيلات الميسرة في إطار الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر؛ و(٢) إعادة التوازن بين مزيج التمويل الميسر وغير الميسر لتصبح النسبة بينهما ٢:١ بدلا من ١:١ وذلك بالنسبة للبلدان الغنية التي تحصل على دعم مالي من صندوق النقد الدولي في شكل مزيج من التمويل الميسر وغير الميسر، وهو ما يعد اعترافا بأن الفرص المتاحة أمام هذه البلدان للحصول على التمويل من السوق عادة ما تكون أكبر بكثير مما هو متصور عند إنشاء التسهيلات الحالية؛ و(٣) زيادة إمكانية الاستفادة من الدعم على أساس الصرف العاجل بموجب التسهيل الائتماني السريع لمساعدة البلدان التي تواجه أوضاعا هشة، أو المتضررة من الصراعات، أو المتأثرة بالكوارث الطبيعية وزيادة مستوى التيسير لهذا الدعم عن طريق تحديد سعر فائدة صفري بشكل دائم على قروض التسهيل الائتماني السريع.

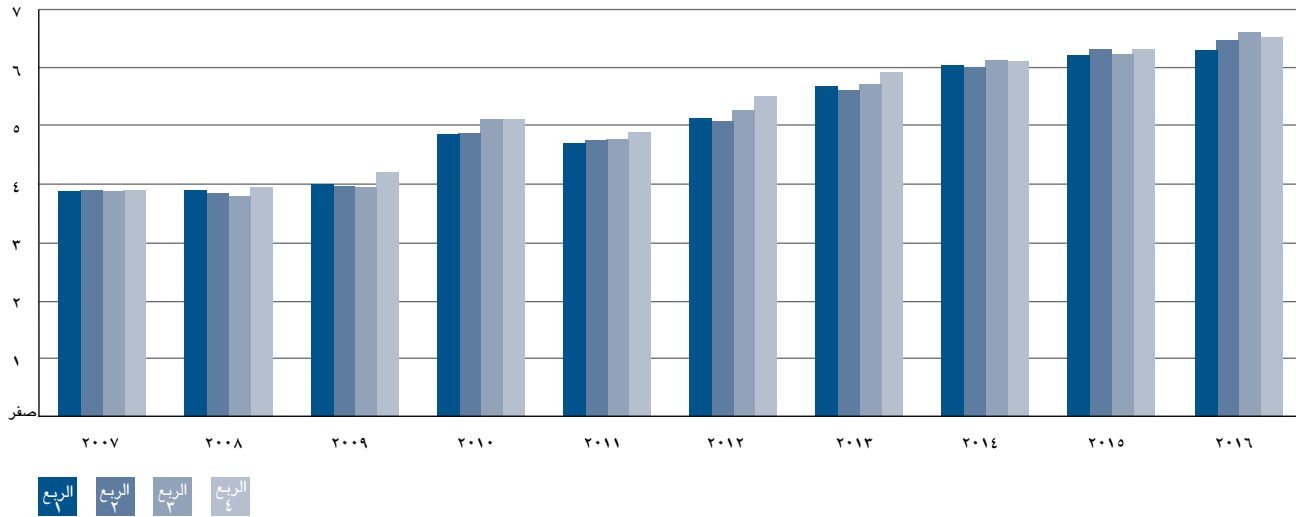
وفي نوفمبر ٢٠١٥، تم إطلاق جولة مفاوضات لجمع ما يصل إلى ١١ مليار وحدة حقوق سحب خاصة من موارد القروض الجديدة المقدمة في إطار الصندوق الاستثماري للنمو والحد من

الديون الذي أنشئ في فبراير ٢٠١٥. ويقدم الصندوق الاستثماري لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون دعما استثنائيا للبلدان التي تواجه كوارث طبيعية كبرى، بما في ذلك الأوبئة المهددة للحياة والسريعة الانتشار التي يمكن أن تؤثر على بلدان أخرى، وكذلك التي تواجه أنواع أخرى من الكوارث المدمرة مثل الزلازل الضخمة. ويمول الصندوق الاستثماري لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون من رصيد الصندوق الاستثماري لتخفيف أعباء الديون في مرحلة ما بعد الكوارث، والحسابات المتبقية من تمويل المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون، ومساهمات المانحين. وفي نهاية إبريل ٢٠١٦، كان صندوق النقد الدولي قد قدم منحاً تبلغ ٦٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة في إطار هذا الصندوق الاستثماري لتخفيف أعباء ديون ثلاثة بلدان تضررت على النحو الأشد من وباء إيبولا (غينيا، ٢١,٤٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة؛ وليبيريا، ٢٥,٨٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة؛ وسيراليون، ٢٠,٧٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة).

وفي يوليو ٢٠١٥، اتخذ صندوق النقد الدولي تدابير لمواصلة تحسين شبكة الأمان المالي في البلدان منخفضة الدخل كجزء من الجهود الأوسع نطاقا التي يبذلها المجتمع الدولي لدعم البلدان

## الشكل البياني ٢-٧

### القروض المقدمة بشروط ميسرة القائمة في السنوات المالية ٢٠١٦-٢٠٠٧ (بمليارات وحدات حقوق السحب الخاصة)



المصدر: إدارة المالية العامة في صندوق النقد الدولي.

## تصميم البرامج

### مراجعة البرامج المدعومة بموارد الصندوق أثناء الأزمة المالية العالمية

أنهى المجلس التنفيذي للصندوق في ديسمبر ٢٠١٥ مراجعة تصميم البرامج المدعومة بموارد الصندوق التي نُفذت أثناء الأزمة المالية العالمية وبعدها وكذلك مراجعة نتائج التنفيذ. واستندت المناقشات إلى معلومات وفرها بحث لخبراء الصندوق.

ووفرت المراجعة تقييما محدثا لعدد ٣٢ برنامجا مدعما من حساب الموارد العامة في الصندوق لصالح ٢٧ بلدا في الفترة من سبتمبر ٢٠٠٨ إلى يونيو ٢٠١٣. واستنادا إلى أدوات إقراض يبلغ مجموعها ٤٢٠ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٥٧٧ مليار دولار أمريكي)، قدم الصندوق الدعم إلى بلدان منطقة اليورو عند قيامها ببناء برمجيات واقية من العدوى المالية، وإلى بلدان الأسواق الصاعدة والدول الصغيرة عند قيامها بمعالجة انهيار تدفقات التجارة والتمويل في ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وإلى اقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عند قيامها بتنفيذ الإصلاحات بعد الربيع العربي في ٢٠١١.

وكانت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية قد طلبت إجراء مراجعة لمتابعة البرامج المدعومة بموارد الصندوق بهدف تحسين مشورة الصندوق واتفاقاته في المستقبل. وقد أُجريت أولى هذه المراجعات في ٢٠٠٩، بينما أُجريت التحديثات في ٢٠١٠-٢٠١٢.

ووافق المديرون التنفيذيون على النتيجة التي خلص إليها التقرير الصادر في ٢٠١٥ وهي أنه من خلال تعزيز الثقة وتوفير الموارد، إلى جانب الجهود العالمية الأخرى، ساعدت البرامج المدعومة بموارد الصندوق على الحد من الأضرار الناجمة عن الأزمة المالية العالمية وإيضاح السبيل للخروج منها. وأشار المديرون إلى مساهمة الدعم المالي الذي يقدمه الصندوق في جعل التصحيح اللازم إجراؤه أكثر تدرجا. وقد رأوا أن البرامج تسهم في حصول البلدان على الوقت اللازم لمعالجة مشكلات أكثر عمقا، والبدء في معالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية، وإصلاح الميزانيات العمومية.

ورحب المديرون بالجهود المبذولة للاستفادة من نتائج البرامج عند تصميم برامج لاحقة. واعترفوا كذلك بالتغيرات التي تم إدخالها على تصميم البرامج والتي تضمنت التحول نحو تصحيح أوضاع المالية العامة بوتيرة أبطأ، وإن ظلت ملائمة في بعض البرامج؛ وتعزيز الجهود المبذولة لتحقيق التخفيض الداخلي لسعر الصرف؛ وزيادة الحوافز التي تشجع على إعادة هيكلة الدين لمعالجة مشكلات فرط الديون الخاصة؛ وتضمنت إعادة هيكلة الديون السيادية متى اقتضى الأمر في بعض البرامج اللاحقة.

الفقر، والمطلوبة لدعم استمرار الإقراض الميسر من الصندوق إلى أفقر بلدانه الأعضاء وأكثرها تعرضا للمخاطر. وقام صندوق النقد الدولي بالتواصل مع ١٤ بلدا عضوا من المقرضين الحاليين للصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر وعدد مماثل من المقرضين الجدد المحتملين، بما في ذلك الأسواق الصاعدة الرئيسية. وحتى الآن أعرب ثلاثة أرباع الأعضاء المستهدفين للصندوق عن اهتمامهم، بما في ذلك المقرضين الجدد المحتملين، وفي انتظار الرد من خمسة أعضاء. ومن شأن اكتمال الجهود الحالية لتعبئة القروض بنجاح أن يسمح للصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر بمواصلة تقديم القروض في العقد المقبل.

## الجدول ٢-٤

### الاتفاقات الموافقة عليها والمعززة في إطار الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر في السنة المالية ٢٠١٦ (بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)

المبلغ الموافق عليه	التاريخ الفعلي	البلد العضو
الاتفاقات جديدة لثلاث سنوات في إطار التسهيل الائتماني الممدد <sup>١</sup>		
١٧,٠	١٠ يوليو ٢٠١٥	غينيا- بيساو
٤٩,١	١٨ مايو ٢٠١٥	هايتي
٤,٤	١٣ يوليو ٢٠١٥	سان تومي وبرينسيبي
٧٠,٦		المجموع الفرعي
الاتفاقات المعززة في إطار التسهيل الائتماني الممدد <sup>١</sup>		
٢٤,١	٥ يونيو ٢٠١٥	بوركينافاسو
٤١,١	٣٠ نوفمبر ٢٠١٥	النيجر
٤٦,٧	١٦ نوفمبر ٢٠١٥	سيراليون
١١١,٩		المجموع الفرعي
الاتفاقات الجديدة في إطار تسهيل الاستعداد الائتماني <sup>١</sup>		
٣٥٤,٦	١٤ مارس ٢٠١٦	كينيا
٢٠٤,٥	١٨ ديسمبر ٢٠١٥	موزامبيق
٥٥٩,١		المجموع الفرعي
المبالغ المنصرفة في إطار التسهيل الائتماني السريع		
٨,٤	١٤ سبتمبر ٢٠١٥	جمهورية إفريقيا الوسطى
٦,٢	٢٨ أكتوبر ٢٠١٥	دومينيكا
٣٠,٦	١٨ نوفمبر ٢٠١٥	مدغشقر
٣٥,٧	٣١ يوليو ٢٠١٥	نيبال
٨,٥	٥ يونيو ٢٠١٥	فانواتو
٨٩,٢		المجموع الفرعي
٨٣,٨		المجموع

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.  
<sup>١</sup> كان يعرف في السابق باسم تسهيل النمو والحد من الفقر.  
<sup>٢</sup> بالنسبة للاتفاقات المعززة، لا يظهر إلا مبلغ الزيادة.



## إصلاح إطار الإقراض للاستفادة من الموارد في الظروف الاستثنائية

وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في يناير ٢٠١٦ على إصلاح إطار الإقراض في الصندوق للاستفادة من الموارد في الظروف الاستثنائية مما يجعل سياسة الصندوق أكثر توافقاً مع أوضاع الدين لدى البلدان الأعضاء، وتجنب التكاليف غير الضرورية التي تتحملها البلدان الأعضاء، والدائنين، والنظام المالي ككل. وينظم إطار الاستفادة من الموارد في الظروف الاستثنائية القروض التي تتجاوز حدود التمويل العادية لدى الصندوق، والتي تستند إلى حجم حصص البلدان الأعضاء.

وقد تم اقتراح الإصلاحات في بحث أعده خبراء الصندوق في إبريل ٢٠١٥ بعنوان «إطار الإقراض لدى الصندوق والديون السيادية — اعتبارات أخرى»، وذلك عقب إجراء المجلس مناقشة أولية حول الموضوع في ٢٠١٤. وإلى جانب إصلاح سياسة الصندوق بشأن عدم تحمل المتأخرات والذي تمت الموافقة عليه في ديسمبر ٢٠١٥، يعد الإصلاح أحد مكونات برنامج العمل ذي المحاور الأربعة بشأن حل أزمة الديون السيادية والذي أقره المجلس التنفيذي للصندوق في ٢٠١٣. وتهدف هذه الإصلاحات إلى تعزيز الحوافز المشجعة على العمل الجماعي عند الحاجة إلى دعم القطاع الرسمي والحيولة دون قيام الدائنين الثنائيين الرسميين غير المشاركين بعرقلة برنامج مدعم بموارد الصندوق.

وتشمل الإصلاحات استبعاد «الإعفاء النظامي» الذي تم استحداثه في ٢٠١٠، وزيادة المرونة المتاحة للبلدان الأعضاء عندما تشير التقديرات إلى إمكانية مواصلة تحمل الدين ولكن دون احتمالية عالية، وتوضيح للمعيار المرتبط بالإنفاذ إلى الأسواق. وعندما تشير التقديرات إلى إمكانية مواصلة تحمل الدين ولكن دون احتمالية عالية، فإن الإصلاح يعطي لصندوق النقد الدولي المرونة الملائمة لجعل تمويله مشروطاً بمجموعة أوسع من عمليات الدين، بما في ذلك طرح الخيار الأقل إثارة للمشكلات وهو «إعادة توصيف حالة الدين» - أي تمديد قصير للأجل المستحقة خلال البرنامج، مع عدم تخفيض المبلغ الأصلي أو القسائم عادة.

وقد فضلَ المديرين التنفيذيون استبعاد الإعفاء النظامي لعدة أسباب:

■ إذا كان البلد العضو يواجه مواطن ضعف كبيرة في مراكز الدين رغم الجهود التصحيحية المقررة، فإن استخدام الإعفاء النظامي لتأجيل التدابير العلاجية قد يُضعف فرص نجاح البلد العضو في المستقبل ويقوض الضمانات الوقائية التي تكفل حسن استخدام موارد الصندوق.

■ من منظور الدائنين، ستؤدي الاستعاضة عن مطالبات القطاع الخاص المستحقة بمطالبات رسمية، وتحديدًا ائتمان الصندوق، إلى عدم إعطاء أولوية لمطالبات القطاع الخاص المتبقية في حالة إعادة الهيكلة.

■ يؤدي الإعفاء النظامي إلى تفاقم الخطر الأخلاقي في النظام المالي الدولي وقد يؤدي إلى تفاقم أجواء عدم اليقين في الأسواق في فترات الضغوط السيادية.

■ ليس من الواضح أنه يمكن لأغراض الحد من العدوى الاعتماد على استخدام الإعفاء النظامي في تأجيل اتخاذ التدابير اللازمة بشأن الدين، لأن مصدر المشكلة — أي مخاوف السوق بشأن مواطن الضعف في مراكز الدين — يُترك دون معالجة.

وقد أصبحت التغييرات التي تم إدخالها على إطار الصندوق للاستفادة من الموارد في الظروف الاستثنائية سارية المفعول فوراً وتُطبق على كل عمليات استكمال المراجعة في المستقبل بموجب الاتفاقات الحالية أو موافقة الصندوق على اتفاقات جديدة.

## أدوات دعم السياسات

تتيح أدوات دعم السياسات للبلدان منخفضة الدخل التي لا تريد - أو تحتاج إلى - مساعدة مالية من الصندوق أداة مرنة تمكنها من الحصول على مشورة الصندوق ودعمه دون وجود اتفاق للاقتراض. وتعد هذه الأدوات غير المالية عنصراً تكملياً مهما لتسهيلات الإقراض التي يقدمها الصندوق في إطار الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر. وتساعد هذه الأدوات البلدان على تصميم برامج اقتصادية فعالة تعطي إشارات واضحة إلى الجهات المانحة والدائنين وعموم الجمهور بشأن قوة سياسات البلد العضو المعني.

وفي يونيو ٢٠١٥، وافق المجلس التنفيذي على أداة لدعم السياسات مدتها ثلاث سنوات للسنغال. وتدعم هذه الأداة تنفيذ برنامج للإصلاحات الاقتصادية الكلية مدته ثلاث سنوات تم تصميمه لإحراز تقدم في الاستراتيجية المسماة *Plan Sénégal Emergent*، وهي الاستراتيجية التي وضعتها السلطات لزيادة النمو والحد من الفقر مع الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي واستمرارية القدرة على تحمل الدين.

وتعتزم السلطات التركيز على زيادة الإيرادات الضريبية من خلال توسيع القاعدة الضريبية، فضلاً على ترشيد النفقات الجارية لتوفير الحيز المالي اللازم لتمويل البنية التحتية والنفقات الاجتماعية. وسيتم إيلاء الاهتمام إلى جودة النفقات، بما في ذلك الاستثمار، وتعزيز التمويل العام، والشفافية، والحوكمة الاقتصادية. وتعتزم السلطات تعجيل الإصلاحات الهيكلية لتعزيز بيئة الأعمال لتصبح أكثر جاذبية، مما يشجع على تطوير القطاع الخاص.

وقد وافق المجلس التنفيذي حتى الآن على ١٨ أداة لدعم السياسات لسبعة من بلدانه الأعضاء، هي: كابو فيردي وموزامبيق ونيجيريا ورواندا والسنغال وتنزانيا وأوغندا.



يقدم صندوق النقد الدولي المساعدة الفنية والتدريب للمسؤولين في البلدان الأعضاء - وهو ما يطلق عليه «تنمية القدرات» - لمساعدة البلدان على بناء مؤسسات قوية وتعزيز المهارات اللازمة لوضع سياسات اقتصادية كلية ومالية سليمة وتنفيذها. وتنمية القدرات، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بعمل الصندوق الرقابي ومشاركته في البرامج، مدفوعة بالطلب، وتتسم بسرعة الاستجابة، وتلقى تقديرا كبيرا من البلدان الأعضاء.

## تنمية القدرات

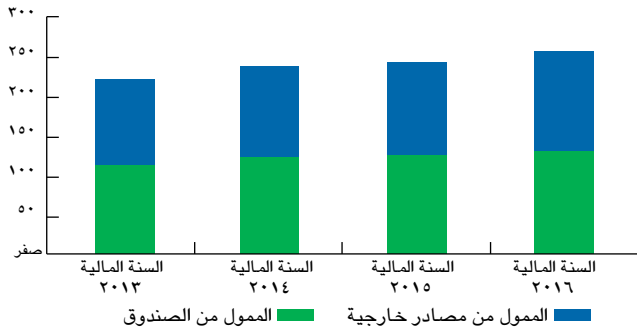
وفي مارس ٢٠١٦، وقع صندوق النقد الدولي مذكرة تفاهم مع الحكومة الهندية لإنشاء المركز الجديد للتدريب والمساعدة الفنية الإقليمي لجنوب آسيا (SARTTAC)، ليكون مقره في نيودلهي. وسيكون المركز هو الأول من نوعه الذي يُدمج بشكل كامل أنشطة التدريب والمساعدة الفنية المقدمة من الصندوق ويعد نموذجا لأنشطة تنمية القدرات المقدمة من صندوق النقد الدولي في المستقبل. وسيخدم المركز بنغلاديش، وبوتان، والهند، وجزر ملديف، ونيبال، وسري لانكا في مجموعة واسعة من المجالات، بما في ذلك إدارة الاقتصاد الكلي والمالية العامة، والعمليات النقدية، وتنظيم القطاع المالي والرقابة عليه، والإحصاءات الاقتصادية الكلية. وقد أنشئ مركز التدريب والمساعدة الفنية الإقليمي لجنوب آسيا بفضل الالتزامات المالية التي تعهدت بها الهند وجمهورية كوريا وأستراليا في وقت مبكر.

### المساعدة الفنية

زادت المساعدة الفنية المقدمة في السنة المالية ٢٠١٦، لا سيما في مناطق إفريقيا جنوب الصحراء، والشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ونصف الكرة الغربي (الشكل البياني ٢-١٠). ولا يزال ما يقرب من نصف المساعدات الفنية المقدمة من الصندوق يوجّه إلى البلدان النامية منخفضة الدخل (الشكل البياني ٢-١١).

ففي السنة المالية ٢٠١٦، تلقت منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الحصة الكبرى من المساعدة الفنية، مما يدل على العدد الكبير للبلدان النامية منخفضة الدخل في هذه المنطقة. وقد زادت المساعدة الفنية المقدمة في مواضيع نقدية ومالية وفي مواضيع

### الشكل البياني ٢-٩ الإنفاق على تنمية القدرات (بملايين الدولارات الأمريكية)



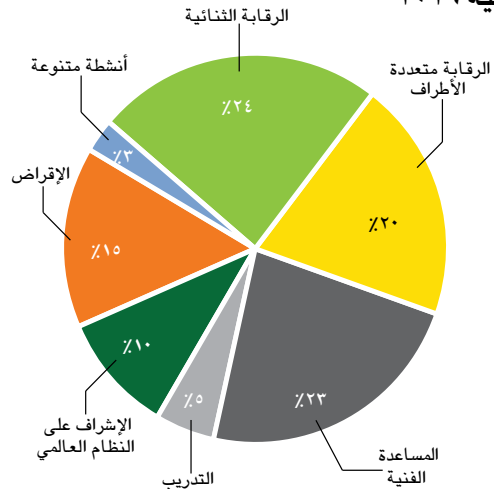
المصدر: مكتب الميزانية والتخطيط، النظام التحليلي لتقدير التكاليف والتقدير.

وقد شهدت أنشطة المساعدة الفنية والتدريب المقدمة من الصندوق - تنمية القدرات - زيادة سريعة في السنوات الأخيرة لتلبية الطلب من البلدان الأعضاء بدعم قوي من الشركاء الخارجيين. فقد مثل الإنفاق على تنمية القدرات أكثر من ربع النفقات الإدارية للصندوق في السنة المالية ٢٠١٦. وكان معظم هذه النفقات على المساعدة الفنية، بنسبة ٢٣٪، في حين بلغت نسبة الإنفاق على التدريب ٥٪ (راجع الشكل البياني ٢-٨).

وقد استمر نمو أنشطة تنمية القدرات المقدمة من الصندوق في السنة المالية ٢٠١٦، مما يعكس في الأساس زيادة الأنشطة المقدمة للشرق الأوسط وآسيا الوسطى، إلى جانب نصف الكرة الغربي وإفريقيا جنوب الصحراء. وزادت المساعدة الفنية المقدمة في مواضيع نقدية ومالية وفي مواضيع المالية العامة. وقد بلغ مجموع الإنفاق المباشر على أنشطة تنمية القدرات (الممولة من مصادر خارجية ومن الصندوق) ٢٥٦ مليون دولار أمريكي في السنة المالية ٢٠١٦، مقابل ٢٤٢ مليون دولار أمريكي في السنة المالية ٢٠١٥، بمعدل نمو بلغ ٦٪ (الشكل البياني ٢-٩). وبلغ الجزء الممول من مصادر خارجية ١٢٧ مليون دولار أمريكي، أو ٤٩٪ من مجموع الأنشطة، بمعدل نمو ٨٪ تقريبا في السنة المالية ٢٠١٦.

### الشكل البياني ٢-٨

### نسبة تكاليف الأنشطة الرئيسية المقدمة من الصندوق، السنة المالية ٢٠١٦



المصدر: مكتب الميزانية والتخطيط، النظام التحليلي لتقدير التكاليف والتقدير.



المالية العامة، استجابة لطلب البلدان الأعضاء (الشكل البياني ١٢-٢). وظلت مواضيع المالية العامة تشكل حوالي نصف المساعدة الفنية المقدمة من الصندوق.

### أضواء على تنمية القدرات في مجال المالية العامة

تُدرج أنشطة تنمية القدرات المقدمة من صندوق النقد الدولي ضمن الحوار حول السياسات بين البلدان الأعضاء والصندوق والذي يُجرى في إطار الرقابة أو البرامج المدعومة من الصندوق. وقد وصل الصندوق في السنة المالية ٢٠١٦ مساعدة البلدان في إطار البرامج المدعومة من الصندوق. ففي **جامايكا**، استعرض الصندوق أثر الإصلاح الضريبي الأخير وفرض الضرائب على القطاع المالي وقطاع الاتصالات، وساعد في وضع خيارات لتحسين حيادية النظام الضريبي. وفي **ملاوي**، التي كانت تسعى إلى الحد من اعتمادها على المنح المتقلبة، وضع الصندوق خيارات السياسة لتعبئة الإيرادات، بما في ذلك إعادة توازن الأعباء الضريبية من ضريبة الدخل إلى ضريبة الاستهلاك عن طريق خفض معدل الضريبة على دخل الشركات وترشيد التفضيلات الضريبية. وفي **تونس**، قدم الصندوق المشورة بشأن الإصلاح الضريبي في مرحلة ما بعد الثورة والتي ركزت على تبسيط النظام الضريبي، وإدخال المزيد من الحياد والتصاعدية، مع توليد إيرادات إضافية.

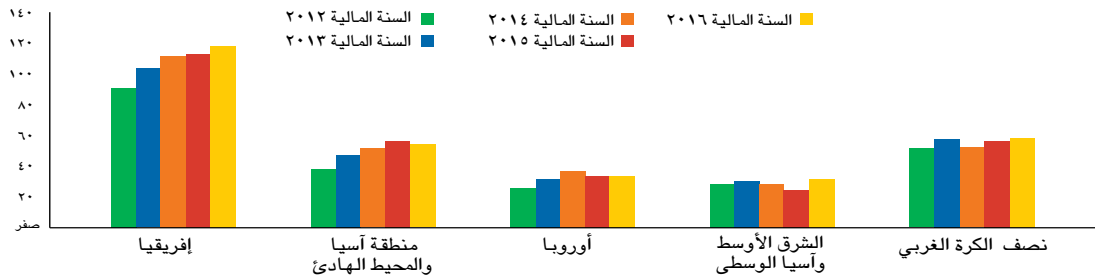
ويواصل الصندوق تقديم أنشطة تنمية القدرات التي تهدف إلى تحسين قدرات المؤسسات وصنع السياسات في البلدان الأعضاء،

وخاصة البلدان منخفضة الدخل والهشة، والدول الصغيرة. ولتلبية الحاجة إلى إطار اللامركزية المالية الذي يقوم عليه اتفاق السلام لعام ٢٠١٥ في **مالي**، قدم الصندوق مساعدة فنية مكثفة للمساهمة في ضمان التحويل التدريجي لنسبة ٣٠٪ من الإيرادات الحكومية إلى مختلف المناطق في البلاد بحلول عام ٢٠١٨. وفي أعقاب أزمة إيبولا في **غينيا**، وصل الصندوق مشاركته المكثفة مع هذا البلد، حيث قدم دعماً على أرض الواقع لبناء القدرات في مجال إدارة الخزنة والنظم المحاسبية، بدعم من إحدى جهات تقديم المشورة المقيمة. وبعد ثلاث سنوات من الاضطراب السياسي في **جمهورية إفريقيا الوسطى**، استجاب الصندوق سريعاً للطلب المقدم من هذا البلد للحصول على المساعدة الفنية عن طريق إيفاد بعثة تركز على استعادة وظائف الإدارة المالية العامة الأساسية. وبالنسبة لـ**الصومال**، يعد تحسين الحوكمة في مؤسسات الدولة الرئيسية أمراً بالغ الأهمية لإحراز تقدم بشأن إعادة بناء الاقتصاد وتنميته. وفي حلقة تطبيقية عقدها الصندوق في نيروبي، أعدت السلطات الصومالية مسودة لاستراتيجية الإصلاح وخطة عمل للإدارة المالية العامة تغطي الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. وترتكز هذه الخطة على أربعة مجالات رئيسية: تعبئة الإيرادات (الضرائب والجمارك)، والرقابة الداخلية (بما في ذلك على المتأخرات)، والتنبؤ بالنقدية وإدارتها، وإعداد التقارير المحاسبية والمالية.

وكانت تعبئة الموارد المحلية من مواضيع المالية العامة الأكثر طلباً خلال السنة. ففي **كوت ديفوار**، ساهم مشروع مدته ثلاث سنوات ممول من الصندوق الاستثماري المواضيعي المعني بالإدارة الضريبية في دعم جهود السلطات لإنشاء مقر للإدارة

### الشكل البياني ١٢-٢ المساعدة الفنية المقدمة حسب المنطقة

(سنوات تقديم المساعدة الميدانية للشخص الواحد)

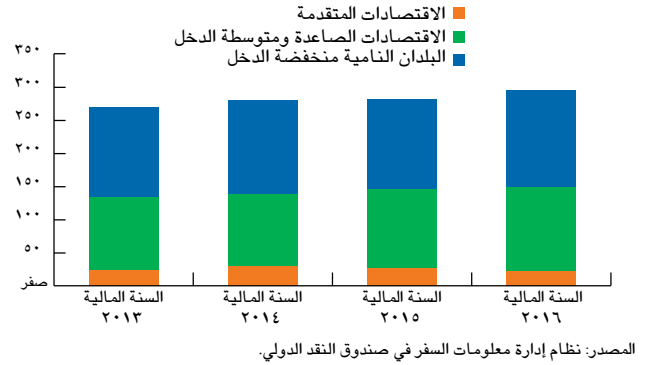


المصدر: نظام إدارة معلومات السفر في صندوق النقد الدولي.

الضريبية القائمة على وظائف، وإعادة هيكلة شبكة المكاتب على أساس مبادئ تقسيم دافعي الضرائب، وتنفيذ خطة شاملة لتحسين الامتثال. ونتيجة لذلك، تمكنت السلطات من تحقيق تحسن كبير في معدلات امتثال كبار ومتوسطي دافعي الضرائب. وفي غرينادا، ساعد الصندوق إدارة الإيرادات في برنامجها الإصلاحي للمساهمة في ضمان استمرارية المالية العامة وتهيئة بيئة اقتصادية كلية مستقرة للنمو. واشتملت التدابير الإصلاحية على وحدة للامتثال الضريبي مخصصة لكبار ومتوسطي دافعي الضرائب، وشطب الديون الضريبية غير القابلة للتحويل، واتخاذ إجراءات فعالة للإنفاذ، وإعادة تركيز خطة التدقيق على مخاطر الامتثال الرئيسية، وتعزيز القدرات الإدارية. وفي الكويت، ساعد الصندوق في تصميم نظامها الضريبي غير القائم على النفط منذ أواخر ٢٠١١، أي قبل أن تبدأ أسعار النفط في الانخفاض بفترة طويلة. وتضمنت المساعدة إجراء دراسات تشخيصية، وتصميم سياسات لضرائب الاستهلاك والدخل، وإعداد مسودة قوانين ضريبية جديدة.

ومن أنشطة بناء القدرات المقدمة من الصندوق في البلدان الغنية بالموارد المساعدة التي قدمها الصندوق في أوكرانيا في مجال تصميم وتنفيذ نظام مالية عامة جديد قائم على الغاز. كذلك عقد الصندوق، في غانا، حلقات تطبيقية تفاعلية مع السلطات بشأن نماذج المالية العامة والتنبؤ بإيرادات الموارد الطبيعية، بدعم من الصندوق الاستثماري المواضيعي متعدد الشركاء المعني بإدارة الموارد

## الشكل البياني ٢-١١ المساعدة الفنية المقدمة حسب فئة الدخل (سنوات تقديم المساعدة الميدانية للشخص الواحد)





## أضواء على بناء القدرات في القطاعين النقدي والمالي

استمر نمو المساعدة الفنية المقدمة في مواضيع نقدية ومالية، مما يعكس الحاجات المتغيرة للبلدان الأعضاء وتزايد ترابط النظام المالي العالمي وتعقيده. وقد تمت إضافة مجالات جديدة إلى خبرات صندوق النقد الدولي، منها الرقابة القائمة على المخاطر، وتنفيذ متطلبات رأس المال وفقاً لاتفاقيتي بازل الثانية والثالثة، وسياسات السلامة الاحترازية الكلية، مع استمرار العمل في المجالات التقليدية مثل تنظيم النظام المالي والرقابة عليه، ومنع الأزمات وإدارتها، والسياسات النقدية وسياسات سعر الصرف، وعمليات البنك المركزي.

وفي إفريقيا، ركزت المساعدة الفنية المقدمة من الصندوق على البلدان الهشة والخارجة من نزاعات، فضلاً عن غيرها من مناطق اختصاص نامية. ففي جنوب السودان، على سبيل المثال، قام الصندوق بتنفيذ برنامج صندوق استئماني متعدد الشركاء مدته خمس سنوات لدعم الاستقرار المالي والاقتصادي الكلي من خلال تعزيز القدرات والأطر المؤسسية للبنك المركزي. وعلى نطاق أوسع، يتم دعم قدر كبير من العمل في إفريقيا جنوب الصحراء من خلال مراكز المساعدة الفنية الخمسة الموجودة في جميع أنحاء المنطقة. وفي آسيا والمحيط الهادئ، ركزت المساعدة الفنية

الطبيعية. وفي أوغندا، يعكس التشريع الذي صدر مؤخراً إلى حد كبير مشورة الصندوق في مجالات رئيسية، منها نموذج جديد لاتفاقات تقاسم الإنتاج، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة على قطاع الصناعات الاستخراجية، وحساب الدخل الخاضع للضريبة من تراخيص النفط. واستضاف الصندوق بالاشتراك مع وزارة المالية في كولومبيا مؤتمراً حول «تحديد الوعاء الضريبي للصناعات الاستخراجية في منطقة الأنديز» لتبادل الخبرات والآراء بشأن الحماية الفعالة للوعاء الضريبي من التخطيط الضريبي، وتنفيذ نظم مالية عامة أكثر استجابة ومرونة لقطاعي النفط والتعدين، وتحسين التعاون الإقليمي.

ووضع صندوق النقد الدولي أيضاً مجموعة من أدوات تقييم المالية العامة لتقوية الأساس التحليلي للرقابة على المالية العامة، وتوجيه إصلاحات المالية العامة الهيكلية، وتحديد أولويات المساعدة الفنية. وخلال السنة المالية ٢٠١٦، تم إطلاق أداة التقييم التشخيصي للإدارة الضريبية مع مجموعة واسعة من الوكالات الشريكة، وأصبحت أساساً مهماً للمساعدة الفنية التي يقدمها الصندوق في مجال إدارة الإيرادات. كذلك تم عرض الأداة الجديدة لتقييم إدارة الاستثمار العام على المجلس التنفيذي للصندوق خلال السنة المالية ٢٠١٦، ويجري استخدامها تجريبياً في مجموعة من البلدان بالتعاون مع البنك الدولي.



## الإطار ٢-٦: صندوق النقد الدولي يدعم القطاعين النقدي والمالي في أوكرانيا

ورغم أنه لا تزال هناك حاجة إلى إدخال مزيد من التحسينات، فإن التقدم الملحوظ الذي تم إحرازه خلال السنة المالية ٢٠١٦ يشمل ما يلي:

- التغييرات القانونية والتنظيمية لتحسين الاستقلال المؤسسي والمالي لبنك أوكرانيا المركزي، وزيادة شفافية القطاع المصرفي، وتطبيق أفضل الممارسات الدولية لتحسين قدرة البنوك على تحمل الصدمات والتحديات؛
- الدعم الفني لإعداد دراسة تشخيصية طموحة وتفصيلية حول أكبر ٢٠ بنكاً، بما في ذلك إجراء مراجعات جودة الأصول واختبارات القدرة على تحمل الضغوط؛
- التحسينات التي تم إدخالها على تنظيم القطاع المصرفي والرقابة عليه، بما في ذلك التحول إلى منهج للرقابة قائم على المخاطر، وتحسين نظم الإنذار المبكر وعمليات الفحص الميداني، وتشديد التنظيم والرقابة على أنشطة الأطراف ذات الصلة، واعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية؛
- التحسينات التي تم إدخالها على عمليات صنع قرارات السياسة النقدية، بما في ذلك تعزيز صياغة قرارات السياسة النقدية والإبلاغ عنها، وترشيد وإلغاء بعض القيود الأكثر صرامة على سوق الصرف الأجنبي، وترشيد العمليات النقدية.

يسعى الاقتصاد الأوكراني والقطاع المالي في أوكرانيا إلى الخروج من أعمق أزمة واجهتهما منذ الاستقلال بسبب النزاع العسكري في شرق البلاد والاختلالات الهيكلية واسعة النطاق التي تراكمت على مدار عدة عقود. وقد ظل القطاع المالي لفترة طويلة يفتقر إلى التنظيم الملائم والرقابة الفعالة، وهو ما ساهم في زيادة سريعة في عدد المؤسسات المالية، والتي كان الكثير منها يُستخدم فقط كأدوات تمويل للشركات ذات الصلة، مما أدى إلى نقص المخصصات والمبالغة في تقدير نسب رأس المال. وأدى عدم كفاية الحماية القانونية للدائنين إلى تقادم الوضع.

ولتقوية النظام المالي، كان من الضروري اتخاذ تدابير متزامنة على عدد من الأصعدة لتحسين الإطار القانوني؛ وتنظيم النظام المالي والرقابة عليه؛ ومراقبة مخاطر النظام المالي، وتقييمها، ومعالجتها. وفي سياق برنامج إصلاح شامل وطموح مدعم بموارد الصندوق تقوم به الحكومة لمعالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية ومواطن الضعف الهيكلية، لا يزال الصندوق يقدم لأوكرانيا مساعدة فنية مكثفة بشأن قضايا القطاعين النقدي والمالي. ويجري تقديم هذه المساعدة الفنية في إطار مشروع لبناء القدرات ممول من الشؤون العالمية في كندا والذي يقدم الدعم لبنك أوكرانيا المركزي، وصندوق ضمان الودائع، واللجنة الوطنية لسوق الأوراق المالية والأسهم.

وفي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ساهم الدعم المقدم من الصندوق في تعزيز إدارة الأزمات في المغرب، وتحسين الرقابة المصرفية في جمهورية قيرغيزستان وتونس، وتحديث عمليات التحليل والبحوث لدى البنك المركزي في تركمانستان. وفي نصف الكرة الغربي، ركزت المساعدة الفنية المقدمة للبنك المركزي لشرق الكاريبي على الرقابة المصرفية، وتسوية أوضاع البنوك، ومنع الأزمات لدعم الوحدة النقدية. وركزت المساعدة الفنية المقدمة إلى باراغواي على تنفيذ الرقابة القائمة على المخاطر وتنفيذ استهداف التضخم.

المقدمة في مجال الرقابة المصرفية في كمبوديا، وميانمار، ونيبال على وضع الأطر التنظيمية وتعزيز المهارات الرقابية الأساسية اللازمة لحماية الاستقرار المالي، بينما دعمت أنشطة المساعدة الفنية المقدمة لإندونيسيا والفلبين الانتقال إلى الرقابة القائمة على المخاطر. وحصلت سري لانكا والسودان على تقييمات تشخيصية للاستقرار المالي، وهو مجال يحظى باهتمام متزايد. وفي أوروبا، استهدفت أنشطة المساعدة الفنية المقدمة من الصندوق لأوكرانيا تعزيز الرقابة المصرفية، وسوق الصرف الأجنبي، وإصدار الدين المحلي، والسياسة النقدية، وهيكل البنك المركزي (راجع الإطار ٢-٦).



## أضواء على بناء القدرات الإحصائية

وعن طريق التمويل المقدم من أمانة الدولة للشؤون الاقتصادية في سويسرا، استفادت هذه البلدان من نظم إعداد البيانات لديها في تعزيز شمول إحصاءاتها واتساقها وحداتها ودقتها. وفي مارس ٢٠١٦، نفذت البلدان الثلاثة أحدث منهجية (استنادا إلى الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات وأوضاع الاستثمار الدولي) في مجال إحصاءات ميزان المدفوعات وبدأ بلدان في إعداد ونشر إحصاءات ربع سنوية عن أوضاع الاستثمار الدولي والدين الخارجي استنادا إلى الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

وقد استفاد الصندوق من التكنولوجيا في تحسين نشر البيانات، وبالتالي توسيع نطاق توافر الإحصاءات الاقتصادية الكلية والتنبؤ بها. وفي مايو ٢٠١٥، اعتمد المجلس التنفيذي الصيغة المعززة للنظام العام لنشر البيانات، الذي يهدف إلى مساعدة المشاركين في تحسين شفافية البيانات والحوكمة من خلال نشر البيانات الأساسية لتحليل الأوضاع الاقتصادية الكلية. ونفذ الصندوق، بالتعاون مع بنك التنمية الإفريقي، نظام البيانات المفتوحة الذي يعزز إلى حد كبير نشر البيانات في حوالي ٢٠ بلدا في إفريقيا. ومكنت المساعدة الفنية المقدمة من الصندوق بلدين من تنفيذ الصيغة المعززة للنظام العام لنشر البيانات: بوتسوانا في نوفمبر ٢٠١٥ ونيجيريا في فبراير ٢٠١٦.

## أضواء على بناء القدرات القانونية

في السنة المالية ٢٠١٦ استمر طلب البلدان المستفيدة وغير المستفيدة من البرامج على المساعدة الفنية بشأن المسائل القانونية في مجالات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والقانون المالي وقانون المالية العامة، والإعسار، وإنفاذ المطالبات.

وقد واصل الصندوق عمله في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالتعاون مع فرقة العمل للإجراءات المالية، والبنك الدولي، ومجموعة إيغمونت لوحدات الاستخبارات المالية والأجهزة الإقليمية على غرار فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال. وقاد الصندوق التقييم الذي أجرته كندا بموجب المعيار الدولي المنقح. كذلك واصل الصندوق البرنامج العالمي الناجح للمساعدة الفنية في إطار الصندوق الاستثماري المواضيعي متعدد الشركاء المعني بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ وقدم مساعدته الفنية في ميانمار وأوكرانيا بتمويل من اليابان وكندا، على الترتيب؛ وزادت مشاركته في دول الخليج وحول تمويل الإرهاب؛ وواصل تنسيق عمله سواء داخليا أو مع عدد كبير من مقدمي المساعدات الدولية.

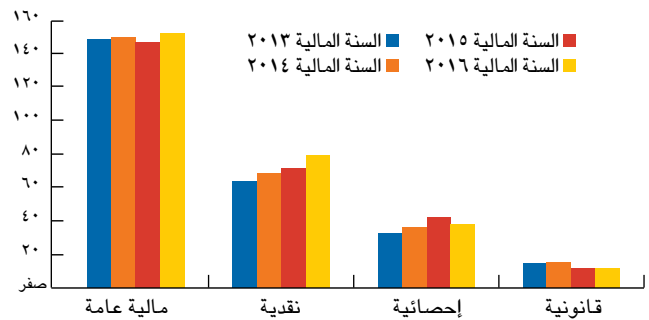
تحتاج البلدان الأعضاء إلى إحصاءات اقتصادية كلية ذات جودة عالية كأساس لصنع قراراتها الاقتصادية. وتقدم إدارة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي المساعدة الفنية والتدريب للبلدان الأعضاء، مع التركيز على الاقتصادات الهشة والمنخفضة الدخل. وقد أدى هذا الدعم إلى زيادة البيانات الاقتصادية الكلية وتحسينها، فضلا على تحسين فرص الحصول على البيانات أمام كبار مسؤولي السياسات، والجهات الفاعلة في سوق رأس المال، والأطراف المعنية الأخرى، بما في ذلك عموم الجمهور. وفي السنوات الخمس الماضية، زادت أنشطة تنمية القدرات في مجال الإحصاءات بأكثر من ٧٠٪، بتمويل من الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف. ويشمل التدريب الآن موضوعات على درجة عالية من التطور، كالميزانيات العمومية، ومؤشرات أسعار العقارات، وإحصاءات المراكز عبر الحدود، بالإضافة إلى الدورات المعتادة حول الإحصاءات الاقتصادية الكلية.

ويغطي أكبر مشروع لتنمية القدرات في مجال الإحصاءات ٤٤ بلدا في مناطق إفريقيا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى في إطار المبادرة المعززة لنشر البيانات. ويمول المشروع إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، وبدأت مرحلته الثانية في مايو ٢٠١٥. وتضمنت النتائج استكمال مسوح جديدة حول التدفقات الرأسمالية الخاصة لتحسين إحصاءات القطاع الخارجي وتعديل أسس الحسابات القومية، مما أعطى لصناع السياسات صورة أدق ومختلفة غالبا بشكل كبير عن حجم الاقتصاد وهيكله.

وقامت ثلاث بلدان في آسيا الوسطى — أذربيجان، وجمهورية قيرغيزستان، وطاجيكستان — بتحسين إحصاءات القطاع الخارجي بالدعم المقدم من الصندوق لتنمية القدرات الإحصائية.

## الشكل البياني ٢-١٢

### المساعدة الفنية المقدمة حسب الموضوع (سنوات تقديم المساعدة الميدانية للشخص الواحد)



المصدر: نظام إدارة معلومات السفر في صندوق النقد الدولي.



## التدريب

يمثل برنامج التدريب لدى الصندوق جزءاً لا يتجزأ من اختصاصاته فيما يتعلق بتنمية القدرات وهو يسعى إلى الاستجابة لما يطرأ من تغيرات على مستوى العالم في التطورات الاقتصادية الكلية والتحديات في مجال السياسات، وطلبات البلدان الأعضاء، والابتكارات التكنولوجية. وتتضمن الدورات المقدمة محاضرات نظرية وأدوات تحليلية وحلقات تطبيقية تعتمد على المشاركة النشطة. واستمرت الدورات الدراسية المقدمة عن طريق شبكة الإنترنت والمتاحة بدون رسوم لأي شخص لديه وصلة للإنترنت، في النمو، من خلال إضافة دورة البرمجة والسياسات المالية، الجزء الثاني، ودورة لتحليل الأسواق المالية؛ والنسخ الإسبانية والروسية لدورة البرمجة والسياسات المالية، الجزء الأول؛ والنسخة الفرنسية لدورة تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين، والتي تمت تهيئتها للتركيز على قضايا استمرارية القدرة على تحمل الدين وإدارة الدين التي تواجه البلدان منخفضة الدخل. وزادت المشاركة في التدريب المقدم عبر الإنترنت زيادة حادة بنسبة ٢١٨٪ لتصل إلى ٣٠٪ من مجموع التدريب المقدم من الصندوق خلال السنة المالية ٢٠١٦.

وخلال السنة المالية ٢٠١٦، قدم الصندوق ٣٧٥ نشاطاً تدريبياً، شارك فيها ١٤٤٥٧ مسؤولاً من البلدان الأعضاء. وقد تم تقديم معظم هذه الأنشطة من خلال شبكة الصندوق من المراكز والبرامج التدريبية الإقليمية، وتم تقديم الباقي في مقر الصندوق أو في أماكن أخرى في الخارج. وهناك مجموعة واسعة من المواضيع تلبي مختلف الاحتياجات وتشمل السياسات الاقتصادية الكلية، ونماذج التنبؤ والاقتصاد الكلي، والبرمجة والسياسات المالية،

وفي مجال القانون المالي وقانون المالية العامة، تم الإبقاء على المساعدة الفنية عند مستوياتها السابقة في مجال البنوك المركزية، وأطر تنظيم القطاع المصرفي والرقابة عليه، وتسوية أوضاع البنوك وإدارة الأزمات. وفي المقابل، كانت المساعدة الفنية محدودة جداً في مجال البنية التحتية للأسواق (نظام الدفع) لكنها واصلت النمو في مجال الأطر القانونية للإدارة المالية العامة، كما هو الحال في السنوات السابقة.

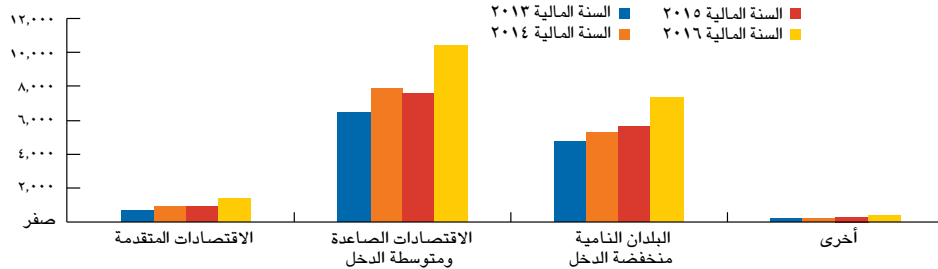
واستمر الطلب القوي على المساعدة الفنية المقدمة بشأن القانون الضريبي في المجالات الرئيسية لضريبة الدخل، وضريبة القيمة المضافة، والإجراءات الضريبية، مع التركيز بشكل خاص على الجوانب الدولية، مما يعكس زيادة الاهتمام العالمي بقضايا الضرائب الدولية. وبالمثل، كانت قضايا تصميم قانون الضرائب الدولية محور ندوة في المقر الرئيسي ودورة تدريبية في الكويت، مع تركيز الأخيرة بشكل خاص على القضايا الإقليمية.

وواصل الصندوق تقديم المساعدة الفنية لأعضائه في مجال إعسار الشركات والأسر وإنفاذ المطالبات للمساعدة على ضمان إعادة التأهيل المبكرة والسريعة للشركات التي تتوفر لها مقومات البقاء وتصفية الشركات التي لا تتوفر لها هذه المقومات، وتحسين إجراءات إنفاذ المطالبات. ونظم الصندوق أيضاً حلقتين تطبيقيتين لكبار المسؤولين في معهد فيينا المشترك، إحداهما حول إعسار الشركات والأسر والأخرى حول جوانب معينة في إنفاذ المطالبات.

## الشكل البياني ٢-١٣

### المشاركة في التدريب حسب فئة الدخل

(أسابيع التدريب للمشاركين)

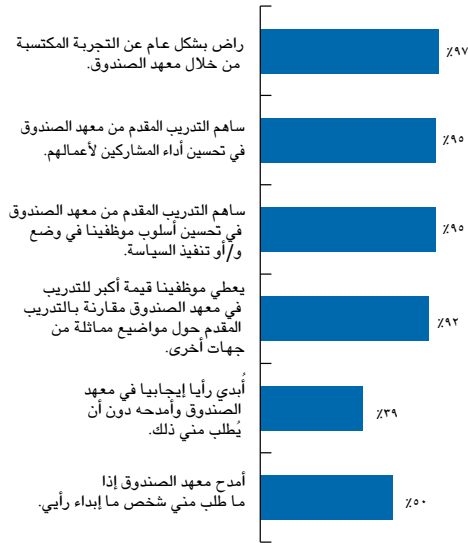


المصدر: نظام تتبع بيانات المشاركين ومقدمي الطلبات (PATS).





## الشكل البياني ٢-١٥ المسح الذي يُجرى كل ثلاث سنوات حول التدريب المقدم من الصندوق، ٢٠١٥



المصدر: معهد صندوق النقد الدولي لتنمية القدرات.

وقضايا القطاع المالي، ودورات المالية العامة المتخصصة، والإحصاءات الاقتصادية الكلية، والتقييمات، والمسائل القانونية. وتلقت اقتصادات الأسواق الصاعدة أكبر حصة من التدريب المقدم من الصندوق، بنسبة ٥٣٪ من مجموع التدريب المقدم في العام (الشكل البياني ٢-١٢). ومن حيث التوزيع الإقليمي، تلقت منطقة إفريقيا جنوب الصحراء أكبر حصة من التدريب المقدم من الصندوق بنسبة ٢٨٪، تليها آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط وآسيا الوسطى (الشكل البياني ٢-١٤).

## خبرة المستخدم

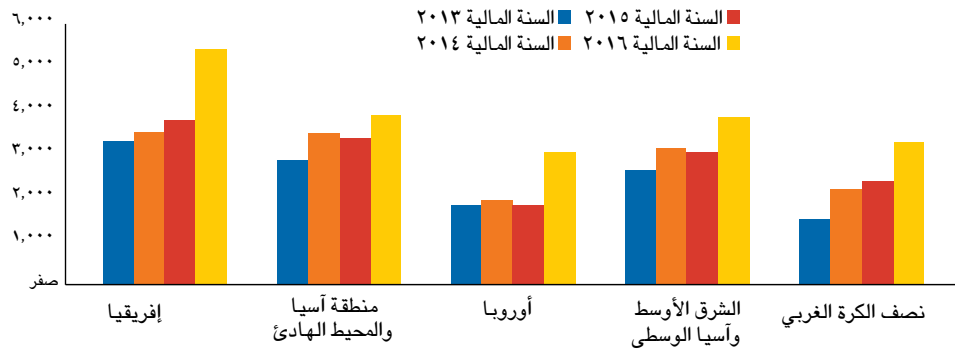
يُجمع صندوق النقد الدولي آراء الوكالات الراعية للمشاركين في التدريب الخارجي حول فعالية البرنامج التدريبي المقدم من الصندوق والاحتياجات التدريبية في المستقبل، وذلك عن طريق المسوح التي تجرى كل ثلاث سنوات تحت إشراف جهة مستقلة. وقد أسفر أحدث مسح يُجرى كل ثلاث سنوات، ويغطي التدريب المقدم خلال ٢٠١٢-٢٠١٤، عن نتائج إيجابية للغاية، بما في ذلك تحقيق معدل كلي لرضا العملاء يبلغ ٩٧٪ (الشكل البياني ٢-١٥). وبشكل عام، يتمتع معهد صندوق النقد الدولي بسمعة قوية جدا بين الوكالات.

وللاستفادة من أوجه التضافر بين أنشطة المساعدة الفنية والتدريب، قدم الخبراء برامج تدريبية بناء على احتياجات البلدان الأعضاء حول السياسة النقدية، وتعاونوا مع البنوك المركزية في غانا، وموزامبيق، ومنطقة جماعة شرق إفريقيا، وسري لانكا بشأن وضع نظام للتنبؤ وتحليل السياسات لتعزيز أطر السياسة النقدية. ويجري تنظيم حلقات تطبيقية إقليمية حول التعلم من الأقران وتبادل الخبرات.

## الشكل البياني ٢-١٤

### المشاركة في التدريب حسب المنطقة

(أسابيع التدريب للمشاركين)



المصدر: نظام تتبع بيانات المشاركين ومقدمي الطلبات (PATS).



## الشراكات في مجال تنمية القدرات

وفي أغسطس ٢٠١٥، وقع الصندوق والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) مذكرة التفاهم الأولى بين المؤسستين. غير أن إطار تعزيز التعاون في مجال تنمية القدرات من شأنه أن يمكن المؤسستين من التعاون لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية في سياق جدول أعمال التنمية بعد عام ٢٠١٥ في أديس أبابا. وفي أول مشروع مشترك بين المؤسستين، قدمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية التمويل اللازم لدورة تدريبية حول الإدارة المالية العامة (تدريب مباشر وعبر الإنترنت) أعدتها إدارة شؤون المالية العامة بالصندوق. ووقع الصندوق أيضا مذكرة تفاهم جديدة مع بنك الاستثمار الأوروبي لتعزيز الشراكة القائمة بينهما.

وقد أظهرت مبادرة ضرائب أديس أبابا الحاجة الماسة إلى تعزيز قدرات البلدان الأقل تقدما لتمويل جدول أعمال التنمية بعد عام ٢٠١٥. ويساهم الصندوق في تقديم حلول ملموسة من خلال الصندوق الاستئماني لتعبئة الإيرادات والصندوق الاستئماني لإدارة ثروة الموارد الطبيعية. والأخير سوف يساعد البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط على تحقيق أقصى استفادة من النفط والغاز والموارد المعدنية، مما يمكنها من تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والحد من الفقر.

وهناك عنصر آخر من عناصر استجابة الصندوق لتمويل جدول أعمال التنمية وهو إنشاء صندوق استئماني لتعزيز استقرار القطاع المالي. ويعد استقرار القطاع المالي شرطا مسبقا لتحقيق الأهداف الأساسية للتنمية والمتمثلة في الإشراف المالي والتعميق المالي. وسوف يدعم الصندوق الاستئماني مراجعات استقرار القطاع المالي وأنشطة تنمية القدرات في البلدان منخفضة الدخل والبلدان في الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط من خلال توفير تقييم تشخيصي كأساس لإصلاحات القطاع المالي ذات الأولوية.

ووافقت الإدارة العامة للتعاون والتنمية الدولية التابعة للمفوضية الأوروبية وصندوق النقد الدولي على إطار جديد للشراكة الاستراتيجية في البلدان النامية من شأنه تعزيز حوار السياسات والتعاون بين المؤسستين، حيث تعهدت الإدارة العامة بالمساهمة بنحو ٢٠٠ مليون يورو في تمويل مبادرات الصندوق لتنمية القدرات في الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. ويتعاون الصندوق بفعالية أيضا مع الإدارة العامة لتلبية الطلب الكبير على أنشطة تنمية القدرات في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والأعضاء المحتملين.

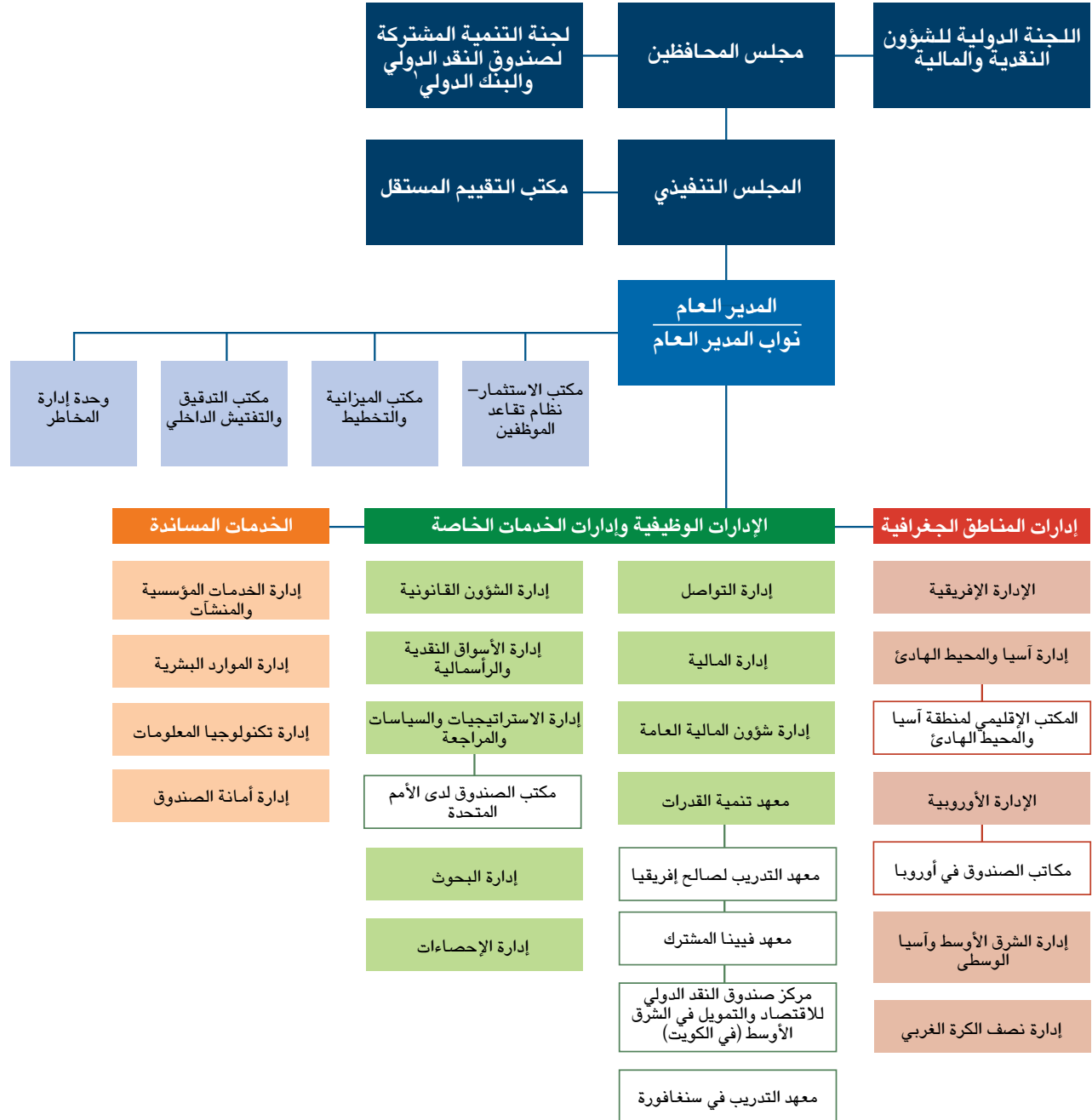
في السنة المالية ٢٠١٦، وردت إلى الصندوق مساهمات جديدة لتمويل أنشطة تنمية القدرات بلغ مجموعها ١٢٦,٣ مليون دولار أمريكي، وبلغت قيمة الأنشطة الممولة من الشركاء ما مجموعه ١٤٢ مليون دولار أمريكي. وأكبر خمسة شركاء هم اليابان، والاتحاد الأوروبي، وسويسرا، والمملكة المتحدة، وهولندا. وقد قدمت اليابان، وهي الشريك الأكبر، مساهمات جديدة مجموعها ٣٠,٤ مليون دولار أمريكي لتمويل أنشطة المساعدة الفنية والتدريب، بما في ذلك برنامجين للمنح الدراسية، بينما وقعت سويسرا اتفاقا جديدا بقيمة ٢٤,٢ مليون دولار أمريكي تقريبا لتغطية مشاريع ثنائية حتى سنة ٢٠٢٠.

وخلال السنة المالية ٢٠١٦، واصل الصندوق التوسع في شبكته العالمية من مراكز المساعدة الفنية الإقليمية. وقام مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الكاريبي بتمهيد الطريق للمرحلة الجديدة، حيث تعهد الشركاء الرئيسيين والبلدان الأعضاء بتقديم الدعم في إبريل ٢٠١٦. وسوف يبدأ مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ المرحلة الخامسة من عملياته في نوفمبر ٢٠١٦، بينما سيكون مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط قد بدأ مرحلته الثانية في يونيو ٢٠١٦. وقد بدأ مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة أمريكا الوسطى عامه الثاني من دورة الخمس سنوات الثانية بتعهد معزز قيمته ٨,٤ مليون دولار أمريكي (١٠ مليون دولار كندي) من كندا، والذي ساعد المركز، بجانب زيادة المساهمات المقدمة من الشركاء الحاليين، مثل لكسمبرغ، على تقديم أنشطة تنمية القدرات حسبما كان مقررا.

وعُقدت مشاورات استراتيجية خلال السنة لوضع الأساس اللازم لمرحلة جديدة مدتها خمس سنوات من المقرر أن تبدأها مراكز المساعدة الفنية الإقليمية لغرب إفريقيا، ووسط إفريقيا، وجنوب إفريقيا في الفترة بين شهري مايو ونوفمبر ٢٠١٧. وكما ورد في قسم «أبرز الملامح الإقليمية» حول آسيا، أعلن صندوق النقد الدولي والهند، في مارس ٢٠١٦، عن اتفاق لإنشاء مركز التدريب والمساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة جنوب آسيا بغرض تعزيز تنمية القدرات في بنغلاديش، وبوتان، والهند، وجزر ملديف، ونيبال، وسري لانكا.

# الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي

حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠١٦



١ تُعرف رسمياً باسم اللجنة الوزارية المشتركة لمجلس محافظي البنك والصندوق المعنية بتحويل الموارد الحقيقية إلى البلدان النامية.



## الموارد المالية والهيكل التنظيمي والمساءلة

### أعمال المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي

يتولى المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي تسيير أعمال الصندوق اليومية ويضم ٢٤ عضوا يمثلون سويًا جميع البلدان الأعضاء البالغ عددها ١٨٩ بلداً. وللاقتصادات الكبرى، مثل الولايات المتحدة والصين، مقاعد مخصصة لها على طاولة المجلس، بينما تقسم معظم البلدان ضمن دوائر انتخابية تمثل كل منها أربعة بلدان أو أكثر. وتضم أكبر الدوائر الانتخابية ٢٣ بلداً.

### اجتماعات رسمية للمجلس

جرت العادة على أن يجتمع المجلس التنفيذي عدة مرات كل أسبوع. ويستند المجلس في عمله إلى



حد كبير إلى التقارير التي تعدها إدارة الصندوق وخبرائه. ويناقش المجلس كل ما يخص الصندوق من الاختبارات السنوية لسلامة اقتصادات البلدان الأعضاء إلى قضايا السياسات الاقتصادية ذات الصلة بالاقتصاد العالمي.

### المديرين التنفيذيين

أليكسي موجين،  
المدير التنفيذي  
الممثل لروسيا،  
أصبح عميد  
المديرين التنفيذيين  
للمجلس التنفيذي  
في يناير ٢٠١٥



باعتباره أقدم المديرين التنفيذيين في المجلس. وقد انضم إلى الصندوق في عام ١٩٩٢ وشغل منصب المدير التنفيذي المناوب وقت إنشاء مكتب المدير التنفيذي لإدارة روسيا وانتخب لمنصب المدير التنفيذي الرئيسي في عام ١٩٩٦.

والسيد موجين حاصل على درجة البكالوريوس ودرجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة ولاية موسكو وأكمل دراساته العليا في جامعة ولاية نيويورك بألباني. وقبل انضمامه إلى الصندوق، عمل زميلاً بحثياً في الأكاديمية الروسية للعلوم وشغل منصب رئيس إدارة المعاملات مع المؤسسات المالية الدولية التابعة للحكومة الروسية.

ويقول السيد موجين عن عمله في الصندوق «أومن إيماناً صادقاً برسالة الصندوق وبالحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي بهدف تحسين جودة الحوكمة العالمية.»

### اجتماعاً للمجلس حول البلدان الأعضاء

عادة ما يتخذ المجلس قراراته بتوافق الآراء، وإن كان يلجأ في بعض الأحيان إلى التصويت الرسمي. وقد



تُعقد مناقشات غير رسمية لتناول قضايا السياسات المعقدة التي لا تزال في مراحلها الأولى.

## الموارد المالية والهيكل التنظيمي والمساءلة

### الميزانية والدخل

#### الميزانية متوسطة الأجل

في إبريل ٢٠١٥، وفي سياق الميزانية متوسطة الأجل للسنوات المالية من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٨ اعتمد المجلس التنفيذي ميزانية إدارية صافية للسنة المالية ٢٠١٦ بلغ مجموعها ١٠٥١,٥

مليون دولار. ووافق المجلس أيضا على وضع حد أقصى لإجمالي المصروفات قدره ١٢٨٩,٨ مليون دولار، يتضمن ترحيل ٤٢,٥ مليون دولار من الموارد التي لم تنفق خلال السنة المالية ٢٠١٥، التي يحتمل إنفاقها في السنة المالية ٢٠١٦. كما وافق على ميزانية رأسمالية قدرها ٤٢,١ مليون دولار لمشروعات رأسمالية تتعلق ببناء المرافق وتكنولوجيا المعلومات (الجدول ١-٣).

الجدول ١-٣  
الميزانية حسب فئات النفقات الرئيسية، السنوات المالية ٢٠١٥-٢٠١٩  
(بملايين الدولارات الأمريكية)

السنة المالية ٢٠١٩	السنة المالية ٢٠١٨	السنة المالية ٢٠١٧	السنة المالية ٢٠١٦		السنة المالية ٢٠١٥		
			نتائج الميزانية	الميزانية	نتائج الميزانية	الميزانية	
...	...	٩٣٨	٨٩٦	٩٠٨	٨٦٢	٨٩٦	النفقات الإدارية
...	...	١٢٣	١٢٠	١٣٠	١١٢	١٢٨	الموظفون
...	...	٢٠١	١٩٩	١٩٩	٢٠٤	١٩٣	السفر <sup>١</sup>
...	...	١١	...	١٠	...	٧	المباني ونفقات أخرى
١,٣٦٥	١,٣١٠	١,٢٧٣	١,٢١٥	١,٢٤٧	١,١٧٧	١,٢٢٤	احتياطيات الطوارئ
٢٣٨-	٢١٤-	٢٠٠-	١٧٦-	١٩٦-	١٦٧-	١٩٧-	مجموع النفقات الإجمالية
١,١٢٧	١,٠٩٦	١,٠٧٢	١,٠٣٨	١,٠٥٢	١,٠١٠	١,٠٢٧	المقبوضات <sup>٢</sup>
...	...	٤٣	...	٤٢	...	٤٢	مجموع صافي الميزانية
١,١٢٧	١,٠٩٦	١,١١٥	٠	١,٠٩٤	١,٠١٠	١,٠٦٩	الترحيل <sup>٢</sup>
							مجموع صافي الميزانية شاملا المبالغ المرحلة
							النفقات الرأسمالية
٦٠	٦١	٦١	١٣١	٤٢	١٣٦	٥٢	المرافق وتكنولوجيا المعلومات
			٩٠		٩٦		منها: نفقات تجديد مبنى المقر الرئيسي HQI

المصدر: مكتب الميزانية والتخطيط في صندوق النقد الدولي.  
ملحوظة: قد لا تتوافق الأرقام مع المجاميع نظرا للتقريب.

<sup>١</sup> تشمل السنة المالية ٢٠١٦ السفر لحضور الاجتماعات السنوية المنعقدة في الخارج.

<sup>٢</sup> تشمل الأنشطة الممولة من الجهات المانحة، واتفاقيات اقتسام التكاليف مع البنك الدولي، ومبيعات المطبوعات، وإيرادات موقف السيارات، وإيرادات أخرى متنوعة.

<sup>٣</sup> ترحل الموارد غير المنصرفة من السنة السابقة بموجب قواعد معتمدة.



نائب مدير عام الصندوق السيدة كارلا غراسو (على اليمين) تتفقد التقدم المحرز في عملية تجديد مبنى المقر الرئيسي HQ1.

وتم تجهيز عدة أماكن عامة لإعادة افتتاحها خلال السنة المالية ٢٠١٧، منها البهو الرئيسي، والشرفة، والمطعم، والكافيتريا، وأماكن الالتقاء. واستُكملت أعمال تجديد طابقين مكتبيين تم تجهيزهما لعودة الخبراء إليهما، كما تم إخلاء الطابق المكتبي التالي من أجل تجديده. وخلال مرحلة الإنشاء، تم نقل بعض الموظفين بصورة مؤقتة إما إلى مبنى الصندوق الآخر (HQ2) أو إلى مكاتب مستأجرة في المنطقة المجاورة.

ويسعى هذا المشروع إلى الحصول على شهادة القيادة في مجال الطاقة والتصميم البيئي، حيث يعمل على دمج تصميم المباني الخضراء مع ممارسات البناء مما سيؤدي إلى تخفيف الأثر السلبي الواقع على البيئة ويضع الأساس لإجراء العمليات وأعمال الصيانة على أساس مستمر وقابل للاسمرار.

وبلغ مجموع نفقات الميزانية الرأسمالية على المرافق وتكنولوجيا المعلومات ١٢١ مليون دولار، بما في ذلك المبالغ المخصصة من السنوات السابقة. واستمر التقدم في برنامج تجديد مبنى المقر الرئيسي HQ1، حيث وصل العمل في عدة أماكن من هذا المبنى إلى المراحل الأخيرة من الاختبار والتشغيل قبل إعادة الافتتاح. وفي يناير ٢٠١٦، وافق المجلس التنفيذي على أموال إضافية لبرنامج تجديد مبنى المقر الرئيسي HQ1 لتغطية أي نفقات غير متوقعة. وبلغ مجموع النفقات الرأسمالية على تجهيزات تكنولوجيا المعلومات ما مجموعه ٢٥,٩ مليون دولار، خصص أساساً لتحسين إدارة المعرفة، وتعزيز إدارة البيانات وقدرات تحليلها، وتبسيط الوصول إلى المعلومات لاستخدامها داخل الصندوق وفي المكاتب القطرية.

ولأغراض الإبلاغ المالي، تحسب النفقات الإدارية للصندوق على أساس الاستحقاق، وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي. وتقتضي هذه المعايير إجراء المحاسبة على أساس الاستحقاق وقيد تكاليف منافع العاملين وإهلاكها على أساس التقييمات الاكتوارية. ويتضمن الجدول ٣-٢ مطابقة تفصيلية بين نتائج تنفيذ الميزانية الإدارية الصافية للسنة المالية ٢٠١٦ البالغة ١٠٣٨ مليون دولار والمصروفات الإدارية القائمة المحسوبة على أساس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والبالغة ١٣٢٦ مليون دولار (أي ٩٥١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة) على النحو الوارد في الكشوف المالية المدققة للصندوق عن هذه السنة.

### الإطار ٣-١: التقدم المحرز في عملية تجديد مبنى المقر الرئيسي HQ1

استمرت طوال هذا العام أعمال تجديد المبنى الأقدم الذي يشكل أحد مقري صندوق النقد الدولي والكائن في وسط مدينة واشنطن العاصمة. ويهدف هذا المشروع الضخم إلى إحلال نظم المباني القديمة، بما في ذلك نظم تكييف الهواء، وغلايات التدفئة، ومضخات المياه، وإحلال مواسير مياه بطول ١٢ ميلاً، وتدفئة المياه، وأجهزة التحكم الخاصة بالمبنى، ومصابيح الإضاءة البالغ عددها ٣٥ ألف مصباح. ومن المنتظر أن تسهم أعمال التجديد هذه في زيادة كفاءة استخدام الطاقة ودعم عمليات الصندوق على أساس قابل للاستمرار، وفي تحسين أماكن العمل عن طريق إنشاء مرافق معاصرة ومرنة ومتعددة المهام، بمزيد من الإضاءة الطبيعية، للمساعدة في تلبية احتياجات العمل في الصندوق خلال الفترة المقبلة الممتدة على مدار ٢٠-٢٥ عاماً.

وواجه المشروع بعض التحديات نتيجة ظروف فنية غير متوقعة ومعقدة، إلى جانب اكتشاف مزيد من مادة الأسبستوس مما أدى زيادة نطاق العمل. وفي يناير ٢٠١٦، وافق المجلس التنفيذي على تمويل إضافي ومن المتوقع الآن إنجاز المشروع في عام ٢٠٢٠.

وتحقق تقدم كبير خلال السنة المالية ٢٠١٦ نحو استكمال المرحلة الأولى من المشروع، التي تمثل أكثر من ٥٠٪ من مساحة المبنى الكلية بالقدم المربع.

وواصل برنامج عمل الصندوق للسنة المالية ٢٠١٦ دعم تحقيق الاستقرار التدريجي في الاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد الأزمة، وسط أجواء متزايدة من عدم اليقين بشأن سرعة التعافي ومواطن الضعف. وفي حين كان عدد البرامج التي تحظى بدعم الصندوق أقل من مستويات الذروة المسجلة في السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢، فقد وضع تزايد تعقيدات الاقتصاد العالمي والنظام المالي ضغوطاً على العمل الرقابي في الصندوق وأدى إلى زيادة طلبات المساعدة الفنية. وتمكنت المؤسسة من تلبية هذه المطالب في إطار ميزانية ثابتة بالقيمة الحقيقية بفضل تنفيذ مبادرة ترشيد شاملة أتفق عليها كجزء من ميزانية السنة المالية ٢٠١٦، إلى جانب الجهود الجارية لإعادة تحديد أولويات الإدارات المختلفة. وفي السنة المالية ٢٠١٦، بلغ مجموع النفقات الإدارية الفعلي ١٠٣٨,٣ مليون دولار، أي أقل من مجموع صافي الميزانية بمقدار ١٣,٢ مليون دولار. ولا تزال معدلات متوسط الشواغر آخذة في التراجع حيث وصلت الآن إلى مستوى الشواغر العارضة. واستمر تزايد الإنفاق على أمن المباني، في المقر وفي الخارج، وعلى أمن تكنولوجيا المعلومات، تمشياً مع الاتجاه المسجل خلال السنوات الأخيرة.



## نموذج الدخل والرسوم والفائدة التعويضية واقتسام الأعباء وصافي الدخل

### نموذج الدخل

ويعتمد الصندوق منذ نشأته أساساً على أنشطته الإقراضية لتمويل نفقاته. ولإدراج دخل إضافي، أنشأ الصندوق الحساب الاستثماري في عام ٢٠٠٦ واستثمر احتياطياته. وفي عام ٢٠٠٨، اعتمد المجلس التنفيذي نموذج الدخل الجديد الذي تضمن إنشاء صندوق وقف يمول من أرباح بيع جزء محدود من حيازات المؤسسة من الذهب. وإلى جانب نموذج الدخل الجديد، أُنْشِئَ التعديل الخامس على اتفاقية تأسيس الصندوق، الذي أصبح سارياً في فبراير ٢٠١١، بزيادة صلاحيات الاستثمار للصندوق بهدف تعزيز العائدات المتوقعة على استثماراته ومواصلة زيادة موارده المالية مع مرور الوقت. وفي يناير ٢٠١٣، اعتمد المجلس التنفيذي اللوائح والأنظمة الخاصة بحساب الاستثمار. وراجع المجلس استراتيجية استثمار احتياطيات الصندوق في أغسطس ٢٠١٥ واعتمد لوائح جديدة.

### الرسوم

في ظل ارتفاع حجم أنشطة الإقراض وانخفاض العائدات الحالية على استثماراته، لا يزال مصدر الدخل الرئيسي للصندوق هو الرسوم المفروضة على الجزء القائم من الائتمان المستخدم. ويتكون معدل الرسم الأساسي (سعر الفائدة) على التمويل المقدم من الصندوق من سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة زائداً هامش ثابت يعبر عنه بنقاط الأساس. وبموجب القاعدة التي اعتمدها المجلس التنفيذي في ديسمبر ٢٠١١، تجرى مراجعة هذا الهامش وتحديد كل سنتين لتغطية تكاليف عمليات الوساطة المرتبطة بالتمويل التي يتكدها الصندوق والسماح بتكوين احتياطياته. وتنطوي هذه القاعدة أيضاً على مضاهاة البيانات لضمان اتساق معدل الرسم الأساسي على نحو معقول مع الأوضاع القائمة في سوق الائتمان على المدى الطويل. وفي إبريل ٢٠١٦، وافق المجلس التنفيذي على الإبقاء على هامش معدل الرسم عند ١٠٠ نقطة أساس.

ويفرض الصندوق أيضاً رسوماً إضافية على استخدام مبالغ ائتمانية كبيرة ضمن الشرائح الائتمانية وفي ظل اتفاقات تسهيلات الصندوق الممددة. وعلى إثر فعالية المراجعة العامة الرابعة عشر لحصص العضوية، عدّل المجلس التنفيذي الحدود الدنيا القائمة على حصص العضوية والتي تطبق عندها رسوم إضافية لتخفيف أثر مضاعفة الحصص. وتفرض الرسوم الإضافية، التي يشار إليها على أنها رسوم إضافية حسب مستوى الموارد، وتبلغ ٢٠٠ نقطة أساس، على استخدام الائتمان

## الجدول ٣-٢ المصروفات الإدارية المبلغه في الكشوف المالية، السنة المالية ٢٠١٦ (بملايين الدولارات الأمريكية، ما لم يذكر خلاف ذلك)

نتائج الميزانية الإدارية الصافية للسنة المالية ٢٠١٦	
١,٠٣٨	فروق التوقيت
٣١٢	تكاليف منافع التقاعد وما بعد الخدمة
٣٨	المصروفات الرأسمالية - استهلاك مصروفات السنة الجارية والسنوات السابقة
مبالغ غير مدرجة في الميزانية الإدارية	
١٧	المصروفات الرأسمالية - بنود تُصرف على الفور وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
(٧٩)	بالغ منصرف لإدارة العمليات العامة (من الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر، والصندوق الاستثماري لاحتواء الكوارث والإغاثة) الصندوق الاستثماري لتخفيف أعباء الديون في مرحلة ما بعد الكوارث سابقاً وإدارة حقوق السحب الخاصة
١,٣٢٦	مجموع المصروفات الإدارية الواردة في الكشوف المالية المدققة
بند للتذكرة	
٩٥١	مجموع المصروفات الإدارية الواردة في الكشوف المالية المدققة (بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)

المصادر: إدارة المالية ومكتب الميزانية والتخطيط في صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: قد لا تتوافق الأرقام مع المجاميع نظراً للتقريب. وتستند عمليات التحويل إلى المتوسط المرجح الفعلي لسعر صرف الدولار الأمريكي/وحدة حقوق السحب الخاصة في السنة المالية ٢٠١٦ لمصروفات بلغت حوالي ١,٣٩.

وفي إبريل/نيسان ٢٠١٦، وافق المجلس على ميزانية السنة المالية ٢٠١٧، بما في ذلك مصروفات إدارية صافية تبلغ ١٠٧٢,٥ مليون دولار مع حد أقصى على إجمالي المصروفات قدره ١٣١٦,١ مليون دولار. وتتضمن ميزانية السنة المالية ٢٠١٧ أيضاً ترحيل ٤٣,٣ مليون دولار من الموارد غير المنصرفة في السنة المالية ٢٠١٦. وكما درجت العادة، أُجريت تعديلات طفيفة على الميزانية لاستيعاب الزيادات في هيكل الرواتب وفي المصروفات غير المرتبطة بالعاملين، تمشياً مع زيادات الأسعار. وبالإضافة إلى ذلك، وبعد أربع سنوات من النمو الحقيقي الصفري، تتضمن ميزانية السنة المالية ٢٠١٧ زيادة بنسبة ٥,٠٪ بالقيمة الدولارية الثابتة لتغطية التكاليف المتزايدة لأمن تكنولوجيا المعلومات وأمن المباني في المؤسسة. وبلغت الميزانية الرأسمالية ٦٠,٥ مليون دولار، وتتألف من ٣٢,٥ مليون دولار لبناء المرافق و٢٨ مليون دولار لتكنولوجيا المعلومات. كما عُرضت على المجلس الميزانيتان الإرشاديتان للسنتين الماليتين ٢٠١٨ و٢٠١٩، واللتان تضمنتا دالات أولية على حدوث ضغوط صعودية لتلبية طلبات الأعضاء المتزايدة.

وبلغ متوسط معدلات الرسم والفائدة التعويضية المعدلة ١,٠٥١٪، و٠,٠٤٥٪ على الترتيب، في السنة المالية ٢٠١٦.

### صافي الداخل

في السنة المالية ٢٠١٦ بلغ صافي دخل الصندوق ٩٩٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وهو ما يرجع في الأساس إلى الدخل الناتج عن ارتفاع مستويات أنشطة الإقراض والدخل من استثماراته التي يحتفظ بها في حساب الاستثمار. ومثلما تقتضي «المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية» (المعيار المحاسبي الدولي ١٩ المعدل، «منافع العاملين»)، يتضمن صافي الدخل في السنة المالية مكاسب قدرها ٥٤٣ مليون وحدة حقوق سحب خاصة تحققت من القيد الفوري لآثار التغيرات في الافتراضات الاكتوارية المستخدمة في تحديد التزامات الصندوق من المزايا المحددة في إطار خطط منافع ما بعد التوظيف.

### المتأخرات المستحقة لصندوق النقد الدولي

تراجعت الالتزامات المالية غير المسددة لصندوق النقد الدولي تراجعاً طفيفاً من ١٢٩٠,٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة في نهاية إبريل ٢٠١٥ إلى ١٢٨٥,٧ مليون وحدة سحب خاصة في نهاية إبريل ٢٠١٦ (الجدول ٣-٣). وفي نهاية إبريل ٢٠١٦، ظل ثلاثة أعضاء - وهم الصومال والسودان وزمبابوي - عليهم متأخرات مطولة مستحقة للصندوق (قائمة لأكثر من ستة أشهر). وتراكمت متأخرات على كل من السودان والصومال يعود أجل استحقاقها إلى منتصف ثمانينات القرن الماضي، وتشكل ١٨٪ و ٧٦٪ من مجموع المتأخرات، على الترتيب. أما زمبابوي، التي لم تسدد متأخراتها للصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر منذ فبراير ٢٠٠١، فتشكل حصتها النسبة المتبقية والبالغة ٦٪. وتآلف ثلث مجموع المتأخرات حتى نهاية إبريل ٢٠١٦ من أصل القروض غير المسددة، والثلاثان المتبقيان من رسوم وفوائد غير مسددة. وكان أكثر من أربعة أخماس المتأخرات مستحق السداد إلى حساب الموارد العامة، والبقية إلى الصندوق الاستثماري والصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر. وكان زمبابوي هو البلد الوحيد المستحق عليه متأخرات مطولة قائمة للصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر. وساعد توزيع حقوق السحب الخاصة الذي أجري في أغسطس/سبتمبر ٢٠٠٩ على تسهيل مواظبة جميع البلدان المستحقة عليها متأخرات مطولة على سداد التزاماتها لإدارة حقوق السحب الخاصة.

وطبقت تدابير تصحيحية في ظل استراتيجية الصندوق التعاونية المعززة بشأن المتأخرات بهدف معالجة المتأخرات التي طال أمدها. وبنهاية السنة المالية، ظل الصومال والسودان غير مؤهلين للاستفادة من موارد حساب الموارد العامة. ولن تتمكن زمبابوي من الاستفادة من موارد حساب الموارد العامة حتى تقوم بتسوية المتأخرات المستحقة السداد إلى الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر تسوية كاملة. وفي سياق التدابير العلاجية التي اتخذها الصندوق لمعالجة مسألة المتأخرات المستحقة غير المسددة، لا تزال زمبابوي خاضعة لقيود إعلان عدم التعاون، والتعليق الجزئي للمساعدة الفنية، والاستبعاد من قائمة البلدان المؤهلة للاستفادة من موارد الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر.

بمستوى أعلى من ١,٨٧,٥٪ من حصة البلد العضو المعني. أما الرسوم الإضافية المفروضة حسب إطار زمني بمقدار ١٠٠ نقطة أساس، فتفرض على استخدام مبالغ ائتمانية بمستوى أعلى من نفس الحد والتي تظل قائمة لأكثر من ٣٦ شهراً ضمن الشرائح الائتمانية أو لأكثر من ٥١ شهراً في ظل تسهيل الصندوق الممدد.

وبالإضافة إلى الرسوم الدورية والرسوم الإضافية، يفرض الصندوق كذلك رسوم خدمة، ورسوم التزام، ورسوم خاصة. فيفرض رسم خدمة قدره ٠,٥٪ على كل عملية سحب من حساب الموارد العامة. ويحمل رسم التزام قابل للرد على المبالغ المتاحة كل ١٢ شهراً بموجب اتفاقات حساب الموارد العامة، مثل اتفاقات الاستعداد الائتماني، والاتفاقات المبرمة في إطار خط الائتمان الممدد والمرن، والاتفاقات المبرمة في إطار خط الوقاية والسيولة. وتفرض رسوم التزام تبلغ ١٥ نقطة أساس، و٣٠ نقطة أساس، و٦٠ نقطة أساس على المبالغ المتاحة للسحب حتى ١١٥٪، وبين ١١٥ و ٥٧٥٪، وأعلى من ٥٧٥٪ من حصة العضوية، على الترتيب. وتُرد رسوم الالتزام عندما يستخدم الائتمان، بالنسبة والتناسب مع السحوبات الفعلية. ويفرض الصندوق أيضاً رسوماً خاصة على التأخر في سداد مدفوعات المبلغ الأصلي وعلى الرسوم التي تجاوزت أجل استحقاقها بفترات تقل عن ستة أشهر.

### الفائدة التعويضية والفوائد

على جانب النفقات، يدفع الصندوق فوائد (فائدة تعويضية) لبلدانه الأعضاء مقابل مراكزهم الدائنة في حساب الموارد العامة (المعروف باسم «مراكز شرائح الاحتياطيات غير المعوضة»). وتنص اتفاقية تأسيس الصندوق على ألا يتجاوز سعر الفائدة التعويضية سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة، وألا يقل عن ٨٠٪ من هذا السعر. ويعادل سعر الفائدة التعويضية الأساسي حالياً سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة، الذي يستند إلى متوسط مرجح لأسعار الفائدة النموذجية على أدوات الدين المالية قصيرة الأجل في الأسواق المالية لعملاء سلة حقوق السحب الخاصة، رهنا بحد أدنى قدره ٥ نقاط أساس. ويدفع الصندوق كذلك فائدة بسعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة على القروض القائمة في إطار اتفاقيات القروض الثنائية واتفاقيات شراء السندات واتفاقات الاقتراض الجديدة الموسعة والممددة.

### اقتسام الأعباء

يجرى تعديل معدلات الرسم والفائدة التعويضية وفق آلية لاقتسام الأعباء توزع تكلفة الالتزامات المالية المتأخرة لحساب الموارد العامة التابع للصندوق على نحو متساو بين الأعضاء الدائنين والأعضاء المدينين. وبغرض تعويض الدخل الضائع نتيجة رسوم الفائدة غير المسددة التي تتجاوز أجل استحقاقها بستة أشهر أو أكثر، يستخدم الصندوق آلية تقاسم الأعباء من خلال رفع معدل الرسم وخفض معدل الفائدة التعويضية. وتُرد المبالغ التي يتم تحصيلها على هذا النحو عند تسوية الرسوم المتأخرة.

## المتأخرات المستحقة للصندوق على البلدان التي لديها التزامات متأخرة السداد لمدة ستة أشهر أو أكثر وحسب نوع الالتزام، حسب الوضع في ٣٠ أبريل ٢٠١٦ (بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)

حسب النوع		الإدارة العامة (بما في ذلك تسهيل التصحيح الهيكلي)		المجموع	
الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر	الصندوق الاستثماري				
...	٨,٣	٢٢٨,٥	٢٣٦,٨	٢٣٦,٨	الصومال
...	٨٢,٤	٨٨٧,٧	٩٧٠,١	٩٧٠,١	السودان
٧٨,٨	...	...	٧٨,٨	٧٨,٨	زيمبابوي
٧٨,٨	٩٠,٧	١,١١٦,٢	١,٢٨٥,٧	١,٢٨٥,٧	المجموع

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

### التنوع والاحتواء

يسعى الصندوق إلى ضمان تنوع موظفيه من حيث المنطقة الجغرافية ونوع الجنس وخلفيتهم التعليمية، ولكن لا تزال التحديات قائمة في هذا الصدد. وفي نهاية إبريل ٢٠١٦، بلغ عدد البلدان الأعضاء الممثلة في موظفي الصندوق ١٤٨ بلداً من أصل ١٨٩ بلداً عضواً.

وبلغت نسبة توظيف المواطنين من المناطق الأقل تمثيلاً ٤٨٪ من كل التعيينات الخارجية في مستوى الموظفين المتخصصين خلال عام ٢٠١٥.

ويمكن الاطلاع على مزيد من الإحصاءات والمعلومات المتعلقة بالجهود الجارية لتحسين التنوع والاحتواء في الصندوق في الصفحة الأخيرة من هذا التقرير وفي «التقرير السنوي بشأن التنوع في الصندوق لعام ٢٠١٥».

### التعيينات والتغييرات في مناصب الإدارة العليا

أعيد تعيين كريستين لاغارد مديراً عاماً للصندوق لولاية ثانية مدتها خمس سنوات اعتباراً من ٥ يوليو ٢٠١٦.

وأعيد تعيين ديفيد لبيتون نائباً أول للمدير العام لولاية ثانية مدتها خمس سنوات اعتباراً من ١ سبتمبر ٢٠١٦.

وفي مطلع السنة المالية ٢٠١٧، أعلن نائب المدير العام السيد مين زو عن نيته مغادرة الصندوق مع انتهاء مدة خدمته في أواخر يوليو. وأشادت السيدة المدير العام بإسهاماته المميزة في الصندوق خلال السنوات الخمس الماضية وقبل ذلك عندما شغل منصب المستشار الخاص للمدير العام. فقالت إن «أسلوبه الواقعي، وحس الدعابة الرائع لديه، وشخصيته الدافئة، كلها أمور عززت من عقلية الهائلة وشغفه بالاقتصاد، وساعدته على إظهار روحه القيادية القوية في طائفة كبيرة من القضايا». وأشارت في كلمتها كذلك إلى أن هناك عملية جارية لتحديد مرشح لخلافته.

وفي يوليو ٢٠١٦، أعلنت السيدة المدير العام أنها رشحت السيد تاونج، نائب محافظ البنك المركزي الصيني، لتولي منصب نائب المدير العام للصندوق اعتباراً من ٢٢ أغسطس. وكان السيد تاونج قد شغل من قبل منصب المدير التنفيذي الممثل للصين لمدة أربع سنوات في الصندوق.

## سياسات الموارد البشرية والهيكل التنظيمي

### الموارد البشرية

حتى يضطلع الصندوق بدور فعال في الاقتصاد العالمي، يجب عليه تعيين خبراء دوليين مؤهلين تأهيلاً عالياً والاحتفاظ بهم. وخلال السنة المالية ٢٠١٦، استحدث الصندوق مجموعة شاملة من القواعد الناظمة لتعيين الموظفين في دليل الموظفين، وأجرى مراجعة للممارسات المتعلقة بالتعويضات، وركز على تطوير القيادة، وأجرى استقصاء للموظفين.

### خصائص القوى العاملة

قام الصندوق، حتى ٣٠ إبريل ٢٠١٦، بتعيين ما مجموعه ٢,٢٢٣ من الموظفين المتخصصين، و٤٤٩ من موظفي الدعم. ويمكن الاطلاع على قائمة بأسماء كبار موظفي الصندوق في الصفحة ١٠٦ وعلى هيكله التنظيمي في الصفحة ٨٤.

وكان تعيين ١٨٢ موظفاً جديداً في عام ٢٠١٥ أعلى قليلاً من العدد المعين في عام ٢٠١٤ الذي بلغ ١٧٤ موظفاً. وفي عام ٢٠١٥، تم تعيين أربعة موظفين في الإدارة العليا، و١٣٩ من الموظفين المتخصصين والإداريين، و٣٩ من موظفي الدعم. ويطلب الصندوق خبراء في الاقتصاد يتمتعون بخبرة كبيرة في مجال التحليل وصنع السياسات، وقام الصندوق في عام ٢٠١٥ بتعيين ما مجموعه ١٩ من خريجي أفضل الجامعات عبر «برنامج الاقتصاديين»، و٥٦ من الاقتصاديين أصحاب الخبرات ممن هم في منتصف حياتهم الوظيفية. وكان ثلثا المعينين في منتصف حياتهم الوظيفية من خبراء الاقتصاد الكلي، وكان البقية من خبراء سياسات المالية العامة والقطاع المالي. وخلال هذا العام، تم تعيين ٤٨٩ موظفاً بعقود مؤقتة.

وفي عام ٢٠١٥، تم تعيين سبعة موظفين من أربعة بلدان في إطار برنامج المعينين الممولين بموارد خارجية، مما رفع عدد المعينين إلى ١٣ شخصاً. وصمم هذا البرنامج لتزويد موظفي نحو ١٥ حكومة من حكومات البلدان الأعضاء بخبرات عمل لمدة سنتين في الصندوق. وتمول التكاليف من البلدان الأعضاء من خلال صندوق استثماري متعدد الشركاء.



المدير العام: ٤٩٤٦٦٠ دولارا  
النائب الأول للمدير العام: ٤٣٠١٢٠ دولارا  
نواب المدير العام: ٤٠٩٦٥٠ دولارا

### التغييرات في فئة كبار الموظفين

في ٢٠ يوليو ٢٠١٥، عيّنت السيدة كريستين لاغارد، المدير العام لل صندوق، السيد موريس أوبستفلد مستشارا اقتصاديا ومديرا لإدارة البحوث في الصندوق، خلفا لسلفه السيد أوليفيه بلونشار الذي تقاعد من منصبه في الصندوق.

وفي مارس ٢٠١٦، أعلن السيد مارك بلانت، مدير إدارة الموارد البشرية، عن تقاعده، وعينت السيدة لاغارد السيدة كالبانا كوشهار بدلا منه، اعتبارا من ١٣ يونيو ٢٠١٦.

وشغل عدة مناصب في البنك المركزي الصيني، بما في ذلك، رئيس إدارة الشؤون القانونية في البنك، ورئيس إدارة المسوح والإحصاءات المالية. كما عمل في كل من البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي. وقالت كريستين لاغارد إن «السيد جانغ يجمع بين الخبرات الاقتصادية الدولية وصنع سياسات القطاع العام والمهارات الدبلوماسية». واستطردت قائلة إن «لديه خبرة واسعة أيضا مع المؤسسات المالية الدولية، ويتمتع بمهارات اتصال وتفاوض ممتازة، كما أنه على دراية هائلة بسياسات الصندوق وإجراءاته».

### هيكل ورواتب الإدارة العليا

يجري المجلس التنفيذي مراجعة دورية لرواتب ومكافآت الإدارة العليا للصندوق. والمجلس التنفيذي هو المنوط باعتماد راتب المدير العام. وتجرى تعديلات سنوية على الرواتب استنادا إلى مؤشر أسعار المستهلكين في واشنطن العاصمة. وفيما يلي هيكل رواتب الإدارة العليا حسب الوضع في ١ يوليو ٢٠١٥:

## الإطار ٣-٢: نبذة عن كبار موظفي الصندوق المنتهية ولايتهم والجدد

مارك بلانت عمل خلال مسيرته المهنية في الصندوق، التي امتدت ٢٤ عاما، في الإدارة الإفريقية وإدارة تطوير ومراجعة السياسات آنذاك حيث تولى الإشراف على عمليات الإقراض المقدم من الصندوق إلى البلدان منخفضة الدخل وأعمال تطوير سياسات البلدان منخفضة الدخل. وعاد إلى العمل في الإدارة الإفريقية نائبا لمدير الإدارة قبل تعيينه مديرا لإدارة الموارد البشرية في عام ٢٠١١. والسيد بلانت من مواطني الولايات المتحدة وحصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد والرياضيات من جامعة فيرجينيا وحصل على درجتي الماجستير والدكتوراه في الاقتصاد من جامعة برينستون.



أوليفيه بلونشار: إن المسيرة المهنية المميزة لأوليفيه بلونشار وعمق تحليله وأفكاره الابتكارية وضعته في مصاف أحد أشهر الاقتصاديين في العالم. وقد تولى منصب المستشار الاقتصادي للصندوق ومدير إدارة البحوث في عام ٢٠٠٨. وترك منصبه في سبتمبر ٢٠١٥ بعد قيادة الجهود البحثية في الصندوق خلال الفترة العاصفة التي صاحبت الأزمة المالية العالمية. والسيد بلونشار من مواطني فرنسا وحصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT) وعمل في مجال التدريس في جامعة هارفارد قبل أن يعود إلى معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا حيث شغل منصب رئيس قسم الاقتصاد في المعهد.



كالبانا كوشهار حققت مسيرة مهنية مذهلة على مدى أكثر من ٢٥ عاما عملت خلالها في عدة إدارات في الصندوق. وتولت منصب رئيسة إدارة الموارد البشرية في يونيو ٢٠١٦. وشغلت من قبل منصب نائبة مدير إدارة آسيا والمحيط الهادئ وإدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة، وكبيرة المستشارين في إدارة البحوث. كما تولت منصب كبيرة الاقتصاديين لمنطقة جنوب آسيا في البنك الدولي. والسيدة كوشهار من مواطني الهند وحصلت على درجتي الماجستير والدكتوراه في الاقتصاد من جامعة براون، كما حصلت على درجة الماجستير في الاقتصاد من كلية دلهي للاقتصاد في الهند، ودرجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة مدراس بالهند.



موريس أوبستفلد تولى منصب المستشار الاقتصادي ورئيس إدارة البحوث في الصندوق في سبتمبر ٢٠١٥. وشغل أوبستفلد في وقت سابق منصب رئيس قسم الاقتصاد بجامعة كاليفورنيا في بيركلي، وعمل مستشارا للعديد من الحكومات وقدم خدمات استشارية لبنوك مركزية في شتى أنحاء العالم، فضلا عن عضويته في مجلس المستشارين الاقتصاديين للرئيس الأمريكي أوباما. والسيد أوبستفلد من مواطني الولايات المتحدة وحصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا بعد حصوله على درجة البكالوريوس من جامعة بنسلفانيا ودرجة الماجستير من جامعة كمبريدج. كما عمل زميلا بحثيا في الصندوق في أربع مناسبات منفصلة.



## مكتب التحقيقات الداخلية الجديد

أعلنت السيدة المدير العام في يوليو ٢٠١٦ عن تعيين السيدة سابينا بلاسكوفيتش في منصب المحقق الداخلي الجديد في الصندوق. وفي الوقت الراهن، يركز مكتب مستشار الانضباط الأخلاقي، الذي تترأسه السيدة أوليفيا غراهام، اعتباراً من أكتوبر ٢٠١٥، تركيزاً حصرياً على تقديم المشورة والتدريب وإجراء أنشطة التوعية لتعزيز المعايير الأخلاقية في الصندوق، في حين يتولى مكتب منفصل للتحقيقات الداخلية، تترأسه السيدة بلاسكوفيتش، مسؤولية التحقيق في حالات عدم الانضباط الأخلاقي. وسيعمل هذا التقسيم الجديد للمسؤوليات على تحسين كفاءة الوظيفتين الاستشارية والتحقيقية من خلال المزيد من التخصص. وكانت السيدة بلاسكوفيتش قد شغلت في السابق مناصب عليا في مجال التحقيقات في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية، وفي إدارات حكومية تابعة لمدينة نيويورك. وتشمل مسيرة السيدة غراهام المهنية المميزة في مجال الانضباط الأخلاقي خبرة تمتد لأكثر من ٢٠ عاماً في المنظمات الدولية، مثل البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، حيث شغلت فيهما منصب مدير الانضباط الأخلاقي.

## المساءلة

### إدارة المخاطر في الصندوق

يواجه الصندوق، بموجب الدور المحدد له في اتفاقية تأسيسه، طائفة من المخاطر المالية وغير المالية. وفي فبراير ٢٠١٦، وافق المجلس التنفيذي على بيان بشأن قبول المخاطر يحدد درجة استعداد الصندوق لتحمل المخاطر في جميع أنشطته، والتي لديه القدرة على إدارتها بنجاح خلال فترة زمنية ممتدة. ومن المقرر أن تجرى مراجعة البيان بشكل دوري لتعكس فيه أي تغييرات في السياسات والعمليات القائمة، ومجموعة القرارات الاستراتيجية التي يتخذها المجلس التنفيذي والإدارة العليا عند وضع فلسفة الصندوق بشأن المخاطر، في ضوء دوره المؤسسي ونموذج أعماله الفريدين.

ويستخدم الصندوق ثلاثة خطوط دفاعية لإدارة المخاطر بصورة نشطة. فتعمل الإدارات التي تضطلع بالعمليات اليومية على إنشاء نظم للضوابط الداخلية والمحافظة عليها من أجل تحديد وإدارة المخاطر ذات الصلة بتلك العمليات (راجع الإطار ٣-٣ بشأن بعض عناصر إدارة المخاطر). وفي مجالات معينة، توفر اللجان المشتركة بين الإدارات عملية إضافية لمراقبة المخاطر. وتتولى وحدة مستقلة لإدارة المخاطر مسؤولية تصميم إطار إدارة المخاطر والمحافظة عليه، وابتكار أدوات لتقييم المخاطر، وإبلاغ الإدارة العليا والمجلس بنمط المخاطر العامة في الصندوق، وذلك بتسليط الضوء على المجالات التي تستلزم جهوداً إضافية لتخفيف الأثر.

ويُسترشد بتقييم المخاطر الدوري الذي تجريه وحدة إدارة المخاطر في وضع دورة التخطيط الاستراتيجي وتخطيط الميزانية في الصندوق. ويجري مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي اعتباراً مستقلاً لضمان فعالية الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية في الصندوق (راجع القسم المتعلق بمكتب التدقيق والتفتيش الداخلي أدناه). وتناط بالإدارة العليا والمجلس التنفيذي المسؤولية النهائية عن المحافظة على فعالية إدارة المخاطر وتخفيف أثرها.

ويراقب الصندوق المخاطر ويديرها على نحو فعال في أربعة مجالات واسعة، وهي: المخاطر الاستراتيجية، والمخاطر الأساسية، والمخاطر الشاملة لعدة وظائف، والمخاطر المتعلقة بسمعة المؤسسة. وتتطلب إدارة المخاطر الاستراتيجية وضع إطار استراتيجي واضح والاستجابة للبيئة الخارجية الأخذة في التطور. ويسترشد التوجه الاستراتيجي بجدول أعمال السياسات العالمي الذي يحدده المدير العام، مستنيراً بتحليل مستمر للقضايا الناشئة التي تؤثر على النظام النقدي الدولي.

وترتبط مخاطر الوظائف الأساسية للصندوق بمواءمة مجالات النشاط الثلاثة الرئيسية للصندوق — وهي الرقابة والإقراض وتنمية القدرات — مع التوجه الاستراتيجي للصندوق والأهداف التي يركز عليها، مع ضمان أن يظل نموذج تمويله سليماً. ويستخدم الصندوق، في إدارة المخاطر الائتمانية، إطاراً متعدد الطبقات مزوداً بالأدوات الأساسية التي تركز على استخدام الموارد وتصميم البرامج والشرطية. ويشكل توفر مستوى ملائم من الأرصدة الوقائية ووضع الدائن الممتاز التي اكتسبها الصندوق بحكم الواقع جزءاً لا يتجزأ من هذا الإطار أيضاً. وفي فبراير ٢٠١٦، أجرى المجلس التنفيذي مراجعة تتم كل سنتين لكفاية الأرصدة الوقائية. وأيد المجلس التنفيذي الإبقاء على الهدف الإرشادي المتوسط الأجل للأرصدة الوقائية البالغ ٢٠ مليار وحدة حقوق سحب خاصة ورفع الحد الأدنى للأرصدة الوقائية من ١٠ مليارات وحدة حقوق سحب خاصة إلى ١٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة.

أما المخاطر الشاملة لعدة وظائف فتشير إلى قدرات الصندوق من حيث رأس المال البشري والتكنولوجيا والأصول المادية، وغيرها من العناصر الداعمة التي تساعد في تنفيذ التوجه الاستراتيجي وتجنب أي اختلال في فعالية أداء المؤسسة لمهامها الرئيسية. كما تتعلق المخاطر الشاملة لعدة وظائف بمخاطر مالية أخرى مثل مخاطر الدخل والاستثمار. في حين تشير مخاطر الإضرار بالسمعة إلى احتمالية غرس صورة سلبية عن الصندوق في أذهان الأطراف المعنية، مما يؤدي إلى الإضرار بمصداقيته وزخمه وفعاليته.

## آليات التدقيق

تتألف آليات التدقيق في الصندوق من مؤسسة تدقيق خارجية، ووظيفة للتدقيق الداخلي، ولجنة التدقيق الخارجي المستقلة التي تقوم بالإشراف العام على التدقيق السنوي، وفق نظام الصندوق الأساسي.

## لجنة التدقيق الخارجي

تتألف لجنة التدقيق الخارجي من ثلاثة أعضاء يختارهم المجلس التنفيذي ويعينهم المدير العام. وتبلغ مدة خدمة الأعضاء ثلاث سنوات على أساس التداخل، ويتمتعون بالاستقلالية عن الصندوق. ويحمل أعضاء اللجنة جنسيات بلدان أعضاء مختلفة ولا بد أن تكون لديهم الخبرات والمؤهلات اللازمة لممارسة أعمال الإشراف على عملية التدقيق السنوي. ويتمتع أعضاء اللجنة في المعتاد بخبرات واسعة في شركات المحاسبة العامة الدولية أو القطاع العام أو الدوائر الأكاديمية.

وتختار اللجنة واحدا من أعضائها رئيسا لها، وتحدد إجراءاتها، وتكون مستقلة عن الإدارة العليا للصندوق في الإشراف على عملية التدقيق السنوي. وتجتمع لجنة التدقيق الخارجي كل عام في واشنطن العاصمة، عادة في يناير أو فبراير، للإشراف على أعمال التخطيط لعملية التدقيق السنوي، وفي شهر يونيو بعد استكمال عملية التدقيق، كما تجتمع في شهر يوليو لتعرض على المجلس التنفيذي موجز إحاطة. ويتشاور خبراء الصندوق والمدققون الخارجيون مع أعضاء اللجنة طوال العام. وضمت اللجنة في عضويتها لعام ٢٠١٦ السيد دانييل لوتو غونزالو (رئيسا)، وهو محاسب قانوني وكبير المحاسبين في بنك بوتسوانا؛ والسيدة ماري بارث، أستاذة المحاسبة في جامعة ستانفورد؛ والسيد كامليش فيكامزي، محاسب قانوني وأحد كبار الشركاء في شركة محاسبة في الهند.

## مؤسسة التدقيق الخارجي

تتولى مؤسسة التدقيق الخارجي، التي يختارها المجلس التنفيذي بالتشاور مع لجنة التدقيق الخارجي، ويعينها المدير العام للصندوق، مسؤولية إجراء التدقيق الخارجي السنوي للصندوق، وإبداء رأيها بشأن الكشوف المالية للصندوق، بما في ذلك الحسابات التي تدار بموجب القسم الثاني (ب) من المادة الخامسة من اتفاقية تأسيس الصندوق ونظام تقاعد الموظفين. وعند انتهاء التدقيق السنوي، تعرض لجنة التدقيق الخارجي على المجلس التنفيذي موجز إحاطة يتضمن نتائج التدقيق، وترفع التقرير الصادر عن مؤسسة التدقيق الخارجي، عن طريق المدير العام والمجلس التنفيذي، إلى مجلس المحافظين للنظر فيه.

وتُعيّن مؤسسة التدقيق الخارجي لمدة خمس سنوات، قابلة للتجديد لمدة تصل إلى خمس سنوات أخرى. وقد تم تعيين شركة PricewaterhouseCoopers بوصفها مؤسسة التدقيق الخارجي للصندوق في نوفمبر ٢٠١٤، بعد انتهاء ولاية سلفها شركة Deloitte & Touche LLP بعد عشرة سنوات من التعاون مع الصندوق، إعمالا لمبدأ التنابؤ الإلزامي. ويمكن لمؤسسة التدقيق الخارجي أداء خدمات استشارية معينة، ما عدا تلك الواردة في قائمة حظر تضم الخدمات المحظور تقديمها، ومع تطبيق ضمانات وقائية مشددة لحماية استقلالية مؤسسة التدقيق. وتشمل هذه الضمانات الوقائية إشراف لجنة التدقيق الخارجي، إلى جانب موافقة المجلس التنفيذي، في حالة تجاوز رسوم الخدمات الاستشارية لحد معين.

## مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي

يُكلّف مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي بأداء وظيفة التدقيق الداخلي في الصندوق، حيث يجري فحصا مستقلا لفعالية الحوكمة وعمليات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية في الصندوق. وتمشيا مع أفضل الممارسات، يعمل المكتب تحت إشراف الإدارة العليا للصندوق، ولجنة التدقيق الخارجي، وذلك ضمانا لموضوعيته واستقلاليته.

وخلال السنة المالية ٢٠١٦، اشتمل عمل مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي على عمليات تدقيق وقدم استشارات بغرض تقييم كفاءة الضوابط والإجراءات بهدف التخفيف من حدة المخاطر التي تهدد تحقيق أهداف الصندوق كمؤسسة وأهداف إدارته. وتضمنت هذه الأعمال إجراء عمليات تدقيق وعمليات مراجعة استشارية في مجالات كفاءة الضوابط المتعلقة باختيار مقدمي الخدمات للصندوق والتعاقد معهم، وكفاءة التخطيط لاستمرارية الأعمال في الصندوق، وأعمال تكنولوجيا المعلومات، بغرض تقييم كفاءة الضوابط التي تحمي الأصول الإعلامية للصندوق، وعملية استعراض لأنشطة تنمية القدرات في الصندوق.

وفضلا عن ذلك، أصدر مكتب التدقيق الداخلي تقرير المراقبة الدوري السابع بشأن حالة تنفيذ الخطط استجابة لتوصيات مكتب التقييم المستقل في الصندوق التي يعتمدها المجلس. وهذا ثاني تقرير يعده مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي بموجب الإجراء الذي أوصى به المقيّمون الخارجيون التابعون لمكتب التقييم المستقل ووافق عليه المجلس في فبراير ٢٠١٣. وبالنظر إلى عدم إصدار الإدارة خططا جديدة للتنفيذ خلال هذا العام، ركز التقرير على مناقشة التقدم المحرز بشأن الخطط الأربع التي جرى استعراضها في التقرير السابق. واضطلعت لجنة التقييم التابعة للمجلس التنفيذي بمراجعة تقرير المراقبة الدوري السابع في سبتمبر ٢٠١٥، ووافق عليه المجلس بالكامل في أكتوبر ٢٠١٥.

ويتم إبلاغ المجلس بأنشطة مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي مرتين سنويا من خلال تقرير حول الأنشطة يتضمن معلومات عن نتائج التدقيق وحالة تنفيذ التوصيات المتعلقة بالتدقيق. وعقدت آخر جلسة إحاطة للمجلس بشأن هذه المسائل في يناير ٢٠١٦.

## مكتب التقييم المستقل

أنشئ مكتب التقييم المستقل في عام ٢٠٠١ بغرض تقييم سياسات الصندوق وأنشطته تقييما مستقلا وموضوعيا، ومكتب التقييم المستقل، وفقا لصلاحياته، مستقل تماما عن الإدارة العليا للصندوق وخبرائه، ويعمل دون أدنى تدخل من المجلس التنفيذي. ويتولى المكتب مهمة تقوية ثقافة التعلم داخل الصندوق، وتعزيز مصداقية الصندوق لدى الأطراف الخارجية، ودعم الحوكمة المؤسسية وعمليات الإشراف.



## مراجعات المجلس التنفيذي للتقارير والتوصيات الصادرة عن مكتب التقييم المستقل

### التقييم الذاتي في الصندوق

أصدر مكتب التقييم المستقل في سبتمبر ٢٠١٥ تقريره المعنون «Self-Evaluation at the IMF: An IEO Assessment». وخلص المكتب في هذا التقرير إلى إجراء كثير من عمليات التقييم الذاتي داخل الصندوق، وإلى أن الكثير من أنشطة وتقارير التقييم الذاتي في الصندوق تتسم بجودة فنية عالية، وأن إصلاحات السياسات والعمليات استرشدت بعمليات التقييم الذاتي هذه. غير أنه لا تزال هناك فجوات في نطاق التغطية، وأوجه ضعف في الجودة، وقصور في استخلاص ونشر الدروس، وهو ما يرجع في جزء منه إلى غياب منهج واضح وواع على مستوى المؤسسة إزاء هذا العمل. فضلا عن ذلك، أثبت التقييم أن آخر القرارات المتخذة في إطار عملية لتوفير التكاليف قد تؤدي إلى إضعاف إطار التقييم الذاتي.

وللمساعدة في التصدي لهذه الشواغل، أوصى التقييم بأن يعتمد الصندوق سياسة شاملة للتقييم الذاتي. وينبغي أن تكون هذه السياسة عامة بحيث تسمح بتطور الممارسات مع تطور البيئة التشغيلية، على أن تحدد في الوقت نفسه الأهداف والنطاق والمخرجات الرئيسية والتوقعات المتعلقة باستخدامها ومتابعتها.

وأوصى التقييم أيضا بأن تخضع جميع برامج الإقراض لنوع من التقييم الذاتي، بهدف توفير منصة للتعليم من التجارب، إلى جانب تعزيز الشفافية بشأن استخدام موارد الصندوق. وأخيرا، دعا التقييم إدارة الصندوق إلى إعداد منتجات وأنشطة لاستخلاص ونشر الاستنتاجات والدروس المستمدة من عمليات التقييم بطرق تبرز أهميتها لعمل الخبراء وتعزز التعلم.

ولدى مناقشة هذا التقرير، رحب أعضاء المجلس التنفيذي بهذا التقييم الأول لعملية التقييم الذاتي في الصندوق واتفقوا على أهمية اعتماد منهج واضح ومحدد إزاء التقييم الذاتي وعلى الحاجة إلى تحسين نشر الدروس المستخلصة من التقييم الذاتي.

### خلف كواليس إعداد البيانات في الصندوق

أصدر مكتب التقييم المستقل في مارس ٢٠١٦ تقريره المعنون «Behind the Scenes with Data at the IMF: An IEO Assessment». وتناول هذا التقرير بالبحث عن مدى كفاية السياسات والممارسات المتبعة في الصندوق بشأن البيانات والإحصاءات لتنفيذ المهام المنوطة بالصندوق في ظل اقتصاد عالمي سريع التطور.

### الإطار ٣-٣: إدارة المخاطر عن طريق تقييمات الضمانات الوقائية

وفي أكتوبر ٢٠١٥، انتهى المجلس التنفيذي للصندوق من إجراء مراجعة تتم كل خمس سنوات لسياسة الضمانات الوقائية. وأكدت عملية المراجعة فعالية تلك السياسة ومساهمتها الإيجابية في إطار إدارة المخاطر العامة في الصندوق. كما أقرت بأن عملية الضمانات الوقائية تساعد البنوك المركزية على تحسين ممارساتها المتعلقة بالرقابة والتدقيق والإبلاغ. ولم تطرأ أي تغييرات كبيرة على إطار إجراء عمل الضمانات الوقائية، حيث ثبتت ملاءمته وكفايته. واستحدثت عنصر جديد على سياسة الضمانات الوقائية بالنسبة للحالات التي تتضمن تمويلا مباشرا من الميزانية، وسيطبق نهج قائم على المخاطر لمراجعات الضمانات الوقائية للمالية العامة لخزانات الدول المعنية. ولا تنطبق المراجعات إلا على الترتيبات التي يطلب فيها أحد الأعضاء استخدام موارد الصندوق على أساس استثنائي، ويوجه جزء كبير منها الأموال، ٢٥٪ على الأقل، إلى تمويل ميزانية الدولة.

وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت حلقات نقاش إقليمية بشأن الضمانات الوقائية خلال السنة المالية ٢٠١٦ في معهد فيينا المشترك بالنمسا، وبرنامج التدريب المشترك لصالح إفريقيا في بريتوريا بجنوب إفريقيا، ومركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط بالكويت. وسلطت حلقات النقاش هذه الضوء على الممارسات الرائدة على المستوى الدولي في مجالات الضمانات الوقائية ووفرت منتدى لمسؤولي البنوك المركزية لتبادل الخبرات.

عندما يقدم صندوق النقد الدولي تمويلا إلى أحد البلدان الأعضاء، تجرى عملية تقييم للضمانات الوقائية للحصول على تأكيد معقول بأن البنك المركزي في هذا البلد قادر على إدارة الموارد التي يحصل عليها من الصندوق بكفاءة، وعلى توفير بيانات نقدية موثوقة عن البرنامج المدعوم من الصندوق. وتقييمات الضمانات الوقائية هي مراجعات تشخيصية للحوكمة وأطر المراقبة في البنوك المركزية، وهي مكملة للضمانات الأخرى التي يطبقها الصندوق، والتي تتضمن وضع حدود للاستفادة من موارد الصندوق، والشرطية، وتصميم البرامج، وتدابير معالجة عدم الدقة في إبلاغ البيانات، والمراقبة اللاحقة للبرنامج. وتتضمن هذه التقييمات تقييم عمليات البنوك المركزية في خمسة مجالات وهي: آلية التدقيق الخارجي، والهيكلة القانوني والاستقلالية، وإطار إعداد التقارير المالية، وآلية التدقيق الداخلي، ونظام الضوابط الرقابية الداخلية.

وحسب الوضع في نهاية إبريل ٢٠١٦، أُجري ٢٨٣ تقييمًا في ٩٤ بنكا مركزيا، استُكمل ١١ تقييمًا منها خلال السنة المالية ٢٠١٦. وإضافة إلى ذلك، تشمل أنشطة الضمانات الوقائية مراقبة التقدم المحرز في تطبيق التوصيات والتطورات الأخرى في أطر الضمانات الوقائية لدى البنوك المركزية طوال الفترة التي يكون فيها ائتمان الصندوق قائما. ويخضع نحو ٦٠ بنكا مركزيا للمراقبة في الوقت الحالي.

كما أطلق مكتب التقييم المستقل عملية جديدة لتقييم عمل الصندوق بشأن الحماية الاجتماعية، حيث ناقش المديرين التنفيذيين مسودات التقارير المخصصة في إطار حلقة نقاش غير رسمية عُقدت في مارس ٢٠١٦. ويعتزم المكتب، خلال السنة المالية ٢٠١٧، بدء العمل على تقييم أعمال الصندوق المتعلقة بالبلدان الهشة. ويمكن الاطلاع على التقييمات المنجزة والتقارير المخصصة والتقارير السنوية لمكتب التقييم المستقل والوثائق الأخرى على الموقع الإلكتروني للمكتب على الموقع التالي [www.icio-imf.org](http://www.icio-imf.org).

## تنفيذ التوصيات التي اعتمدها المجلس

وافق المجلس التنفيذي في سبتمبر ٢٠١٥ على خطتي تنفيذ أعدتهما الإدارة بشأن تقييمين يجريهما مكتب التقييم المستقل — بعنوان «IMF Forecasts» و «Recurring Issues from a Decade of Evaluation» — وكما ذكر أعلاه، اعتمد المجلس تقرير المراقبة الدوري السابع في سبتمبر. وفي أكتوبر ٢٠١٥، قرر المديرين التنفيذيون، بعد التشاور مع الإدارة العليا وخبراء الصندوق، أنه ينبغي عرض خطط التنفيذ التي تعدها الإدارة على المجلس في غضون ستة أشهر من استكمال أي تقييم يجريه مكتب التقييم المستقل، متشياً مع توصية صادرة عن التقييم الخارجي لمكتب التقييم المستقل في عام ٢٠١٣.

وفي ديسمبر ٢٠١٥، وافق المجلس على الخطة التي أعدتها الإدارة بشأن متابعة التقييم الصادر عن مكتب التقييم المستقل بشأن «IMF Response to the Financial and Economic Crisis» عن طريق ضمان كفاية الموارد في الصندوق، باعتباره مؤسسة قائمة على نظام حصص العضوية، للمساهمة في حل الأزمات في المستقبل، وتصميم مبادئ توجيهية لتنظيم مشاركته في العمل مع المنظمات الأخرى، وتوطيد وتبسيط الإطار الحالي لتحديد المخاطر ومواطن الضعف وتقييمها. وفي مارس ٢٠١٦، ناقشت لجنة التقييم التابعة للمجلس خطة التنفيذ التي أعدتها الإدارة بشأن التقييم الذي يجريه مكتب التقييم المستقل لآلية «التقييم الذاتي في الصندوق». ويمكن الاطلاع على خطط التنفيذ وتقارير المراقبة على الموقع الإلكتروني للصندوق والموقع الإلكتروني لمكتب التقييم المستقل.

## التواصل الخارجي والمشاركة في العمل مع الأطراف الخارجية المعنية

ترتكز أهداف الصندوق في التواصل الخارجي على محورين: أولاً، الاستماع إلى الأصوات الخارجية من أجل تكوين فهم أعمق لمخاوفها وأرائها، بهدف إضفاء مزيد من الأهمية على مشورة الصندوق بشأن السياسات وتحسين جودتها؛ وثانياً، تمهيد فهم العالم الخارجي لأهداف الصندوق وعملياته، وتضطلع إدارة التواصل في الصندوق بالمسؤولية الرئيسية عن تنفيذ أنشطة الصندوق للتواصل الخارجي ومشاركته في العمل مع الأطراف الخارجية المعنية.

وقد تطورت استراتيجية التواصل مع مرور الوقت. فخلال العقد الماضي، تطور منهج الصندوق من تعزيز الشفافية إلى زيادة المشاركة الاستباقية في العمل مع وسائل الإعلام والأطراف المعنية الأخرى

وخلص التقييم إلى تحسّن توفير البيانات من البلدان الأعضاء تحسناً ملحوظاً مع مرور الوقت، مما أتاح للمؤسسة، إلى حد كبير، القدرة على مواكبة الطابع المتزايد التعقيد والترابط للاقتصاد العالمي. غير أن التقييم خلص — كما كان الحال في تقارير أخرى في الماضي — إلى أن العيوب في البيانات لا تزال تؤثر على العمليات الاستراتيجية للصندوق. وعلى وجه التحديد، أدت المشكلات القائمة في البيانات وممارسات البيانات في بعض الأحيان إلى عدم جاهزية الصندوق التامة للاضطلاع بدوره الحاسم في المساعدة على ضمان الاستقرار المالي الكلي على المستوى العالمي.

وفي أعقاب الأزمات، غالباً ما توضع البيانات في الصدارة، مما يدفع الصندوق إلى إجراء تغييرات كبيرة في منهج إزاء البيانات. إلا أنه بمجرد أن تهدأ الأزمات، عادة ما تمنح قضايا البيانات أولوية أقل، إذ ينظر إليها باعتبارها مجرد أنشطة مساندة لعمليات الصندوق الاستراتيجية. وترجع العيوب المتصلة بالبيانات في بعض الأحيان إلى أسباب خارجية عن سيطرة الصندوق نفسه. ومع ذلك، فقد أدت القيود المؤسسية الداخلية، وهياكل إدارة البيانات، ونظم الحوافز، وآليات مراقبة الجودة إلى إعاقة تدفق البيانات واستخدامها على نحو فعال. ويجري حالياً اتخاذ بعض الإجراءات، بما في ذلك وضع هيكل حوكمة جديد لإدارة البيانات وإطلاق مبادرات بهدف سد فجوات البيانات التي كشفت عنها الأزمة المالية العالمية، إلا أن هذه الجهود تفتقر إلى استراتيجية واضحة وشاملة تنظر إلى البيانات باعتبارها أصلاً استراتيجياً للمؤسسة، لا مجرد مدخلات لأعمال أخرى.

ورحب المجلس التنفيذي بالتقرير لدى مناقشته. وأيد المديرين بوجه عام النتائج الرئيسية الواردة في التقرير كما أيدوا التوصية المتمثلة في أن يقوم الصندوق بإعداد استراتيجية طويلة الأجل للبيانات والإحصاءات تتضمن هدفاً مؤسسياً موحداً، وأن يعدت بالبيانات باعتبارها أصلاً استراتيجياً. كما أيدوا دعوة مكتب التقييم المستقل بأن يحدد الصندوق احتياجاته من البيانات ويرتبها حسب الأولوية، ويوضح دور إدارة الإحصاءات وصلاحياتها، ويعيد النظر في حوافز الموظفين فيما يتعلق بإدارة البيانات، ويوضح إلى أي درجة يتحمل الصندوق المسؤولية عن جودة البيانات التي تنشرها.

## برنامج عمل مكتب التقييم المستقل

خلال السنة المالية ٢٠١٦، واصل مكتب التقييم المستقل عمله بشأن تقييم الصندوق وأزمة منطقة اليورو، بالإضافة إلى إصدار التقريرين اللذين تم تناولهما بالنقاش أعلاه. ويركز التقييم على دور الصندوق خلال الأزمات المصرفية وأزمات الديون السيادية في كل من اليونان وأيرلندا والبرتغال، إلى جانب أنشطة الرقابة والمساعدة الفنية التي يقدمها الصندوق في هذه البلدان والمؤسسات وغيرها في منطقة اليورو. ومن المزمع أن يصدر مكتب التقييم المستقل التقرير قبل الاجتماعات السنوية لعام ٢٠١٦.

بهدف: توضيح سياسات الصندوق وعملياته؛ وتمكين الصندوق من المشاركة في النقاش الفكري المتعلق بالقضايا الاقتصادية المهمة والمساهمة فيه؛ وتيسير بشكل أفضل إقامة عملية ثنائية الاتجاه للتعلم والحوار مع جميع أعضاء الصندوق.

وشأنه شأن معظم المنظمات المعاصرة، يستخدم الصندوق حاليا الاتصالات كأداة استراتيجية للمساعدة في تعزيز فعاليته. وشكلت المشاركة الاستراتيجية في العمل باستخدام التكنولوجيات الجديدة مثل شبكات التواصل الاجتماعي والفيديوهات والمدونات وملفات البث الرقمي جزءا متزايدا الأهمية من استراتيجية الاتصالات في الصندوق. وفي الوقت نفسه، بدأ الصندوق في الوصول إلى مجموعة جديدة من الجهات المؤثرة في عالم اليوم الذي يشهد تغيرات سريعة، ومنها منظمات المجتمع المدني وشبكات القطاع الخاص.

ويتعاون الصندوق أيضا مع أعضاء البرلمانات — وهم مجموعة تقوم بدور مهم في عملية صنع القرارات الاقتصادية في بلدانها — أساسا من خلال الشبكة البرلمانية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وأيضا من خلال المشاركة في العمل على المستويين القطري والإقليمي بشأن قضايا مثل القضايا المتعلقة بالصناعات الاستخراجية، والإصلاحات الهيكلية، وعدم المساواة. وخلال العام الماضي، أجرى الصندوق أنشطة تواصل قطرية مهمة مع الكونغرس الأمريكي، لتوضيح عمل الصندوق والحاجة إلى إجراء إصلاحات في نظام حصص العضوية والحوكمة لعام ٢٠١٠ ودخلت حيز النفاذ في يناير ٢٠١٦.

كما نظم الصندوق حلقة نقاش خاصة لأعضاء البرلمانات من أوروبا الوسطى والشرقية ومنطقة جنوب شرق أوروبا عقدت في معهد فيينا المشترك، وتضمنت حلقة النقاش، التي قدمت بعدة لغات مختلفة منها الرومانية والروسية والصربية، عروضا بشأن القضايا الاقتصادية الرئيسية في المنطقة وبشأن عمل الصندوق. وخلال اجتماعات الربيع للصندوق، تجتمع نحو ٢٥٠ عضوا من أعضاء برلمانات أكثر من ٨٠ بلدا لحضور المؤتمر العالمي للشبكة البرلمانية لهذا العام. وكان من بين موضوعات النقاش المطروحة قضايا ملحة مثل تغير المناخ، وأزمة الهجرة، والتهرب الضريبي، والملاذات الضريبية، وتنمية القدرات. وعقد بعض البرلمانين أيضا اجتماعات ثنائية مع ممثلي البلدان والمناطق لدى الصندوق والبنك الدولي.

وقام برنامج زمالة منظمات المجتمع المدني التابع للصندوق، في عامه التاسع، برعاية مشاركة ٦٠ منظمة من أكثر منظمات المجتمع المدني نشاطا من الاقتصادات النامية للمشاركة في اجتماعات الربيع والاجتماعات السنوية. وإجمالا، حضر الاجتماعات نحو ١٠٠٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني. وعلى هامش الاجتماعات، نظم الصندوق والبنك الدولي ومنظمات المجتمع المدني نحو ١٠٠ جلسة في منتدى سياسات منظمات المجتمع المدني بشأن مجموعة واسعة من القضايا شملت استمرارية القدرة على تحمل الدين، وعدم المساواة، وتغير المناخ، ومبدأ الشريطة، والضرائب الرشيدة، والمساواة بين الجنسين. وعمل الصندوق أيضا على إشراك منظمات المجتمع المدني

بشكل متزايد في برنامج حلقات النقاش، حيث شاركت هذا العام، على سبيل المثال، السيدة ويني بياننما، المديرية التنفيذية لمنظمة أوكسفام الدولية، في حلقة نقاش للخبراء بشأن الضرائب الدولية. شاركت فيها أيضا السيدة كريستين لاغارد، المدير العام للصندوق.

ويتعاون الصندوق مع منظمات المجتمع المدني خارج اجتماعات الربيع والاجتماعات السنوية من خلال عقد اجتماعات ومشاورة في المقر الرئيسي بشأن قضايا مواضيعية (مثل تمويل التنمية، وإصلاح نظام حصص العضوية، وعدم المساواة، وقضايا الجنسين، والديون). ويعقد اجتماعات متواترة مع منظمات المجتمع المدني المحلية أثناء بعثات خبراء الصندوق (غانا وتونس وأوكرانيا). ويعقد فعاليات إقليمية (مؤتمرات في موزامبيق والهند)، وينظم زيارات قطرية للإدارة العليا للصندوق.

وواصل الصندوق رفع مستوى مشاركته في العمل مع الشباب — الذين يمثلون الجيل التالي من صناعات السياسات وزعماء العالم — من خلال الاجتماعات السنوية، وحلقات نقاش لتعريف الطلاب بالصندوق، وزيارات الإدارة العليا للصندوق إلى الجامعات، وفعاليات بين الشباب وكبار موظفي الصندوق. ففي هذا العام، مثلا، التقت السيدة المدير العام بـ ٢٠٠ طالب وشاب من رواد الأعمال والقيادات الشبابية في جامعة زايد في مدينة دبي، بالإمارات العربية المتحدة، لمناقشة التحديات الاقتصادية التي يواجهها شباب اليوم، لا سيما القضايا التي تواجه الشباب في الشرق الأوسط.

وفي ضوء الأثر الكبير الذي أحدثته الأزمة المالية العالمية على الوظائف، واصل الصندوق تعاونه مع منظمات العمل بصورة منتظمة على عدة مستويات. فاستضاف الصندوق في مقره الاجتماع الرفيع المستوى الذي يعقد كل سنتين مع الاتحاد الدولي لنقابات العمال، وعقد مناقشات رسمية وغير رسمية مع منظمات العمل بشأن الوظائف والنمو وعدم المساواة والتفاوض الجماعي.

### المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ

نظرا لأن المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ هو بمثابة نافذة الصندوق في هذه المنطقة ذات الأهمية المتنامية في الاقتصاد العالمي، فإنه يتابع التطورات الاقتصادية والمالية للمساعدة في إضفاء رؤية أكثر تركيزا على الواقع الإقليمي لأنشطة الصندوق الرقابية. ويسعى المكتب إلى زيادة التعريف بدور الصندوق وسياساته في المنطقة وإعلام الصندوق بالمنظورات الإقليمية بشأن القضايا الرئيسية. وانطلاقا من هذا الدور، يشارك المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في أنشطة الرقابة الثنائية — التي تجرى حاليا في اليابان ونيبال وتايلند — كما زاد من مشاركته في أنشطة الرقابة الإقليمية. ويشارك موظفو المكتب مشاركة نشطة في المنتديات التي تُعقد في آسيا، ومنها اجتماع رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالإضافة إلى الصين واليابان وكوريا (آسيان+٣)، واجتماع مجلس التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادئ، واجتماع مديري مجموعة البنوك المركزية في شرق آسيا والمحيط الهادئ.



الإصلاحات الهيكلية، ومؤتمر مشترك مع إدارة شؤون المالية العامة في الصندوق بشأن الحوكمة المالية. وينظم المكتب مآدب غداء رفيعة المستوى لمناقشة السياسات مرتين كل عام في باريس وبروكسل ولندن وبرلين لمناقشة آراء الصندوق بشأن التحديات الرئيسية التي تواجه الاقتصاد الأوروبي. وألقى خبراء الصندوق كلمات خلال المؤتمرات الدولية في بلجيكا وفرنسا وألمانيا وأيرلندا وإيطاليا وكسمبرغ وهولندا وإسبانيا والمملكة المتحدة.

وكجزء من دور المكتب في دعم تنمية القدرات والتواصل الخارجي، شارك المكتب في رعاية حلقة تطبيقية عُقدت في معهد فيينا المشترك لبرلمانيين من عدة بلدان من الاتحاد الأوروبي، وتحدث الخبراء خلال فعاليات أخرى عقدها هذا المعهد. وتشمل أنشطة التواصل الخارجي للمكتب إصدار نشرة إخبارية خارجية تقدم معلومات حديثة بانتظام عن الأحداث التي ينظمها الصندوق ومنشورات للأطراف المعنية الأوروبية الرئيسية، وإطلاق صفحة نشطة على موقع تويتر. وأخيرا، يدعم المكتب جهود الصندوق المتعلقة بتعيين الموظفين عن طريق عقد مقابلات مع المرشحين في جامعات عدد من البلدان الأوروبية.

## أنشطة التواصل الخارجي التي يجريها الممثلون المقيمون

ينتشر الممثلون المقيمون التابعون للصندوق في ٨٥ بلدا في جميع أنحاء العالم، ويضطلعون بمجموعة متنوعة من الأنشطة التي تهدف إلى تحسين فهم عمل الصندوق والقضايا الاقتصادية الكلية، وكثيرا ما يكون ذلك بالتعاون مع الجامعات المحلية والحكومات والمنظمات غير الحكومية.

وعلى سبيل المثال، أجرى ممثل الصندوق المقيم في جامايكا، السيد بيرت فان سيلم، أنشطة تواصل موسّعة خلال العام للمساعدة في بناء الدعم والإبقاء على الدعم القائم المقدم لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي يدعمه الصندوق في البلد. حيث أدلى بعدة حوارات إذاعية وتلفزيونية وقدم عروضاً عامة للجمهور، وأسهم بمقالات رأي في الصحف، ونظم حلقة نقاش ربع سنوية للتواصل الخارجي بالتعاون مع جامعة وست إندين، شارك فيها كبار قادة الرأي من الميدان الإعلامي ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص.

وفي زيمبابوي، انضم الممثل المقيم للصندوق، السيد كريستيان بيدين، إلى المشاركين من السفارات، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، في سبتمبر ٢٠١٥، لإطلاق منصة *The space*، وهي منصة أتاحت لنحو ٢٠٠٠ شاب من زيمبابوي مناقشة التحديات الحالية والمستقبلية التي تواجه البلد، ووضع استراتيجيات للنمو الشامل للجميع. وفي وقت لاحق، ساهم المكتب التابع للصندوق في سلسلة من المحاضرات المجانية عن أساسيات علم الاقتصاد وعلم اقتصاد التنمية، ويعتزم المشاركة في برنامج تنظمه منصة *The space* يتضمن عقد حلقات نقاش، ومحاضرات عن الاقتصاد وبرامج قصيرة محتملة للتدريب الداخلي.

ويسهم المكتب في تنمية القدرات في المنطقة من خلال برنامج المنح الدراسية المشترك من أجل آسيا بين اليابان والصندوق، وحلقة النقاش المشتركة من أجل آسيا بين اليابان والصندوق، وحلقات نقاش أخرى بشأن القضايا الاقتصادية الكلية والمالية. ومن أبرز الفعاليات خلال هذا العام عقد حلقة نقاش في أكتوبر ٢٠١٥ حول استقرار القطاع المالي اشترك في تنظيمها بنك فيتنام المركزي وإدارة الأسواق النقدية والأسماوية في الصندوق، وحلقة نقاش في يناير ٢٠١٦ بشأن الإحصاءات الاقتصادية الكلية المتكاملة ومنهج الميزانية العمومية اشترك في تنظيمها بنك كمبوديا الوطني وإدارة الإحصاءات في الصندوق.

وبالإضافة إلى ذلك، يقوم المكتب بأعمال التواصل الخارجي والتوظيف في اليابان وفي باقي بلدان المنطقة، كما يشارك في الحوار مع صناعات السياسات الآسيويين عن طريق تنظيم مؤتمرات وفعاليات تتناول قضايا السياسات الراهنة ذات الأهمية بالنسبة لعمل الصندوق. ونظم الصندوق في نوفمبر ٢٠١٥ مؤتمرا رفيع المستوى بالاشتراك مع بورصة بانكوك، ركز على تنمية أسواق رأس المال في منطقة الميكونغ، كما نظم مؤتمرا بالاشتراك مع جامعة هيتوتسوباشي بمدينة طوكيو في مارس ٢٠١٦ ناقش التقدم المحرز وتحديات المستقبل في مجال التكامل الاقتصادي في آسيا، بما في ذلك في مجالات التجارة والأسواق المالية وأسواق العمل.

## المكتب الإقليمي في باريس وبروكسل

يضطلع مكتب الصندوق في أوروبا، الكائن في باريس وبروكسل، بدور حلقة الاتصال مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي والبلدان الأعضاء فيه، وكذلك المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني في أوروبا. ويشترك المكتب في العمل مع مؤسسات مثل المفوضية الأوروبية، والبنك المركزي الأوروبي، وآلية الاستقرار الأوروبية، والبرلمان الأوروبي، واللجنة الاقتصادية والمالية، ومجموعة العمل المنبثقة عن مجموعة اليورو، بشأن منطقة اليورو وسياسات الاتحاد الأوروبي وكذلك البرامج القطرية المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي. ويمثل كذلك الصندوق لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

ويدعم المكتب أيضا عمليات الصندوق في أوروبا، بما في ذلك أعمال الرقابة الاقتصادية، والبرامج التي يدعمها الصندوق، والمساعدة الفنية، ويساعد في تنسيق أنشطة الاتصال والتواصل الخارجي عبر المنطقة. وبصورة أعم، فإنه يعزز الحوار بشأن القضايا الاقتصادية العالمية مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي، والمنظمات الدولية، والحكومات، والمجتمع المدني في أوروبا، ويجتمع بصفة منتظمة مع ممثلي اتحادات الصناعات، والاتحادات العمالية، ومراكز البحوث والتفكير، والأسواق المالية، ووسائل الإعلام.

ونظم المكتب عدة حلقات تطبيقية وفعاليات مشتركة، بما في ذلك حلقة تطبيقية مع مركز دراسات السياسات الأوروبية بشأن فعالية

### الإطار ٣-٤: التواصل مع نقابات العمال في غينيا

العريضة لميزانية البلد لعام ٢٠١٦ وأهمية الجهود الحكومية الرامية إلى تعبئة الموارد، مشجعا الحضور على الاستفادة من المعلومات المتاحة في مكتبه لتحسين فهمهم للقضايا الاقتصادية وتعزيز حوارهم مع الحكومة.

وكانت ردود الأفعال على هذه المبادرات إيجابية للغاية حيث رحبت منظمات المجتمع المدني وقادة الاتحادات ببعثة الصندوق المعنية بمشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٦ ودعوا السيد سليمان لحضور معتكفهم الذي كان من المقرر عقده في منتصف مايو ٢٠١٦ لتدريبهم على السياسات الاقتصادية.

في أعقاب الإضراب العام الذي وقع في غينيا في فبراير ٢٠١٦، التقى الممثل المقيم للصندوق السيد خوسيه سليمان مع منظمات المجتمع المدني والاتحادات التي دعت إلى الإضراب لمناقشة مطالبها بخفض أسعار الوقود. وعرض أمامهم هيكل أسعار الوقود في غينيا، وتقاسم معهم معلومات عن أسعار الوقود في محطات توزيعه في البلدان المجاورة، وأوضح لهم الآثار الاقتصادية المترتبة على أي خفض في أسعار الوقود في محطات توزيعه.

وفي إبريل، نظمت حلقة تطبيقية لمدة نصف يوم مع منظمات المجتمع المدني والاتحادات لتوضيح دور الصندوق في غينيا. ووصف الخطوط

فارقة تزامنت مع إطلاق الجماعة الاقتصادية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا خلال مؤتمر قمة زعماء الرابطة، في تعزيز تواصل الصندوق الخارجي مع مجموعة مهمة من الأطراف المؤثرة في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهي منطقة كبيرة ودينامية وذات أهمية استراتيجية يقطنها ٦٣٠ مليون نسمة ويبلغ إجمالي ناتجها المحلي ٢,٦ تريليون دولار.

وأبرمت كوسوفو اتفاق استعداد ائتماني مع الصندوق يدعم السلطات في جهودها الرامية إلى الحفاظ على الاستقرار المالي الكلي وتحسين آفاق النمو في كوسوفو. ويلقي ممثل الصندوق المقيم في برستينا، السيد رود فيرمولين، محاضرات في الجامعات، وكلمات في مجموعة من المناسبات، ويتعاون مع وسائل الإعلام المحلية من خلال عقد حوارات تلفزيونية وإذاعية، ومؤتمرات صحفية، وكتابة مقالات في الصحف والمجلات. وتصل هذه الأنشطة إلى جمهور عريض وتساعد في رفع وعي الجمهور بالحاجة إلى إجراء إصلاحات رئيسية. وتشير الآراء الإيجابية عن أنشطة التواصل هذه إلى أنها تساعد في بناء فهم أفضل لما يقوم به الصندوق بوجه عام وما يفعله في كوسوفو بوجه خاص.

### الحصص والحوكمة

#### إصلاح حصص العضوية في الصندوق

دخلت مجموعة واسعة من إصلاحات حصص العضوية والحوكمة في الصندوق حيز التنفيذ في يناير ٢٠١٦، على النحو الوارد وصفه في نشرة «spotlight» بشأن إصلاح حصص العضوية، وهو ما يمثل خطوة بالغة الأهمية عززت دور الصندوق في دعم الاستقرار المالي العالمي. وأدت هذه الإصلاحات إلى زيادة كبيرة في الموارد الأساسية للصندوق، مما ساعد المؤسسة على الاستجابة للأزمات بفعالية أكبر، وأدت أيضا إلى تحسين حوكمة الصندوق عن طريق إبراز الدور المتزايد للبلدان الصاعدة والنامية الدينامية في الاقتصاد العالمي.

وخلال هذا العام، قام الصندوق بتحديث جميع المواقع الإلكترونية للممثلين المقيمين والبالغ عددها ١٢٣ موقعا لتحسين تصميمها واتساقها في إطار جهد يهدف إلى تحسين التواصل على المستويين المحلي والإقليمي.

وفي أرمينيا، أقامت ممثلة الصندوق المقيمة السيدة تيريزا دابان سانشيز شراكة مع «مؤسسة كلية الريادة»، وهي إحدى المنظمات الأكاديمية الرائدة، لتقديم محاضرات وحلقات تطبيقية بشأن قضايا اقتصادية منها آفاق الاقتصاد العالمي، ومنظورات عن الاقتصاد الأرميني، ومشاركة المرأة في سوق العمل وقضايا الجنسين، والعمل الجماعي. وفي يونيو ٢٠١٥، على سبيل المثال، ألقى السيد مسعود أحمد، مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في الصندوق، محاضرة في الكلية بعنوان «Policy Challenges and Opportunities for Armenia in the Context of Regional and Global Economic Shocks» حضرها عدد كبير من المشاركين أسفرت عن تبادل حيوي للأراء مع الطلاب.

وكجزء من التواصل الخارجي للصندوق في جورجيا، يبذل الممثل المقيم السيد عظيم صادقوف جهودا دؤوبة لإشراك قادة المستقبل في البلد. وتضمنت الأنشطة عروضاً ومناقشات مائدة مستديرة مع طلاب من جامعة ولاية تبليسي، وجامعة سان أندرو، وكلية العلوم السياسية. وتراوحت الموضوعات التي تمت مناقشتها من التحديات الاقتصادية التي تواجه جورجيا والمنطقة إلى القوى التي تشكل الاقتصاد العالمي ودور الصندوق الأخذ في التطور.

وفي ماليزيا، عقد الصندوق حلقة تطبيقية لمدة يومين في كوالالمبور بشأن عملية التكامل الاقتصادي والمالي الجارية في بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا في نوفمبر ٢٠١٥. واستضافت وزارة المالية الماليزية بمشاركة المعهد الماليزي للبحوث الاقتصادية حلقة نقاش حضرها ٢٥ مشاركا من مستودعات الفكر والمؤسسات الأكاديمية من تسعة بلدان من بلدان الرابطة، إلى جانب ممثلين عن أمانة رابطة آسيان، والبنك الدولي، وبنك التنمية الآسيوي. وساعدت هذه الفعالية، التي عُقدت في لحظة

## الشفافية

تمثل الشفافية في السياسة الاقتصادية وتوافر البيانات الموثوقة عن التطورات الاقتصادية والمالية عاملين بالغ الأهمية في اتخاذ القرارات السليمة وسلاسة أداء الاقتصاد. ويطبّق الصندوق سياسات لضمان توفير معلومات مفيدة وصحيحة على نحو آني لجمهوره العالمي — سواء عن دوره في الاقتصاد العالمي أو في اقتصادات بلدانه الأعضاء.

وتساعد الشفافية الاقتصادات على تحسين أدائها وتجعلها أقل تأثراً بالأزمات. وتشجع زيادة انفتاح البلدان الأعضاء على توسيع نطاق المناقشة العامة للسياسات ودراساتها، وتعزز مساءلة صناع السياسات، ومصداقية السياسات، وتيسر عمل الأسواق المالية بكفاءة وسلاسة. كما أن زيادة انفتاح الصندوق ووضوحه بشأن سياساته وما يقدمه من مشورة إلى البلدان الأعضاء يسهمان في فهم دور الصندوق وعملياته بشكل أفضل، وبناء زخم لمشورة الصندوق في مجال السياسات، وتيسير مساءلة المؤسسة. ومن المفترض كذلك أن يسهم التدقيق الخارجي في دعم جودة رقابة الصندوق وبرامجه.

ويستند منهج الصندوق إزاء الشفافية على المبدأ العام الذي يقضي بأن يسعى الصندوق إلى الكشف عن الوثائق والمعلومات بشكل فوري ما لم تكن هناك أسباب قوية ومحددة تحول دون الكشف عنها. ويحترم هذا المبدأ الطابع الطوعي لنشر الوثائق المتعلقة بالبلدان الأعضاء.

وعادة ما يكون نشر الوثائق القطرية التي يجري إعدادها لنظر المجلس التنفيذي للصندوق («وثائق المجلس») «طوعي ولكن مفترض»، أي أنه يُشجّع على نشر هذه الوثائق وإن كان ذلك طوعياً. وعادة ما يتم الحصول على موافقة العضو على نشر وثيقة من وثائق المجلس على أساس عدم اعتراض البلد العضو. ويكون نشر دراسات السياسات مفترضاً ولكنه يخضع لموافقة المجلس، في حين يتطلب نشر الوثائق الخاصة ببلدان متعددة الحصول على موافقة المجلس أو الأعضاء المشاركين حسب نوع الوثيقة المعنية.

وتتواصل جهود الصندوق الرامية إلى تحسين فهم عملياته والمشاركة مع الجمهور على نطاق أوسع على أساس أربعة خطوط عريضة وهي: (١) شفافية برامج الرقابة والبرامج التي يدعمها الصندوق، (٢) شفافية عملياته المالية، (٣) المراجعة والتقييم الخارجي والداخلي، (٤) الاتصالات الخارجية. وتخضع سياسة الشفافية في الصندوق للمراجعة كل خمس سنوات: وقد أجريت آخر عملية مراجعة في عام ٢٠١٣. راجع أيضاً القسمين بشأن «المساءلة» و«التواصل الخارجي والمشاركة في العمل مع الأطراف الخارجية المعنية» أعلاه.

وسمح سن الإصلاحات، التي وافق عليها مجلس المحافظين أصلاً في عام ٢٠١٠، بأن يكون الصندوق أكثر تمثيلاً لبلدانه الأعضاء ومعاصراً ومجهزاً بشكل أفضل لتلبية احتياجات بلدانه الأعضاء في القرن الحادي والعشرين. واستندت هذه الإصلاحات إلى مجموعة سابقة من التغييرات المؤسسية التي أقرها مجلس المحافظين في عام ٢٠٠٨.

وحتى ٣٠ إبريل ٢٠١٦، بلغ عدد الأعضاء الذين وافقوا على زيادات حصص العضوية ١٧٧ عضواً، بما يمثل ٩٩,٣٪ من مجموع الحصص، وبلغ عدد الأعضاء الذين استكملوا سداد الزيادات على مدفوعات حصص عضويتهم ١٦٧ بلداً عضواً. وبهذه المدفوعات، بلغ إجمالي مدفوعات حصص العضوية في الصندوق ٤٧١,٦ مليار دولار.

## أصبحت ناورو البلد رقم ١٨٩ الذي ينضم إلى عضوية الصندوق

انضمت جمهورية ناورو إلى عضوية الصندوق في إبريل ٢٠١٦ لتصبح البلد العضو رقم ١٨٩، وأقيمت بهذه المناسبة احتفالية في واشنطن العاصمة.

وستكون ناورو ثاني أصغر عضو في الصندوق بعد توفالو، قياساً بقيمة اشتراكها البالغة مليوني وحدة حقوق سحب خاصة (٢,٨١ مليون دولار). وسيكون هذا هو الحال بعد سدادها للزيادة المقررة في حصتها في إطار المراجعة العامة الرابعة عشر، التي ستزيد حصتها إلى ٢,٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة. ويبلغ عدد سكان ناورو، التي تقع في المحيط الهادئ، نحو عشرة آلاف وخمسمائة نسمة وتبلغ مساحة أراضيها حوالي ثمانية أميال مربعة. كما أن ناورو تعد أصغر دولة ذات سيادة في العالم بعد مدينة الفاتيكان من حيث تعداد السكان والمساحة.

ويعتمد اقتصاد ناورو على تعدين الفوسفات، وعلى المركز الإقليمي للبت في طلبات اللجوء التابع لأستراليا، والإيرادات المتأتية من رسوم منح رخص صيد الأسماك. وفي السنوات الأخيرة، حقق النمو أداءً قوياً، مدفوعاً في الأساس بعمليات المركز الإقليمي للبت في طلبات اللجوء وصادرات الفوسفات، وإن هدأت وتيرته في عام ٢٠١٥.

وتتيح العضوية للصندوق وسائر شركاء التنمية — حيث انضم البلد كذلك إلى البنك الدولي مؤخراً — مساعدة السلطات على تنفيذ إصلاحات اقتصادية والتغلب على التحديات الإنمائية. وسيشارك البلد في مراجعة سنوية يجريها الصندوق لاقتصاده وسيستفيد من تحليل قطري مقارنة، إلى جانب استفادته من قروض الصندوق. وتحصل ناورو على مساعدة فنية من خلال مركز صندوق النقد الدولي للمساعدة الفنية والمالية في منطقة المحيط الهادئ، ومقره في فيجي.



# المديرون التنفيذيون في الصندوق

(حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠١٦)



الصف الخلفي (من اليسار إلى اليمين): فرناندو خيمينيس لاتوري، وكارلو كوتاريللي، وإبراهيم خليل تشاناجي، وجيمس هالي (اعتباراً من ٣ يونيو ٢٠١٦)، ودانييل هيلر، وسوبر غوكارن، وستيفن ماير

الصف الأوسط: منو سنيل، وفهد الشثري، وحازم الببلاوي، ومحمد جعفر مجرد، ونغويتو تيرايانا يامباي، وسونيل سابهاروال، وتوماس أوستروس، ومارزونيشام عمر

الصف الأمامي: أوتافيناو كانتو، وجين جونج شيا، وماساكي كايزوكا (اعتباراً من ١٣ يونيو ٢٠١٦)، شيليشيه موندو كابويويه، وأليكسي موزين، وباري ستيرلاند، وهيكتور تورييس، وستيفن فيلد، وهيرفيه دي فيلبروشيه

(راجع قائمة الدوائر الانتخابية في الصفحة ١٠٤)





## فريق الإدارة العليا







(من اليسار إلى اليمين):

**كارلا غراسو**، نائب المدير العام ورئيس الشؤون الإدارية

**كريستين لاغارد**، المدير العام

**ميتسوهيرو فوروساوا**، نائب المدير العام

**ديفيد ليبتون**، النائب الأول للمدير العام

**من زو**، نائب المدير العام

(تاو جانغ حل محل من زو في نهاية مدة خدمته، بدءاً من ٢٢ أغسطس ٢٠١٦)

## المديرون التنفيذيون والمناوبون (حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠١٦)

شاعر سونيل سابهاروال	الولايات المتحدة
ميكيو كاجيكاوا تيتسويا هيروشيما	اليابان
جين جونغ شيا سون بين	الصين
منو سنيل ويلي كيكنز أوليكساندر بيتريك	أرمينيا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، جورجيا، إسرائيل، لكسمبرغ، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، مولدوفا، الجبل الأسود، هولندا، رومانيا، أوكرانيا
ستيفن ماير كلوس ميرك	ألمانيا
فرناندو خيمينيس لاتوري ماريا أنجيليكا أربيليز كارلوس هورتادو لوبيز	كولومبيا، كوستاريكا، السلفادور، غواتيمالا، هندوراس، المكسيك، إسبانيا، فنزويلا
مارزونيشام عمر بورنغيبا تانغتشاراوينمونكونغ	بروني دار السلام، كمبوديا، جمهورية فيجي، إندونيسيا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ماليزيا، ميانمار، نيبال، الفلبين، سنغافورة، تايلند، تونغ، فييت نام
كارلو كوتاريللي ميكاليس بساليدوبولوس	ألبانيا، اليونان، إيطاليا، مالطة، البرتغال، سان مارينو
هيرفيه دي فيليروشييه شفان باديرو-غافاري	فرنسا
ستيفن فيلد فيكي وايت	المملكة المتحدة
باري ستيرلاند كوانغهاي شوي فيكي بيلايتر	أستراليا، كيريباتي، جمهورية كوريا، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا المتحدة، منغوليا، نيوزيلندا، بالاو، بابوا غينيا الجديدة، ساموا، سيشيل، جزر سليمان، توفالو، أوزبكستان، فانواتو
سيرج دويون مايكل ماكغارت	أنتيغوا وباربودا، جزر البهاما، باربادوس، بلينز، كندا، دومينيكا، غرينادا، أيرلندا، جاميكا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين
توماس أوستروس كيمو فيرولاينن	الدانمرك، إستونيا، فنلندا، أيسلندا، لاتفيا، ليتوانيا، النرويج، السويد

## إبراهيم خليل تشاناجي

كريستيان جست  
سزيلارد بنك

النمسا، بيلاروس، الجمهورية التشيكية، هنغاريا، كوسوفو،  
الجمهورية السلوفاكية، سلوفينيا، تركيا

## سويير غوكارن

روباسينغ غوناراتنه

بنغلاديش، بوتان، الهند، سري لانكا

## أوتافيانو كانوتو

ماتوبوس كافاليري  
خوسيه فاتشادا

البرازيل، كابو فيردي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، غيانا، هايتي،  
نيكاراغوا، بنما، سورينام، تيمور ليشتي، ترينيداد وتوباغو

## شيليشيه كابويويه

ماكسويل مكويز الامبا  
فوندي تشارزيبانا

أنغولا، بوتسوانا، بوروندي، إريتريا، إثيوبيا، غامبيا، كينيا، ليسوتو،  
ليبيريا، ملاوي، موزامبيق، ناميبيا، نيجيريا، سيراليون، الصومال،  
جنوب إفريقيا، جمهورية جنوب السودان، السودان، سوازيلند، تنزانيا،  
أوغندا، زامبيا، زمبابوي

## دانييل هيلر

لودفيك كوتيكي

أذربيجان، كازاخستان، جمهورية قيرغيزستان، بولندا، صربيا،  
سويسرا، طاجيكستان، تركمنستان

## أليكسي موجين

لاف بالاي

الاتحاد الروسي

## حازم الببلاوي

سامي جدع

البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، جزر المالديف، عمان،  
قطر، الجمهورية العربية السورية، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية اليمن

## محمد جعفر مجرد

محمد الدايري

جمهورية أفغانستان الإسلامية، الجزائر، غانا،  
جمهورية إيران الإسلامية، المغرب، باكستان، تونس

## فهد الشثري

هشام العقيل

المملكة العربية السعودية

## نغويتو تيراينا يامباي

مامادو يور ديالو  
محمد الأمين راغاني

بنن، بوركينا فاسو، الكاميرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر،  
جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو، كوت ديفوار، جيبوتي،  
غينيا الاستوائية، غابون، غينيا، غينيا-بيساو، مدغشقر، مالي، موريتانيا،  
موريشيوس، النيجر، رواندا، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، توغو

## هيكتور توريس

أوسكار هندريك

الأرجنتين، بوليفيا، شيلي، باراغواي، بيرو، أوروغواي



## كبار موظفي الصندوق (حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠١٦)

### إدارات المناطق الجغرافية

أنطوانيت مونسيو سايه	مدير الإدارة الإفريقية
شان يون ري	مدير إدارة آسيا والمحيط الهادئ
بول تومسين	مدير الإدارة الأوروبية
مسعود أحمد	مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
اليهاندر وويرنر	مدير إدارة نصف الكرة الغربي

### الإدارات الوظيفية

جيرارد رايس	مدير إدارة التواصل
أندرو تويدي	مدير إدارة المالية
فيتور غاسبار	مدير إدارة شؤون المالية العامة
شارميني كوري	مدير معهد تنمية القدرات
شون هاغان	المستشار القانوني العام ومدير إدارة الشؤون القانونية
هوزيه فينيالز	المستشار المالي ومدير إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية
موريس أوبستفلد	المستشار الاقتصادي ومدير إدارة البحوث
لويس مارك دوشارم	مدير إدارة الإحصاءات
سيدارث تيوارى	مدير إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة

## المعلومات والاتصال

أود بير بريك	مدير المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ
اكسيل بيرتوتش-صامويل	الممثل الخاص لدى الأمم المتحدة
جيفري فرانكس	مدير مكاتب الصندوق في أوروبا/ كبير الممثلين المقيمين لدى الاتحاد الأوروبي

## الخدمات المساندة

كريس هيموس	مدير إدارة الخدمات المؤسسية والمرافق
مارك بلانت	مدير إدارة الموارد البشرية
سوزان سوارت	مسؤول المعلومات الأول، ومدير إدارة تكنولوجيا المعلومات
جيانهاي لين	أمين صندوق النقد الدولي، إدارة أمانة الصندوق

## المكاتب

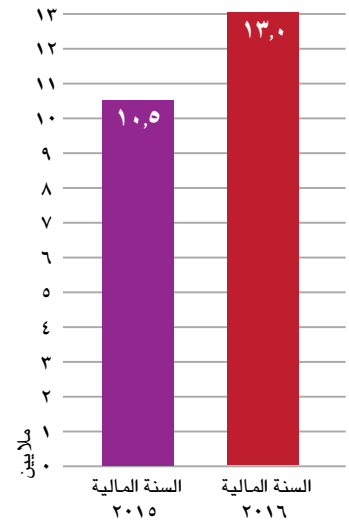
كلير برادي	مدير مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي
دانييل سيترين	مدير مكتب الميزانية والتخطيط
كينيث ميراندا	مدير مكتب الاستثمار
مويسس شوورتس	مدير مكتب التقييم المستقل

## استعراض السنة الرقمية في العام المالي ٢٠١٦

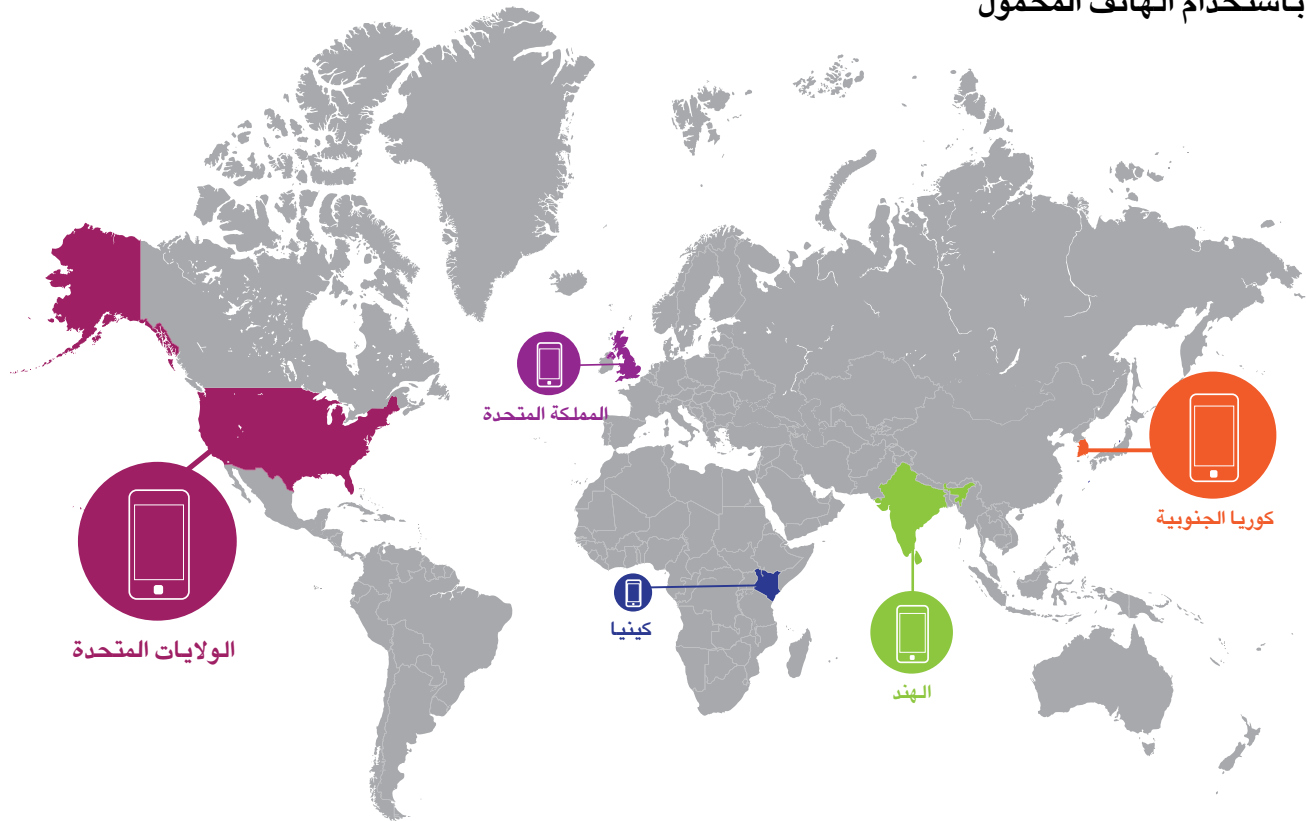
أكثر ١٠ بلدان  
في عدد مرات تصفح موقع [imf.org](http://imf.org)

- ١- الولايات المتحدة
- ٢- المملكة المتحدة
- ٣- كوريا الجنوبية
- ٤- الهند
- ٥- اليابان
- ٦- ألمانيا
- ٧- فرنسا
- ٨- الصين
- ٩- كندا
- ١٠- المكسيك

٢٦٪ زيادة  
في عدد الزائرين لموقع [imf.org](http://imf.org)



أكثر خمسة بلدان  
باستخدام الهاتف المحمول





## التطلع إلى المستقبل

## الجزء ٤

من أهم أنشطة الصندوق الجارية في السنة المالية ٢٠١٧ تلك الأنشطة المتعلقة بمراجعة حصص العضوية، وتقييمات القطاع المالي، ومخاطر المالية العامة، والسياسة الضريبية، وعدم المساواة في الدخل وبين الجنسين، وتغير المناخ، واستراتيجيات مكافحة الفساد.

### مراجعة حصص العضوية

مع دخول المراجعة السابقة حيز النفاذ في يناير ٢٠١٦، وجه الصندوق اهتمامه نحو استكمال المراجعة التالية التي ستتضمن وضع صيغة جديدة للحصص.



### تقييم القطاع المالي

سوف تتركز التحليلات التي تجريها فرق العمل من خبراء الصندوق على المخاطر النظامية، والترابط المالي، وسياسات السلامة الاحترازية الكلية وإدارة الأزمات.



### أنشطة المالية العامة

تقدم تقارير الصندوق شرحاً لمدى حاجة البلدان للتفهم التام للمخاطر المحتملة التي تحيط بمركزها المالي وأثار مختلف تصميمات السياسات الضريبية على استقرار الاقتصاد الكلي.



### عدم المساواة في الدخل وبين الجنسين

يتناول عمل الصندوق تحليل الروابط بين عدم المساواة في الدخل والنمو، وتأثير سياسة المالية العامة، وعدم المساواة بين الجنسين.



### تغير المناخ

تركزت جهود الصندوق على انعكاسات تغير المناخ على المالية العامة والاقتصاد الكلي والقطاع المالي، وعلى تسعير الطاقة.



### استراتيجيات مكافحة الفساد

ضرورة إعطاء الأولوية للشفافية وسيادة القانون والمؤسسات الفعالة.



## التطلع إلى المستقبل

### المراجعة العامة الخامسة عشر لحصص العضوية

مع دخول المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص حيز التنفيذ في يناير ٢٠١٦ وبدء العمل بتعديل اتفاقية تأسيس الصندوق المعني بإصلاح المجلس التنفيذي، وجّه صندوق النقد الدولي اهتمامه نحو استكمال المراجعة التالية في موعد غايته أكتوبر ٢٠١٧.

وقد تأجل عمل المجلس التنفيذي المتعلق بالمراجعة الخامسة عشرة نتيجة التأخر في تنفيذ مجموعة إصلاحات نظام الحصص والحوكمة — المعروفة باسم إصلاحات عام ٢٠١٠ — في سياق المراجعة الرابعة عشرة.

وفي الأول من شهر فبراير ٢٠١٦ قام المجلس التنفيذي بإخطار مجلس المحافظين بأنه اعتباراً من ٢٦ يناير ٢٠١٦ بدأ سريان التعديل المعني بإصلاح المجلس التنفيذي، مما سيسمح ببدء سريان زيادات الحصص وفقاً للمراجعة العامة الرابعة عشرة. ونظراً لأن المجلس التنفيذي لم يكن قد توصل بعد لرؤية معينة حول مدى كفاية الحصص في سياق المراجعة الخامسة عشرة، فقد اقترح على مجلس المحافظين الاستمرار في المراجعة الخامسة عشرة. وفي ١٩ فبراير ٢٠١٦ اعتمد مجلس المحافظين قراراً يعرب

فيه عن أسفه لعدم استكمال المراجعة الخامسة عشرة ويدعو المجلس التنفيذي للعمل بصورة عاجلة من أجل استكمال المراجعة الخامسة عشرة وفقاً للتفاهات السابقة، بهدف استكمال هذه المراجعة بحلول موعد الاجتماعات السنوية لعام ٢٠١٧.

وفي ١٦ إبريل ٢٠١٦ أعربت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في الصندوق عن ترحيبها الشديد «ببدء سريان زيادات

### الإطار ٤-١: صيغة حصص العضوية

تمت الموافقة على صيغة الحصص الحالية في عام ٢٠٠٨، وتشمل أربعة متغيرات (إجمالي الناتج المحلي، ودرجة الانفتاح، ومدى التغيير الاقتصادي، والاحتياطيات) معبراً عنها على أساس المجاميع الكلية العالمية، مع تخصيص أوزان ترجيحية للمتغيرات يصل مجموعها إلى ١,٠. وتتضمن الصيغة كذلك «عامل تقليص» يحد من التباين في أنصبة الحصص المحسوبة للبلدان المختلفة مع التأثير بدرجة أكبر على الاقتصادات الكبيرة مقارنة بالاقتصادات الصغيرة. وفيما يلي الصيغة الحالية:

$$CQS = (0.5*Y + 0.3*O + 0.15*V + 0.05*R)k$$

حيث:

$CQS$  = أنصبة الحصص المحسوبة؛

$Y$  = مزيج من إجمالي الناتج المحلي المُحوّل بأسعار الصرف السائدة في السوق وبأسعار الصرف حسب تعادل القوى الشرائية بمتوسط على مدار فترة ثلاث سنوات. وتخصص أوزان إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق وبأسعار حسب تعادل القوى الشرائية بنسبة ٠,٦٠ و ٠,٤٠ على التوالي؛

$O$  = المتوسط السنوي لحاصل المدفوعات الجارية والمقبوضات الجارية (السلع، والخدمات، والدخل، والتحويلات) لمدة خمس سنوات؛

$V$  = مدى التغيير في المقبوضات الجارية وصافي التدفقات الرأسمالية (مقيسة بالانحراف المعياري عن اتجاه عام متمركز ثلاث سنوات على مدار ١٣ عاماً)؛

$R$  = متوسط ١٢ شهراً من الاحتياطيات الرسمية على مدار سنة (النقد الأجنبي، والحيازات من حقوق السحب الخاصة، ومركز الاحتياطي لدى الصندوق، والذهب النقدي)؛

$k$  = عامل تقليص مقداره ٠,٩٥، يتم تطبيقه على أنصبة الحصص المحسوبة التي لم يتم تقليصها ثم يتم تعديلها ليصل مجموعها إلى ١٠٠.

وقد استكملت المراجعة الشاملة لصيغة الحصص في يناير ٢٠١٣ وأحرز تقدم في تحديد العناصر الرئيسية التي يمكن أن تشكل الأساس للتوصل إلى اتفاق نهائي بشأن صيغة جديدة للحصص. وتم الاتفاق على أن الطريقة المثلى لتوافق الآراء على نطاق واسع بشأن وضع صيغة جديدة للحصص سيكون في سياق المراجعة الخامسة عشرة وليس على أساس مستقل (راجع «تقرير المجلس التنفيذي إلى مجلس المحافظين حول نتائج مراجعة صيغة الحصص»).



والرقابية نتيجة إصلاحات ما بعد الأزمة، وخاصة إنشاء «الاتحاد المصرفي الأوروبي».

وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية، اتفق المجلس التنفيذي للصندوق في ٢٠١٠ على إجراء فحص مالي إلزامي كل خمس سنوات يغطي أكبر ٢٥ قطاعا ماليا. وقد أجريت آخر مراجعة لبرنامج تقييم القطاع المالي في السنة المالية ٢٠١٥ عندما تم توسيع القائمة لتغطي ٢٩ بلدا. ومن بين البلدان التي ستختم تقييمات الاستقرار المالي في ظل «برنامج تقييم القطاع المالي» في السنة المالية ٢٠١٧ كل من ألمانيا والمملكة المتحدة إلى جانب آيرلندا والمكسيك وروسيا وغيرها. وقد بدأت أعمال التقييم المتعلقة بالصين وإسبانيا وسوف تستكمل في السنة المالية ٢٠١٨.

وفي ظل برنامج تقييم القطاع المالي يجري تقييم ثلاثة عناصر أساسية للاستقرار المالي في جميع البلدان، هي:

- صلابة البنوك وغيرها من المؤسسات المالية الكبرى، باستخدام عدة وسائل منها اختبار القدرة على تحمل الضغوط وتحليل عوامل الخطر التي تهدد النظام المالي؛<sup>n</sup>

- جودة الإشراف على النظام المالي — مع مراعاة الإطار الاقتصادي الكلي — بما في ذلك قطاعات البنوك والأوراق المالية والتأمين والقطاعات الفرعية الأخرى التي تعتبر مؤثرة نظاميا؛

- وقدرة صناع السياسات وشبكات الأمان المالي على الصمود أمام الضغوط المالية العميقة والتصدي لها بفعالية.

وينقسم الهدف النهائي لتقييمات برنامج تقييم القطاع المالي إلى شقين: قياس مدى استقرار القطاع المالي وسلامته وتقييم إمكانية مساهمته في النمو والتنمية. ويحدد الصندوق تقييماته حسب ظروف كل بلد على حدة لتحليل القضايا التي تشكل مصدرا للاهتمام أو القلق بصفة خاصة في كل بلد. وخلال السنة المالية ٢٠١٧، سوف تتركز التحليلات التي تجريها فرق العمل من خبراء الصندوق على المخاطر النظامية، والترابط المالي، وسياسات السلامة الاحترازية الكلية وإدارة الأزمات. كذلك تقدم النتائج المستخلصة من تقرير استقرار القطاع المالي مساهمة عالية القيمة في أنشطة الصندوق الرقابية على نطاق أوسع لاقتصادات البلدان في إطار عملية مشاورات المادة الرابعة.

الحصص» وفقا للمراجعة الرابعة عشرة والتعديل المعني بإصلاح المجلس التنفيذي. ودعت المجلس التنفيذي إلى «العمل بصورة عاجلة لاستكمال» المراجعة الخامسة عشرة، بما في ذلك وضع صيغة جديدة للحصص، بحلول موعد الاجتماعات السنوية لعام ٢٠١٧. وأفادت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية بأنها تتطلع إلى استعراض تقرير لسير العمل في هذا الخصوص في اجتماعها القادم خلال الاجتماعات السنوية لعام ٢٠١٦.

وصرحت اللجنة الدولية

للشؤون النقدية والمالية في البيان الصادر عنها بأنه «من المتوقع أن تؤدي أي إعادة موازنة للحصص بمقتضى هذه المراجعة [الخامسة عشرة] إلى زيادات في أنصبة حصص الاقتصادات الديناميكية بما يتلاءم مع مراكزها النسبية في الاقتصاد العالمي، ومن ثم يرجح أن تحدث زيادات في أنصبة بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية ككل. ونحن ملتزمون بحماية صوت وتمثيل أفقر البلدان الأعضاء. ونعيد تأكيد التزامنا بالحفاظ على الصندوق قويا ومرتكزا على الحصص وممتلكا للموارد الكافية».

## جدول أعمال برنامج تقييم القطاع المالي في عام ٢٠١٧

سيشهد عام ٢٠١٧ تحولا في تركيز «برنامج تقييم القطاع المالي» الذي وضعه الصندوق لتقييم مدى استقرار النظم المالية في البلدان المختلفة باتجاه بعض أكبر النظم المالية وأكثرها ترابطا. وتجري حاليا برامج تقييم القطاع المالي في عدد من بلدان منطقة اليورو لأول مرة منذ التحول في البيئة التنظيمية





الأساليب لتحديد أوجه عدم اليقين المحيطة بمسارات الدين العام متوسطة الأجل. وبإمكان هذه الأدوات، إلى جانب اختبارات قدرة المالية العامة، أن توفر معلومات قيّمة حول احتمالات بقاء بلد ما ضمن الحدود القصوى للديون المتضمنة في قواعد المالية العامة التي وضعتها.

ويقدم الصندوق مساعده للبلدان الأعضاء في تقييم وإدارة مخاطر المالية العامة وذلك بتقديم المساعدة الفنية حول كيفية إعداد الميزانيات العمومية في القطاع العام، وإقامة المؤسسات وبناء القدرات لتحديد مخاطر معينة تحدد المالية العامة وتحديد مدى تأثرها المحتمل، وإجراء اختبارات قدرة المالية العامة على تحمل الضغوط، ودمج المخاطر في تصميم أهداف المالية العامة على المدى المتوسط.

### السياسة الضريبية، والرفع المالي، والاستقرار الاقتصادي الكلي

يصدر خلال السنة المالية ٢٠١٧ تقرير للعرض على المجلس التنفيذي حول «السياسة الضريبية، والرفع المالي والاستقرار الاقتصادي الكلي» (Tax Policy, Leverage, and Macroeconomic Stability) ويبحث في تأثير مختلف تصميمات السياسة الضريبية على استقرار الاقتصاد الكلي. ومن أهم القضايا في هذا الشأن التأثير الذي يخلفه التمييز بين سندات الدين وأسهم الملكية في العديد من نظم ضرائب الشركات على قرارات الشركات بالاستعانة بالرفع المالي. ويتشجع رفع نسب ديون الشركات يمكن أن تؤدي مثل هذه الحوافز الضريبية إلى زيادة احتمالات إغسار الشركات وفي النهاية تكون لها انعكاسات على احتمالات استقرار الاقتصاد الكلي.

ويبحث هذا التقرير في فعالية وكفاءة إصلاحات السياسات الضريبية التي تعمل على تحييد أثر هذا التحيز للدين، مثل أنواع القيود البديلة لإمكانية خصم مدفوعات الفائدة، والخصومات المماثلة للعائدات على أسهم الملكية، ومزيج من الاثنين. وباستخدام بيانات على مستوى الشركات وقاعدة بيانات منشأة

### العمل قيد الإنجاز في مجال المالية العامة

#### تحليل وإدارة مخاطر المالية العامة: أفضل الممارسات

وفقا لما أكدته الأزمة المالية العالمية ومؤخرا انهيار أسعار السلع الأولية، فإن تحليل وإدارة مخاطر المالية العامة على نحو شامل يمكنهما المساعدة في ضمان سلامة المايليات العامة واستقرار الاقتصاد الكلي. وعلى مدار ربع القرن الماضي، شهدت الحكومات في المتوسط صدمة مالية سلبية بنسبة ٦٪ من إجمالي الناتج المحلي مرة كل ١٢ عاما.

ويسهم الصندوق بدور حيوي في تحسين تحليل وإدارة مخاطر المالية العامة بين بلدانه الأعضاء. وفي أوائل السنة المالية ٢٠١٧، صدرت دراسة بعنوان «تحليل وإدارة مخاطر المالية العامة» (Analyzing and Managing Fiscal Risks)، توضح مدى حاجة البلدان للتفهم التام للمخاطر المحتملة التي تحيط بمركزها المالي. فإجراء تقييم شامل ومتكامل للصددمات المحتملة في مالايلات الحكومات، في هيئة اختبار القدرة على تحمل الضغوط المالية، يمكن أن يساعد صناع السياسات على محاكاة آثار الصدمات على تنبؤاتها الأساسية. وتتمثل الركيزة الأساسية لمثل هذا التحليل في إعداد بيانات شاملة وموثوقة وحديثة عن حالة المالية العامة بحيث تشمل كل الكيانات العامة والأرصدة والتدفقات.

وتخلّص هذه الدراسة إلى ضرورة تعزيز البلدان من قدراتها لتخفيف مخاطر المالية العامة وإدارتها وذلك بالتوسع في مجموعات أدواتها لإدارة مخاطر المالية العامة والاستعانة بأدوات لتحويل المخاطر واقتسامها وتحديد المخصصات اللازمة لمواجهتها. وفي هذا السياق، يتعين على البلدان الموازنة بين مزايا الحد من التعرض للصددمات والتكاليف المالية وغيرها لما قد يتطلبه ذلك من سياسات.

وينبغي أن تحرص البلدان على تحقيق الاستفادة القصوى من أساليب التنبؤات الاحتمالية عند وضع أهداف سياسة المالية العامة في الأجلين الطويل والمتوسط. ومن الممكن استخدام هذه



بالصندوق — بما في ذلك الاقتصادات النامية واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات المتقدمة على حد سواء.

وقد رحبت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في بيانها الصادر في إبريل ٢٠١٦ بالجهود المبذولة في مجال «عدم المساواة في الدخل، وعدم المساواة بين الجنسين، والإشراك المالي»، شريطة أن تكون «في حدود الصلاحيات المخولة للصندوق وحيثما كان الأمر مؤثرا على الاقتصاد الكلي، وعن طريق الاستعانة بالخبرة المتخصصة لدى المؤسسات الأخرى».

وبينما بدأ الصندوق جهوده في هذه المجالات بإجراء بحوث رائدة في أوائل العقد الحالي، فقد بدأ أيضا خلال السنتين الماليتين ٢٠١٥ و ٢٠١٦ في التحول إلى تطبيق النتائج المستخلصة على بعض البلدان التجريبية. وسوف تتضمن المرحلة القادمة من العمل تعميق فهم الصندوق بانعكاسات التحليلات على السياسات في مجموعة كبيرة من البلدان، ودمج هذا الفهم بشكل أشمل في مشورته بشأن السياسات.

### عدم المساواة في الدخل

أجريت دراسات بحثية عديدة لتحليل الروابط بين عدم المساواة والنمو ومناقشة تأثير سياسة المالية العامة على عدم المساواة. وقد نُشرت مؤخرا دراسات كان من أهمها ما هو حول «عدم المساواة والنمو غير القابل للاستمرار» (Inequality and Unsustainable Growth) (2011) و «إعادة التوزيع وعدم المساواة والنمو» (Redistribution, Inequality, and Growth) (2014)، وكتاب بعنوان «عدم المساواة وسياسة المالية العامة» (2015) *Inequality and Fiscal Policy*. وامتدت هذه الجهود لتشمل المطبوعات الرئيسية التي يصدرها الصندوق، ومن أهمها عدد

حديثا حول قواعد رأس المال المحدود، يتناول هذا التقرير التقييم التجريبي لتأثير السياسات المستحدثة مؤخرا فيما يتعلق بنسب دين الشركات ويبحث أثارها على المؤشرات الأوسع نطاقا لمخاطر تخلف الشركات عن سداد التزاماتها. ويستعرض التقرير أيضا تقييم انعكاسات الإصلاحات المختلفة على الإيرادات.

كذلك يبحث هذا التقرير في دور الضرائب التصحيحية في التخفيف من حدة المخاطر على الاستقرار المالي، فعلى سبيل المثال هناك بعض الرسوم المصرفية الخاصة يمكنها تحفيز رسملة البنوك ومن ثم تعزيز الاستقرار المالي. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام السياسات الضريبية مثل ضرائب الأرباح الرأسمالية، وضرائب المعاملات العقارية، والضرائب العقارية المتكررة، للتأثير على تطورات أسعار العقارات، وبالتالي إمكانية التخفيف من حدة المخاطر. ويجري تقييم هذه السياسات بالمقارنة مع انعكاساتها الأوسع نطاقا على الرفاهية.

### عدم المساواة في الدخل وعدم المساواة بين الجنسين

شهدت السنوات الأخيرة تزايدا في تحول أنشطة الصندوق المتعلقة بقضايا الاقتصاد الكلي إلى التحليل وتقديم المشورة بشأن السياسات حول القضايا ذات الصلة بعدم المساواة في الدخل وعدم المساواة بين الجنسين. وقد أصبحت هذه الأنشطة معروفة بأنها وثيقة الصلة ومهمة بالنسبة للسياسات التي تجري صياغتها لتعزيز النمو الاقتصادي في البلدان الأعضاء



وخلال السنة القادمة، سوف تسعى جهود الصندوق في مجال عدم المساواة نحو تعميق التركيز على مفاضلات السياسات، وإصلاحاتها، وتكاليفها. وسوف تربط تحليل عدم المساواة بأنشطة الصندوق المعنية بالإصلاح الهيكلي، ولا سيما في البلدان النامية، حيث توجد أهمية كبيرة للروابط بين الإصلاحات المتعلقة بالنمو وعدم المساواة. وهذا هو أحد موضوعات دراسة بحثية كبيرة خلال العام الجاري حول الإصلاح الهيكلي وعدم المساواة والنمو.

ومع زيادة الجهود المبذولة بالفعل في مختلف البلدان وإدارات الصندوق، أصبحت عملية «تبادل المعرفة» أكثر محورية في عمل الصندوق، من حيث نشر العمل في حد ذاته، والمنهجيات والأدوات المستخدمة، وتجارب البلدان. وسوف تُكرس طاقات كبيرة للعمل داخل الصندوق من أجل تبادل المعرفة وتصميم أوجه التضافر اللازمة التي ستساهم في رفع مستوى العمل في مجال عدم المساواة وما تترتب عليه من آثار.

أكتوبر ٢٠١٥ من تقرير «آفاق الاقتصاد الإقليمي في إفريقيا» الذي يتضمن فصلا عن «عدم المساواة والنتائج الاقتصادية في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء»، وعدد مايو ٢٠١٦ من تقرير «آفاق الاقتصاد الإقليمي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ» الذي يتضمن فصلا عن «اقتسام أرباح النمو: تحليل عدم المساواة في آسيا» (Sharing the Growth Dividend: Analysis of Inequality in Asia). وقد صدرت عدة أوراق عمل تناولت نفس الموضوع، وأهمها «اقتسام أرباح النمو: تحليل عدم المساواة في آسيا» (Growth Dividend: Analysis of Inequality in Asia).

وخلال السنة المالية ٢٠١٦ نوقشت تحليلات خبراء الصندوق مع السلطات الوطنية في تسعة بلدان في نطاق تجريبي وأدرجت هذه التحليلات ضمن التقارير الرقابية، وأهمها «فحص السلامة» السنوي بشأن فرادى البلدان والمعروف باسم تقرير مشاورات المادة الرابعة. وينظر المجلس التنفيذي للصندوق في هذه التقارير ويلى ذلك نقل آراء المجلس إلى سلطات البلد العضو.

ومن الموضوعات ذات الصلة بعدم المساواة التي تتناولها تقارير مشاورات المادة الرابعة في البلدان الخاضعة للدراسة التجريبية ما يلي: التحليل المقارن لنتائج عدم المساواة والفقر، واحتوائية النمو، وعناصر النفقات، وإصلاح نظم الدعم، والتصاعدية الضريبية، والإشراك المالي. وفي بعض الحالات قدمت التحليلات في إطار مشاورات المادة الرابعة تقييما لخارطة طريق أو خطة إصلاح سبق أن قامت السلطات الوطنية بإعادها أو أنها قيد النظر.



## الإطار ٤-٢: مكافحة تغير المناخ

وتناولت أنشطة الصندوق القطرية الأخرى بعض المسائل المحددة ذات الصلة بالمناخ، مثل «تقرير قضايا مختارة» في تقرير مناقشات المادة الرابعة مع المكسيك حول «مقترح فرض ضريبة الكربون في المكسيك»، واستحداث ضريبة الكربون في سياق مشاورات المادة الرابعة مع الولايات المتحدة، ودراسة حول آثار ظاهرة النينيو المناخية على الاقتصاد الكلي والأسعار في ٣٣ بلدا.

وبعد توقيع اتفاقية ديسمبر ٢٠١٥ الدولية في باريس التي وضعت إطارا للتقدم في مجال تخفيف آثار تغير المناخ، من المتوقع أن تزداد أهمية تسعير الكربون في العديد من البلدان. ويعتزم الصندوق إعداد أدوات لمساعدة بلدانه الأعضاء، كما يتوقع أن تكتسب المساعدة الفنية في هذا المجال أولوية أكبر. وقد يتعين في المرحلة القادمة زيادة الجهود المعنية بتطوير السياسات لمعالجة القضايا المتعلقة بالمناخ.

أعربت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، في اجتماعها الذي عُقد في إبريل ٢٠١٦، عن تأييدها لعمل الصندوق الجاري حول تغير المناخ. وعقب صدور مذكرة مناقشات خبراء الصندوق حول انعكاسات تغير المناخ على المالية العامة والاقتصاد الكلي والقطاع المالي في يناير ٢٠١٦، تحول العمل في هذا المجال نحو الجهود القطرية الرائدة في مجال تسعير الطاقة — الذي يعد منذ فترة طويلة أحد مجالات خبرة الصندوق الأساسية.

ويدخل تسعير الطاقة بالفعل ضمن أنشطة الصندوق الرقابية والمساعدة الفنية على حد سواء. وتركز البرامج التجريبية، في بلدان في إفريقيا والشرق الأوسط ونصف الكرة الغربي، على قضايا مثل التأثير التوزيعي للتحركات نحو التسعير التلقائي والتقدير الضريبي لمعالجة التكاليف البيئية.





وعلى سبيل المثال، في إطار تقرير مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٦ مع الهند، تم إعداد تقرير قضايا مختارة حول «الأثار الاقتصادية الكلية لعدم المساواة بين الجنسين والعمل في القطاع غير الرسمي». وقدم التقرير تحليلاً للأثار الاقتصادية الكلية للسياسات الموجهة لنوع الجنس على نتائج سوق العمل بالنسبة للمرأة وكذلك على النشاط الاقتصادي الكلي.

وبالإضافة إلى المجموعة المبدئية من البلدان الخاضعة للدراسة التجريبية، هناك عدة فرق عمل قطرية أخرى من خبراء الصندوق تعمل على موضوع عدم المساواة بين الجنسين في سياق مشاورات المادة الرابعة لهذه البلدان في مختلف المناطق حول العالم، وسوف تواصل هذه الجهود إحراز مزيد من التقدم خلال السنة المالية ٢٠١٧.

ومن الجهود الأخرى التي سيستمر بذلها في السنة المالية المقبلة أعمال المتابعة للعديد من الحالات التجريبية والدراسات القطرية المقارنة التي ستشمل تأثير السياسات الاقتصادية الكلية على الفجوات بين الجنسين وعدم المساواة بين الجنسين والنمو.

وسينصب تركيز كبير على إعداد الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي، مع إعداد سلسلة من التقارير التي تستعرض الأفكار وجهود تنفيذ المسوح المتعلقة بإعداد الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي في مختلف أنحاء العالم، وذلك لتوفير الأساس اللازم للبلدان للخروج بأفكار لمبادراتها. وسوف يترتب على هذه الجهود أيضاً إنتاج مجموعة بيانات حول جهود إعداد هذا النوع من الميزانيات والتي يمكن أن تساعد البلدان على التوصل إلى طرق لإدراج الاعتبارات المتعلقة بالنوع الاجتماعي في برامج وسياسات الحكومات.

وأخيراً، يصدر قبل الاجتماعات السنوية لعام ٢٠١٦ كتاب مهم عن المرأة والعمل والنمو الاقتصادي ويتناول «التحديات المتداخلة التي تواجه النمو وتوفير فرص العمل والمساواة بين الجنسين».

## عدم المساواة بين الجنسين

تتبع جهود الصندوق في مجال عدم المساواة بين الجنسين نفس نموذج ربط الدراسات البحثية الرائدة بالجهود المبذولة على المستوى القطري — حيث يتم دمج نتائج ومنهجيات التحليلات في عمل المؤسسة اليومي.

وقد نُشرت دراستان في السنة المالية ٢٠١٦ كانا وراء تعميق عمل الصندوق في هذا المجال، وهما مذكرة مناقشات خبراء الصندوق بعنوان «حافز للتغيير: تمكين المرأة ومعالجة عدم المساواة في الدخل» (Catalyst for Change: Empowering Women and Tackling Income Inequality Unlocking Female Employment)؛ و«إطلاق إمكانات توظيف المرأة في أوروبا: الدوافع والمنافع» (Potential in Europe: Drivers and Benefits)، التي تبحث في الروابط المباشرة بين عدم المساواة في الدخل وعدم المساواة بين الجنسين. وهناك ورقة عمل أخرى بعنوان «الاتجاهات العامة للمساواة بين الجنسين وتشجيع تقدم المرأة» (Trends in Gender Equality and Women's Advancement)، تناولت البحث في بعض المؤشرات المختارة للمساواة بين الجنسين وتقدم المرأة، ومؤشرات عدم المساواة بين الجنسين.

وعلى غرار الجهود المبذولة في مجال عدم المساواة في الدخل، اتسع نطاق الجهود المبذولة على مدار السنة في البلدان الخاضعة للدراسة التجريبية. وقامت مجموعة مبدئية من فرق العمل القطرية بتحليل قضايا الجنسين وناقشت النتائج المستخلصة مع نظرائها في البلدان الأعضاء. وقد أدرجت النتائج المستخلصة بعد ذلك في تقارير مشاورات المادة الرابعة وناقشها المجلس التنفيذي. وقد تضمنت معظم الحالات التجريبية مزيجاً من التحليل والتوصيات بشأن السياسات الاقتصادية، وخاصة في هيئة إصدار تقارير «القضايا المختارة»، إلى جانب تقارير الخبراء المعنية بمشاورات المادة الرابعة. وتتناول دراسات الحالة القطرية تحليل دوافع مشاركة المرأة في القوة العاملة وتشير إلى الخيارات المتاحة على مستوى السياسات ضمن نطاق خبرات الصندوق، بما في ذلك الإنفاق العام على البنية التحتية، وتوسيع نطاق خدمات رعاية الأطفال، ودور مؤسسات سوق العمل.





آيرلندا وبوليفيا وفنلندا والفلبين. ومن خلال العمل الوثيق مع فرقة العمل للإجراءات المالية وأجهزتها الإقليمية يجري الصندوق أيضا تقييمات لمدى الامتثال للمعايير الدولية بغية مساعدة البلدان على منع غسل الأموال. وفي هذا الشأن، يقدم الصندوق للبلدان مشورته بشأن السياسات ويزودها بالخبرات والتدريب.

كذلك يواصل الصندوق تقديم مساعدته للبلدان من أجل تجنب إدراجها في «القائمة السوداء» التي وضعتها فرقة العمل للإجراءات المالية أو رفع اسمها من هذه القائمة التي تضم بلدان يعتقد أنها غير متعاونة في مجال مكافحة الجريمة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب. ومن الحالات الأخيرة التي تلقت مساعدة الصندوق في هذا الشأن كوستاريكا، وباراغواي، وبيرو، وأوروغواي، حيث صادق رؤساء هذه البلدان على استراتيجيات مكافحة غسل الأموال التي تم إعدادها بالتعاون مع الصندوق. وفي حالات غانا والسودان وميانمار ونيبال ساعد دعم الصندوق هذه البلدان على الخروج من القائمة الرمادية.

ولترسيخ مبادئ وممارسات النزاهة في الوزارات الحكومية والبنوك المركزية حول العالم، يدعم الصندوق المؤسسات في مجالات مثل الاستخبارات المالية، وصياغة التشريعات، والاستراتيجيات الوطنية، وتقييمات المخاطر، وأعمال الرقابة والتنظيم المعنية بالكيانات المصرفية وغير المصرفية. ويقدم الصندوق المشورة لتقوية أطر المالية العامة وإعداد الموازنة العامة بهدف تعزيز دور الموازنة باعتبارها الأداة الأساسية لتخصيص الموارد العامة. وفي السنة المالية ٢٠١٥، أوفد الصندوق قرابة ١٠٠ بعثة مساعدة فنية لمساعدة بلدانه الأعضاء في مجال الإدارة المالية العامة، بالإضافة إلى تقديم الدعم للبلدان من خلال تسعة مراكز إقليمية للمساعدة الفنية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط.

## الفساد: تكاليفه واستراتيجيات تخفيف حدته

«بينما التكاليف الاقتصادية المباشرة الناجمة عن الفساد معلومة تماما، فربما كانت التكاليف غير المباشرة أكبر وأشد وطأة، فهي تؤدي إلى انخفاض النمو وارتفاع عدم المساواة في الدخل. وللفساد كذلك تأثير أشد ضررا على المجتمع. إنه يفوض الثقة في الحكومة ويضعف المعايير الأخلاقية للمواطنين الأفراد.»

— السيدة كريستين لاغارد مدير عام الصندوق في دراسة بشأن السياسات صدرت في مايو ٢٠١٦ في المملكة المتحدة بعنوان “Against Corruption: a collection of essays” (ضد الفساد: مجموعة مقالات).

ويشير أحد التقديرات مؤخرا إلى أن التكلفة السنوية للرشوة تتراوح بين ١,٥ و٢ تريليون دولار تقريبا - حوالي ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي. وفي بيئة تتسم بالضعف المستمر في آفاق النمو والتوظيف في العديد من البلدان وتتسبب حالات الفساد الكبيرة في تأجيج مشاعر الغضب، فإن التصدي للفساد على المستوى العالمي — في البلدان المتقدمة والنامية على السواء — يكتسب أهمية متزايدة. فهناك توافق متزايد في الآراء بأن الفساد يمكنه أن يضعف بشدة قدرة أي بلد على تحقيق النمو الشامل للجميع.

وفي أوائل السنة المالية ٢٠١٧ صدرت مذكرة مناقشات خبراء صندوق النقد الدولي بعنوان «الفساد: تكاليفه واستراتيجيات تخفيف حدته»، وركزت على الفساد الذي ينشأ عن سوء استغلال منصب عام لتحقيق مكسب خاص، سواء من خلال معاملات كالرشوة أو من خلال شبكات بين الأعمال والحكومة التي تعمل في الواقع على تحويل السياسات العامة إلى القطاع الخاص. وتشير تجارب الصندوق في مساعدة بلدانه الأعضاء في مكافحة الفساد إلى ضرورة إعطاء الأولوية للشفافية وسيادة القانون والمؤسسات الفعالة.

ويعمل الصندوق على تشجيع الامتثال للمعايير الدولية المعنية بالشفافية والمساءلة في مجالات مثل نشر البيانات، وسياسة المالية العامة، والسياسة النقدية والمالية. وفي هذا الإطار نشر الصندوق ١١ تقييما لشفافية المالية العامة شملت بلدان منها

# تحديات عالمية

## الحد من أجواء عدم اليقين المحيطة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وتداعياته

من الضروري التحول إلى علاقة جديدة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي بطريقة سلسلة وواضحة المسار تحافظ قدر الإمكان على مكاسب التجارة. وبينما لا تزال أجواء عدم اليقين تكتنف نتائج المفاوضات، ينبغي لصناع السياسات التأهب لاتخاذ إجراءات حاسمة إذا أحاطت المخاطر بالآفاق الاقتصادية العالمية من جراء اضطرابات الأسواق المالية.

## تطبيق الدعم الاقتصادي الكلي الفعال

حيثما يكون الطلب أقل من اللازم، يتعين اتباع منهج واسع النطاق يستفيد من أوجه التضافر المتاحة عن طريق الجمع بين الإصلاحات الهيكلية وإصلاحات الميزانيات العمومية من جانب، والدعم النقدي وسياسات المالية العامة الداعمة للنمو — بما في ذلك استخدام الحيز المالي المتاح، القائم على أطر قوية للسياسات. ومن شأن قوة دعم الطلب المحلي، وخاصة في البلدان الدائنة التي تمتلك حيزا للتصرف من خلال السياسات، أن تساعد على تخفيض الاختلالات الخارجية.

## معالجة مشكلات أعباء الديون المفرطة

لا يزال إصلاح الميزانيات العمومية في كثير من الاقتصادات المتقدمة يمثل عاملا حيويا لزيادة الاستثمار، واحتواء مكانم الخطر، وتعزيز انتقال آثار السياسة النقدية. ومن الضروري أيضا معالجة مشكلة ديون الشركات والمخاطر المالية الأخرى في عدد من الاقتصادات الصاعدة وهي أحد العناصر الرئيسية في تحول الصين إلى نموذج جديد للنمو. وفي بعض الحالات، قد يستدعي ذلك استخدام موارد القطاع العام.

## زيادة النمو طويل الأجل وتعزيز قدرته الاحتوائية

يمكن لمجموعة العشرين أن تكون في الطليعة عن طريق تشجيع تنفيذ استراتيجيات النمو التي حددتها المجموعة، بالإضافة إلى تحديد أولويات الإصلاحات الهيكلية التي لها تأثير كبير على النمو في الأجل القصير. وفي تقرير أعده خبراء الصندوق للعرض على اجتماع مجموعة العشرين حدد الخبراء أولويات الإصلاحات الهيكلية في بلدان المجموعة.

## تقوية الجهود متعددة الأطراف

لا يزال تنشيط التكامل التجاري يمثل مطلبا حيويا لإعطاء دفعة للنمو العالمي، بالإضافة إلى التأكد من اتساع نطاق الاستفادة من المكاسب التي تحققها التجارة. ولا يزال من الضروري تعزيز شبكات الأمان العالمية، وذلك بعدة سبل منها متابعة التداعيات الجغرافية السياسية التي قد تهدد التعافي الاقتصادي العالمي.

بعد ثمان سنوات من بداية الأزمة المالية العالمية، لا تزال أجواء عدم اليقين تحيط بآفاق الاقتصاد العالمي. فلا يزال النمو فاترا في معظم الاقتصادات المتقدمة، ويعاني العديد من بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية من تباطؤ النمو. فالأمر لا يقتصر فقط على بطء النمو، لكنه في كثير من الحالات لا يتم تقاسم نتائجه بالتساوي، مما يمكن أن يتسبب في نشوء مزيد من التحديات، بما في ذلك إضعاف التأييد اللازم للإصلاح والانفتاح على التجارة والهجرة.

وبينما سجلت الأسواق المالية وبعض أسعار السلع الأولية هبوطا حادا في أوائل السنة، فقد بدأت في منتصف شهر فبراير تستعيد عافيتها، ولكن التصويت الذي جرى في المملكة المتحدة في ٢٣ يونيو ٢٠١٦ على الخروج من الاتحاد الأوروبي أدى إلى زيادة أجواء عدم اليقين. وقد أدت هذه الأحداث إلى تعديل الصندوق توقعاته للنمو في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ بتخفيضها قليلا في عدد يوليو ٢٠١٦ من تقرير «مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي» بالمقارنة مع التوقعات الواردة في عدد إبريل من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي».

وفي مذكرة مقدمة إلى اجتماع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في بلدان مجموعة العشرين المنعقد في يوليو ٢٠١٦ في الصين، حدد الصندوق عدة مجالات رئيسية على مستوى السياسات يتعين اتخاذ إجراءات عاجلة بشأنها لاحتواء المخاطر وتنشيط النمو في الأجلين القصير والطويل، وهي:

## تعليقات ختامية

### الجزء ١: نظرة عامة

صحيفة وقائع: صندوق النقد الدولي وأهداف التنمية المستدامة:  
<http://www.imf.org/external/np/exr/facts/sdg.htm>

المؤتمر الدولي الثالث بشأن تمويل التنمية، أديس أبابا، إثيوبيا:  
<http://www.un.org/esa/ffd/ffd3>

«تمويل التنمية: تعزيز شبكة الأمان المالي للبلدان النامية»: <http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2015/061115b.pdf>

«تمويل التنمية: إعادة النظر في توافق آراء مونتيري»: <http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2015/061515.pdf>

«من الطموح إلى التنفيذ: سياسات لدعم أهداف التنمية المستدامة»: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2015/sdn1518.pdf>

«بعد باريس: انعكاسات تغير المناخ على المالية العامة والاقتصاد الكلي والقطاع المالي»: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2016/sdn1601.pdf>

صحيفة وقائع: التسهيل الائتماني السريع لدى الصندوق: <http://www.imf.org/external/np/exr/facts/rcf.htm>

تعزيز الصلابة الاقتصادية الكلية في مواجهة الكوارث الطبيعية وتغير المناخ في الدول الصغيرة في منطقة المحيط الهادئ: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2015/wp15125.pdf>

التطورات الاقتصادية الكلية وقضايا مختارة في الدول النامية الصغيرة: <http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2015/030915.pdf>

### أضواء على أهم الأحداث الإقليمية

بيان الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، برئاسة السيد أوغستن كارستنز، محافظ بنك المكسيك المركزي: <http://www.imf.org/external/np/cm/2016/041616a.htm>

«طفرة أعداد اللاجئين في أوروبا: التحديات الاقتصادية»: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2016/sdn1602.pdf>

الجمهورية التشيكية: تحديث تقرير تقييم استقرار النظام المالي: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2012/cr12177.pdf>

تحقيق التقدم في آسيا: مؤتمر الاستثمار من أجل المستقبل في نيودلهي، الهند: <http://www.imf.org/external/np/seminars/eng/2016/advancingasia>

الصندوق والهند ينشئان مركزا إقليميا للتدريب والمساعدة الفنية، بيان صحفي رقم 16/102: <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2016/pr16102.htm>

مستقبل التمويل في آسيا: مؤتمر تمويل التنمية في جاكرتا، إندونيسيا: <http://www.imf.org/external/np/seminars/eng/2015/indonesia/index.htm>

مستقبل التمويل الآسيوي: <http://www.imfbookstore.org/Prod-Details.asp?ID=TFAFE&PG=1&Type=BL>

المجلس التنفيذي يوافق على صرف ٤٩,٧ مليون دولار لنيبال في إطار «التسهيل الائتماني السريع»، بيان صحفي رقم 15/365: <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr15365.htm>

جدول أعمال السيدة مدير عام الصندوق بشأن السياسات العالمية: <http://www.imf.org/external/pp/longres.aspx?id=5031>

جدول أعمال السياسات العالمية لعام ٢٠١٦: <http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2016/041416.pdf>

التطورات الاقتصادية الكلية وقضايا مختارة في الدول النامية الصغيرة: <http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2015/030915.pdf>

### تحت الأضواء

مجلس محافظي الصندوق يوافق على إصلاحات كبرى في نظام الحصص والحوكمة، بيان صحفي رقم 10/477 بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠١٠: <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2010/pr10477.htm>

مجلس محافظي الصندوق يعتمد إصلاحات الحصص والأصوات بهامش موافقة كبير، بيان صحفي رقم 08/93 بتاريخ ٢٩ إبريل ٢٠٠٨: <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2008/pr0893.htm>

«تقوية النظام النقدي الدولي - حصر لما سبق واستشراف للقادم»: <http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2011/032311.pdf>

برنامج عمل المجلس التنفيذي: <http://www.imf.org/external/ns/cs.aspx?id=89>

صحيفة وقائع: قرار الرقابة الموحد: <http://www.imf.org/external/np/exr/facts/isd.htm>

الصندوق يحدد استراتيجية للرقابة المالية، نشرة معلومات معممة رقم 12/111: <http://www.imf.org/external/np/sec/pn/2012/pn12111.htm>

تقرير التداعيات لعام ٢٠١٥: <http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2015/060815.pdf>

«تقوية النظام النقدي الدولي - تقييم الوضع»: <http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2016/022216b.pdf>

مدى ملائمة شبكة الأمان العالمية: <http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2016/031016.pdf>

المجلس التنفيذي يستكمل مراجعة ٢٠١٥ لتقييم حقوق السحب الخاصة، بيان صحفي رقم: 15/543- <https://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr15543.htm>

المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يوافق على تمديد فترة العمل بسلة عملات وحدة حقوق السحب الخاصة حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦، بيان صحفي رقم: 15/384: <https://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr15384.htm>

المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يستكمل مراجعة سلة عملات حقوق السحب الخاصة ويدخل فيها اليوان الصيني، بيان صحفي رقم: 15/540: <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr15540.htm>

«اغتنام فرصة لا تتكرر مرتين في جيل واحد»، كلمة السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، مؤسسة بروكينغز، واشنطن العاصمة: <http://www.imf.org/external/np/speeches/2015/070815.htm>



لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي في ياوندي، الكاميرون:  
<http://www.imf.org/external/np/speeches/2016/010816.htm>

صحيفة وقائع – برنامج تقييم القطاع المالي: <http://www.imf.org/external/np/exr/facts/fsap.htm>

الولايات المتحدة، برنامج تقييم القطاع المالي، تقييم استقرار النظام المالي: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2015/cr15170.pdf>

المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٥ مع إيران، بيان صحفي رقم 15/581: <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr15581.htm>

### الرقابة متعددة الأطراف

التقرير الرابع بشأن القطاع الخارجي: <http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2015/062615.pdf>

العملات الافتراضية وما بعدها: اعتبارات مبدئية: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2016/sdn1603.pdf>

تقرير القطاع الخارجي لعام ٢٠١٥ – تقييمات فرادى الاقتصادات: <http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2015/062615a.pdf>

تقرير التداعيات لعام ٢٠١٥: <http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2015/060815.pdf>

تقرير القطاع الخارجي لعام ٢٠١٥: <http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2015/062615.pdf>

«التطورات والتوقعات الاقتصادية الكلية في البلدان النامية منخفضة الدخل: عام ٢٠١٥»: <http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2015/111915.pdf>

المجلس التنفيذي للصندوق يناقش «التطورات والتوقعات الاقتصادية الكلية في البلدان النامية منخفضة الدخل: عام ٢٠١٥»، بيان صحفي رقم 15/566: <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr15566.htm>

أطر السياسة النقدية المتغيرة في البلدان منخفضة الدخل والبلدان النامية الأخرى – تقرير مرجعي: تجارب البلدان: <http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2015/102315a.pdf>

أطر السياسة النقدية المتغيرة في البلدان منخفضة الدخل والبلدان النامية الأخرى: <http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2015/102315.pdf>

مواطن الضعف الناشئة عن الديون في البلدان منخفضة الدخل – المشهد المتغير: <http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2015/110215.pdf>

الخيارات المتاحة أمام البلدان منخفضة الدخل لفعالية وكفاءة استخدام الحوافز الضريبية للاستثمار: <http://www.imf.org/external/np/g20/pdf/101515a.pdf>

إطلاق إمكانات الدول الصغيرة متوسطة الدخل: <http://www.eli-brary.imf.org/page/africa-move-excerpt?redirect=true>

البلدان الصغيرة ذات الدخل المتوسط – مؤتمر رفع سقف التوقعات في مدينة غابارون، بوتسوانا: <http://www.imf.org/external/np/seminars/eng/2016/smic>

الاندماج المالي في أمريكا اللاتينية: <http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2016/030416.pdf>

صحيفة وقائع: التسهيل الائتماني السريع: <http://www.imf.org/external/np/exr/facts/rcf.htm>

جمهورية ناورو تصبح البلد العضو رقم ١٨٩ في الصندوق، بيان صحفي رقم 16/167: <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2016/pr16167.htm>

صحيفة وقائع – أداة دعم السياسات: <http://www.imf.org/external/np/exr/facts/psi.htm>

«مسائل إشرافية في المدفوعات باستخدام الهواتف المحمولة»: <https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2014/wp14123.pdf>

دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤: <http://www.imf.org/external/Pubs/FT/GFS/Manual/2014/gfsfinal.pdf>

بيانات مؤشر أسعار المستهلكين: <http://data.imf.org/CPI>

بيانات صندوق النقد الدولي: <http://data.imf.org/?sk=4FFB52B2-3653-409A-B471-D47B46D904B5>

المجلس التنفيذي يوافق على صرف ٨,٧ مليون دولار لدومينيكا في إطار «التسهيل الائتماني السريع»، بيان صحفي رقم 15/483: <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr15483.htm>

صحيفة وقائع: التسهيل الائتماني السريع: <http://www.imf.org/external/np/exr/facts/rcf.htm>

## الجزء ٢: ماهية عملنا

### الرقابة الاقتصادية

آفاق الاقتصاد العالمي: <http://www.imf.org/external/ns/cs.aspx?id=29>

تقرير الاستقرار المالي العالمي: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/gfsr/index.htm>

الراصد المالي: <http://www.imf.org/external/ns/cs.aspx?id=262>

### الرقابة الثنائية

قائمة بالبلدان الأعضاء في الصندوق المتأخرة في استكمال مشاورات المادة الرابعة أو التقييمات الإلزامية للاستقرار المالي لأكثر من ١٨ شهرا: <http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2016/033016.pdf>

مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات لعام ٢٠١٤: <http://www.imf.org/external/np/spr/triennial/2014/index.htm>

تحليل الميزانية العمومية في رقابة الصندوق:

<http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2014/073014.pdf>

المجلس التنفيذي للصندوق يناقش مبادئ المساواة في أعمال الصندوق الرقابية وإنشاء آلية جديدة لإبلاغ الشواغل، بيان صحفي رقم 16/91: <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2016/pr1691.htm>

«مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات لعام ٢٠١٤» – دراسة خارجية – المساواة في أعمال الصندوق الرقابية: <http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2014/073014h.pdf>

الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا: جماعة أقوى من أجل نمو أقوى وأكثر احتواء للجميع، كلمة السيدة كريستين

الإصلاحات الهيكلية وأداء الاقتصاد الكلي: اعتبارات  
مبدئية للصندوق: <http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2015/101315.pdf>

الإصلاحات الهيكلية وأداء الاقتصاد الكلي: حالات قُطرية  
<http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2015/101315a.pdf>

تقرير آفاق الاقتصاد العالمي  
<http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2016/01>

مذكرة خبراء الصندوق للعرض على مجموعة العشرين - إطار  
إرشادي للإصلاحات الهيكلية  
<https://www.imf.org/external/np/pp/eng/2016/033116.pdf>

المؤتمر الدولي الثالث بشأن تمويل التنمية، أديس أبابا، إثيوبيا:  
<http://www.un.org/esa/ffd/ffd3>

«مشاركة الصندوق في جهود البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد  
الصراعات وأوضاع هشّة - عملية حصر»:  
<http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2015/050715.pdf>

«التحديات على المستويين الاقتصادي الكلي والتشغيلي أمام البلدان  
ذات الأوضاع الهشّة»:  
<http://www.imf.org/external/np/pp/en-g/2011/061511a.pdf>

مذكرة إرشادية حول مشاركة الصندوق في جهود البلدان  
ذات الأوضاع الهشّة:  
<http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2012/042512.pdf>

التسهيل الائتماني السريع  
<http://www.imf.org/external/np/exr/facts/rcf.htm>

عدم المساواة في الدخل، ونصيب العمالة من الدخل في بلدان  
مجموعة العشرين - الاتجاهات العامة والآثار والأسباب:

<https://www.oecd.org/g20/topics/employment-and-social-policy/Income-inequality-labour-income-share.pdf>

تعزيز كفاءة الاستثمار العام:  
<http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2015/061515.pdf>

تمويل التنمية: «إعادة النظر في توافق آراء مونتيري»:  
<http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2015/061515.pdf>

«السياسة النقدية والاستقرار المالي»:  
<http://www.imf.org/external/nal/np/pp/eng/2015/082815a.pdf>

تقرير الاستقرار المالي العالمي:  
<http://www.imf.org/external/pubs/ft/gfsr/index.htm>

صحيفة وقائع - رقابة الصندوق:  
<http://www.imf.org/external/np/exr/facts/surv.htm>

المراجعة التاسعة لمبادرات الصندوق المعنية بمعايير البيانات:  
<http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2015/040615.pdf>

## الإقراض

المجلس التنفيذي للصندوق يوافق على اتفاق جديد لمدة عامين  
مع كولومبيا في إطار خط الائتمان المرن بقيمة ٥,٤٥ مليار دولار  
أمريكي، بيان صحفي رقم 15/281:  
<http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr15281.htm>

المجلس التنفيذي للصندوق يوافق على اتفاق للاستعداد الائتماني  
مع جمهورية كوسوفو بقيمة ١٤٧,٥ مليون يورو، بيان صحفي  
رقم 15/362:  
<http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr15362.htm>

المجلس التنفيذي للصندوق يناقش تقرير إطار الإقراض في  
الصندوق والديون السيادية، البيان الصحفي رقم 14/294، بتاريخ  
٢٠ يونيو ٢٠١٤:  
<http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2014/pr14294.htm>

المجلس التنفيذي للصندوق يوافق على إصلاحات إطار الاستخدام  
الاستثنائي لقروض الصندوق، بيان صحفي رقم 16/31، بتاريخ  
٢٩ يناير ٢٠١٦:  
<http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2016/pr1631.htm>

المجلس التنفيذي للصندوق يناقش إصلاح سياسة  
الصندوق بشأن عدم تحمّل المتأخرات المستحقة للدائنين  
الرسميين، بيان صحفي رقم 15/555:  
<http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr15555.htm>

## المشورة بشأن السياسات

«الإشراك المالي: هل يمكن أن يحقق الأهداف الاقتصادية الكلية  
المتعددة؟»:  
<http://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2015/sdn1517.pdf>

مستقبل التمويل في آسيا: مؤتمر تمويل التنمية لعام ٢٠١٥،  
جاكرتا، إندونيسيا:  
<http://www.imf.org/external/np/seminars/eng/2015/indonesia>

التمويل للجميع: مؤتمر تشجيع الإشراك المالي في وسط إفريقيا،  
برازافيل، الكونغو:  
<http://www.imf.org/external/np/seminars/eng/2015/brazzaville>

الإشراك المالي: مؤتمر التحديات الاقتصادية الكلية والتنظيمية:  
<http://www.imf.org/external/np/seminars/eng/2016/finincl/>

مسح إمكانية الحصول على الخدمات المالية:  
<http://data.imf.org/?sk=E5DCAB7E-A5CA-4892-A6EA-598B5463A34C>

المجلس التنفيذي للصندوق يختتم مراجعة البرامج التي يدعمها  
الصندوق أثناء الأزمة المالية العالمية، بيان صحفي رقم 15/563،  
بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠١٥:  
<http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr15563.htm>

مراجعة برنامج متابعة الأزمات:  
<http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2015/110915.pdf>

مراجعة عام ٢٠٠٩ لبرامج متابعة الأزمات الأخيرة:  
<http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2009/091409.pdf>

سياسة المالية العامة والنمو طويل الأجل:  
<http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2015/042015.pdf>

مذكرة إرشادية بشأن تحرير وإدارة التدفقات الرأسمالية:  
<http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2013/042513.pdf>

إدارة التدفقات الرأسمالية - اعتبارات تشغيلية إضافية:  
<http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2015/120315.pdf>

«منهجية تقييم الميزان الخارجي»:  
<http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2013/wp13272.pdf>

تقرير القطاع الخارجي:  
<http://www.imf.org/external/np/spr/2015/esr>

مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات لعام ٢٠١٤:  
<http://www.imf.org/external/np/spr/triennial/2014/index.htm>

خطة عمل المدير العام:  
<http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2014/112114.pdf>

المجلس التنفيذي للصندوق يوافق على صرف ٤٢,١ مليون دولار لمدغشقر في إطار «التسهيل الائتماني السريع»، بيان صحفي رقم 15/528: <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr15528.htm>

المجلس التنفيذي يوافق على صرف ٤٩,٧ مليون دولار لنيبال في إطار «التسهيل الائتماني السريع»، بيان صحفي رقم 15/365: <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr15365.htm>

المجلس التنفيذي للصندوق يختتم مراجعة البرامج التي يدعمها الصندوق أثناء الأزمة المالية العالمية، بيان صحفي رقم 15/563، بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠١٥: <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr15563.htm>

المجلس التنفيذي للصندوق يوافق على عقد اتفاق بمبلغ ٢٣,٩ مليون دولار أمريكي لمدة ثلاث سنوات بموجب «تسهيل الائتمان الممدد» لصالح غينيا-بيساو ويختتم مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٥، بيان صحفي رقم 15/331: <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr15331.htm>

المجلس التنفيذي يوافق على عقد اتفاق مع السنغال لمدة ثلاث سنوات في إطار «أداة دعم السياسات»، بيان صحفي رقم 15/297: <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr15297.htm>

## تنمية القدرات

مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة جنوب إفريقيا يدعم تعزيز الرقابة القائمة على المخاطر، بيان صحفي رقم 16/79: <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2016/pr1679.htm>

مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة جنوب إفريقيا يدعم تعزيز مبادرة إدارة الحدود المنسقة، بيان صحفي رقم 16/65: <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2016/pr1665.htm>

مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة جنوب إفريقيا يعزز قدرات الإحصائيين الإقليميين، بيان صحفي رقم 16/136: <http://www.imf.org/en/news/articles/2015/09/14/01/49/pr16136>

المسؤولون في منطقة جنوب إفريقيا يتبادلون الخبرات في محاسبة القطاع المالي ومعايير إحصاءات مالية الحكومة، بيان صحفي رقم 15/458: <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr15548.htm>

مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة جنوب إفريقيا يدعم تعزيز إدارة كبار الممولين الضريبيين في منطقة جنوب إفريقيا، بيان صحفي رقم 15/546: <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr15546.htm>

مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة جنوب إفريقيا يدعم تعزيز إدارة كبار الممولين الضريبيين في منطقة جنوب إفريقيا، بيان صحفي رقم 15/470: <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr15470.htm>

المسؤولون في منطقة جنوب إفريقيا يتبادلون الخبرات في إدارة ثروة المارد الطبيعية، بيان صحفي رقم 15/451: <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr15451.htm>

المسؤولون في منطقة جنوب إفريقيا يناقشون إدارة مخاطر المالية العامة، بيان صحفي رقم 15/191: <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr15191.htm>

المسؤولون الحكوميون من وسط وجنوب إفريقيا يشجعون الممارسات الجيدة في منع الاحتيال الضريبي، بيان صحفي رقم 15/454: <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr15454.htm>

مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة شرق إفريقيا وجماعة شرق إفريقيا يعرزان قدرات المسؤولين لإنتاج مستوى أفضل من إحصاءات الدين العام، بيان صحفي رقم 15/293: <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr15293.htm>

المجلس التنفيذي للصندوق يوافق على تمديد اتفاق الاستعداد الائتماني وتسهيل الاستعداد الائتماني مع كينيا، بيان صحفي رقم 16/29: <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2016/pr1629.htm>

المجلس التنفيذي للصندوق يوافق على اتفاق جديد مدته سنتين في إطار خط الائتمان المرن بقيمة ٢٣ مليار دولار أمريكي لجمهورية بولندا، بيان صحفي رقم 15/05: <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr1505.htm>

الصندوق يوافق لتونس على تمديد اتفاق الاستعداد الائتماني الحالي لمدة ٧ أشهر، بيان صحفي رقم 15/229: <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr15229.htm>

المجلس التنفيذي للصندوق يوافق على عقد اتفاقات جديدة مع كينيا يصل مجموعها إلى ١,٥ مليار دولار أمريكي، بيان صحفي رقم 16/110: <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2016/pr16110.htm>

المجلس التنفيذي للصندوق يختتم المراجعة الخامسة مع موزامبيق في إطار «أداة دعم السياسات» ويوافق على عقد اتفاق بمبلغ ٢٨٢,٩ مليون دولار أمريكي بموجب تسهيل الائتمان ويختتم مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٥، بيان صحفي رقم 15/580: <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr15580.htm>

المجلس التنفيذي للصندوق يوافق على تمديد الاتفاق المعقود مع ليبيريا بموجب تسهيل الائتماني الممدد لمدة ثلاثة شهور، بيان صحفي رقم 15/498: <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr15498.htm>

المجلس التنفيذي يوافق على دعم مالي للعراق بقيمة ١,٢٤ مليار دولار أمريكي، بيان صحفي رقم 15/363: <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr15363.htm>

المجلس التنفيذي للصندوق يختتم مراجعاته للاتفاق المعقود مع النيجر في إطار تسهيل الائتمان الممدد، ويوافق على صرف ٥٣,٧ مليون دولار أمريكي وزيادة الموارد المتاحة وتمديد العمل بالبرنامج، بيان صحفي رقم 15/541: <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr15541.htm>

المجلس التنفيذي للصندوق يوافق على عقد اتفاق بمبلغ ٦,٢ مليون دولار أمريكي لمدة ثلاث سنوات بموجب «تسهيل الائتمان الممدد» لصالح جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية، بيان صحفي رقم 15/336: <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr15336.htm>

المجلس التنفيذي للصندوق يوافق على عقد اتفاق بمبلغ ٢٣,٩ مليون دولار أمريكي لمدة ثلاث سنوات بموجب «تسهيل الائتمان الممدد» لصالح غينيا-بيساو ويختتم مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٥، بيان صحفي رقم 15/331: <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr15331.htm>

المجلس التنفيذي للصندوق يوافق على تقديم ٢٣,٨ مليون دولار كدعم مالي إلى فانواتو، بيان صحفي رقم 15/264: <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr15264.htm>

المجلس التنفيذي للصندوق يوافق على عقد اتفاق لمدة ثلاث سنوات بقيمة ٦٩,٧ مليون دولار أمريكي لهايتي بموجب «تسهيل الائتمان الممدد»، بيان صحفي رقم 15/231: <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr15231.htm>

المجلس التنفيذي يوافق على صرف ١١,٨ مليون دولار لجمهورية إفريقيا الوسطى في إطار «التسهيل الائتماني السريع»، بيان صحفي رقم 15/417: <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr15417.htm>

المجلس التنفيذي يوافق على صرف ٨,٧ مليون دولار لدومينيكا في إطار «التسهيل الائتماني السريع»، بيان صحفي رقم 15/483: <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr15483.htm>



الصندوق يشترك مع الهند في استضافة المؤتمر الإقليمي حول تحقيق التقدم في آسيا: الاستثمار من أجل المستقبل، بيان صحفي رقم 16/37: <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2016/pr1637.htm>

الصندوق والهند ينشئان مركزا إقليميا للتدريب والمساعدة الفنية، بيان صحفي رقم 16/102: <http://www.imf.org/en/news/articles/2015/09/14/01/49/pr16102>

صندوق النقد الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي يعززان التعاون في مجال تنمية القدرات، بيان صحفي رقم 15/467: <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr15467.htm>

الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي يوقعان اتفاقا إطاريا جديدا للتعاون في مجال تنمية القدرات، بيان صحفي رقم 15/232: <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr15232.htm>

صندوق النقد الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية يعززان التعاون في مجال تنمية القدرات، بيان صحفي رقم 15/385: <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr15385.htm>

بلجيكا وصندوق النقد الدولي يوقعان اتفاقا إطاريا لتعزيز الشراكة في مجال تنمية القدرات، بيان صحفي رقم 16/105: <http://www.imf.org/en/news/articles/2015/09/14/01/49/pr16105>

## الجزء ٣ - الموارد المالية والهيكل التنظيمي والمساءلة والتمويل

المجلس التنفيذي للصندوق يوافق على الميزانية متوسطة الأجل للسنوات المالية ٢٠١٦ إلى ٢٠١٨، بيان صحفي رقم 15/228: <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr15228.htm>

القواعد والتنظيمات فيما يتعلق بحساب الاستثمار: <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr15228.htm>

### الموارد البشرية

تقرير الصندوق السنوي لعام ٢٠١٥ حول التنوع في الموارد البشرية: <https://www.imf.org/external/np/div/2015/index.pdf>

المجلس التنفيذي يختار السيدة كريستين لاغارد لفترة ولاية ثانية في منصب المدير العام، بيان صحفي رقم 16/63، بتاريخ ١٩ فبراير ٢٠١٦: <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2016/pr1663.htm>

السيدة كريستين لاغارد، مدير عام الصندوق، تقترح تجديد تعيين السيد ديفيد لبيتون نائبا أول للمدير العام، بيان صحفي رقم 16/138، بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠١٦: <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2016/pr16138.htm>

السيدة كريستين لاغارد، مدير عام الصندوق، تعين السيد موريس أوبستفيلد في منصب المستشار الاقتصادي ومدير إدارة البحوث بصندوق النقد الدولي، بيان صحفي رقم 15/343، بتاريخ ٢٠ يوليو ٢٠١٥: <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr15343.htm>

السيد أوليفييه بلانشار، المستشار الاقتصادي ومدير إدارة البحوث بصندوق النقد الدولي، يتقاعد عن العمل في الصندوق، بيان صحفي رقم 15/219، بتاريخ ١٤ مايو ٢٠١٥: <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr15219.htm>

كبار المسؤولين: <http://www.imf.org/external/np/sec/memdir/officers.htm>

الهيكل التنظيمي: <http://www.imf.org/external/np/sec/memdir/orgchart.htm>

مؤتمر عن البلدان الصغيرة منخفضة الدخل في إفريقيا جنوب الصحراء: البيان المشترك الصادر عن السيد من زو، نائب مدير عام الصندوق، والسيد ليناه موهولو، محافظ البنك المركزي في بوتسوانا، بيان صحفي رقم 16/32: <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2016/pr1632.htm>

مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة جنوب إفريقيا يعزز إدارة الاقتصاد الكلي والقطاع المالي للدول الأعضاء، بيان صحفي رقم 16/153: <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2016/pr16153.htm>

مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وإدارة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي يختتمان حلقة تطبيقية حول قضايا إعداد بيانات مؤشر الأسعار، بيان صحفي رقم 16/48: <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2016/pr1648.htm>

مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط يختتم حلقة تطبيقية حول إعداد الموازنة، بيان صحفي رقم 15/472: <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr15472.htm>

مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط يختتم حلقة تطبيقية حول الرقابة الموحدة والعبارة للحدود، بيان صحفي رقم 15/254: <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr15254.htm>

مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الكاريبي يحقق نتائج قوية؛ ويستعرض دوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بيان صحفي رقم 15/539: <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr15539.htm>

الصندوق والمسؤولون في منطقة الكاريبي يناقشون آفاق الاقتصاد غير المتوازنة، واستراتيجيات معالجة تحديات الطاقة، وقضايا القطاع المالي في المنطقة، بيان صحفي رقم 15/402: <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr15402.htm>

صندوق النقد الدولي والبنك المركزي في ترينيداد وتوباغو يعززان بناء القدرات في منطقة الكاريبي، بيان صحفي رقم 15/464: <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr15464.htm>

معهد التدريب الإقليمي المشترك بين صندوق النقد الدولي وسنغافورة يستضيفان اللقاء التدريبي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ الذي يعقد كل ثلاث سنوات، بيان صحفي رقم 16/41: <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2016/pr1641.htm>

بنك جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية يستضيف الاجتماع السنوي الثاني للجنة الاستشارية لمكتب الصندوق للمساعدة الفنية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار، بيان صحفي رقم 15/537: <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr15537.htm>

برنامج المساعدة الفنية من الصندوق يمضي نحو تعزيز قدرات المسؤولين في جنوب شرق آسيا حول روابط وتشخيص حالة المالية الكلية، بيان صحفي رقم 15/203: <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr15203.htm>

برنامج المساعدة الفنية من الصندوق يمضي نحو تعزيز قدرات المسؤولين في جنوب شرق آسيا حول روابط وتشخيص حالة المالية الكلية، بيان صحفي رقم 16/185: <http://www.imf.org/en/news/articles/2015/09/14/01/49/pr16185>

البنك المركزي في ميانمار يستضيف المؤتمر الثالث للجنة تنسيق المساعدة الفنية في مجال القطاع المالي إلى ميانمار، بيان صحفي رقم 15/326: <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr15326.htm>

الصندوق يشارك فيجي في استضافة حوار رفيع المستوى لمناقشة القدرة على الصمود أمام الكوارث الطبيعية في جزر المحيط الهادئ، بيان صحفي رقم 15/283: <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr15283.htm>

## المساءلة

«سياسة المالية العامة وعدم المساواة في الدخل»: <http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2014/012314.pdf>

«إعادة التوزيع وعدم المساواة والنمو»: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2014/sdn1402.pdf>

عدد أكتوبر ٢٠١٥ من تقرير «آفاق الاقتصاد الإقليمي في إفريقيا» الذي يتضمن فصلا عن «عدم المساواة والنتائج الاقتصادية في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء»: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/reo/2015/afr/eng/pdf/chap3Oct.pdf>

ورقة عمل - «اقتسام أرباح النمو: تحليل عدم المساواة في آسيا»: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2016/wp1648.pdf>

صحيفة وقائع - رقابة الصندوق: <http://www.imf.org/external/np/exr/facts/surv.htm>

«حافز للتغيير: تمكين المرأة ومعالجة عدم المساواة في الدخل»: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2015/sdn1520.pdf>

«إطلاق إمكانات توظيف المرأة في أوروبا: الدوافع والمنافع»: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/dp/2016/eur1601.pdf>

مشاورات المادة الرابعة مع الهند: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2016/cr1675.pdf>

«الأثار الاقتصادية الكلية لعدم المساواة بين الجنسين والعمل في القطاع غير الرسمي»: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2016/cr1676.pdf>

«بعد باريس: انعكاسات تغير المناخ على المالية العامة والاقتصاد الكلي والقطاع المالي»: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2016/sdn1601.pdf>

التقرير القطري لصندوق النقد الدولي عن المكسيك: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2015/cr15314.pdf>

مشاورات المادة الرابعة مع الولايات المتحدة: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2015/cr15168.pdf>

«النيديو: فتى صالح أم طالح؟»، مجلة التمويل والتنمية، مارس ٢٠١٦، المجلد ٥٣، العدد ١: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2016/03/cashin.htm>

مكافحة الفساد: مجموعة من المقالات:

<https://www.gov.uk/government/publications/against-corruption-a-collection-of-essays/against-corruption-a-collection-of-essays>

«مكافحة الفساد: تكاليفه واستراتيجيات تخفيف حدته»: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2016/sdn1605.pdf>

تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي - حالة من عدم اليقين عقب استفتاء المملكة المتحدة، يوليو ٢٠١٦: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2016/update/02/index.htm>

تقرير «التحديات العالمية وآفاق السياسة»، اجتماعات وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في مجموعة العشرين، ٢٣-٢٤ يوليو ٢٠١٦، مدينة تشينغغو، الصين: <http://www.imf.org/external/np/g20/pdf/2016/072116.pdf>

تقرير الخبراء المرجعي «أولويات الإصلاحات الهيكلية في بلدان مجموعة العشرين» ضمن مذكرة الرقابة المرفوعة إلى مجموعة العشرين، يوليو ٢٠١٦: <http://www.imf.org/external/np/pp/en-g/2016/072216a.pdf>

اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/aa/index.htm>

بيان قبول المخاطر: <http://www.imf.org/external/about/riskaccept.htm>

مكتب التقييم المستقل: <http://www.ieo-imf.org>

التقييم الذاتي في الصندوق: تقييم مكتب التقييم المستقل: <http://www.ieo-imf.org/ieo/pages/CompletedEvaluation260.aspx>

الملخص الصادر عن رئيس المجلس التنفيذي بالنيابة، مكتب التقييم المستقل - التقييم الذاتي في الصندوق: تقييم مكتب التقييم المستقل، اجتماع المجلس التنفيذي 15/89، بتاريخ ١٨ سبتمبر ٢٠١٥ <http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2015/091815b.pdf>

وراء الكواليس مع البيانات في صندوق النقد الدولي: التقييم الصادر عن «مكتب التقييم المستقل»: <http://www.ieo-imf.org/ieo/pages/EvaluationImages261.aspx>

مكتب التقييم المستقل يصدر تقرير «وراء الكواليس مع البيانات في صندوق النقد الدولي: التقييم الصادر عن «مكتب التقييم المستقل»

ترحيب الإدارة العليا وخبراء الصندوق بتقرير مكتب التقييم المستقل حول البيانات في المؤسسة، بيان صحفي رقم 16/134، بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠١٦: <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2016/pr16134.htm>

الملخص الصادر عن رئيس المجلس التنفيذي بالنيابة، «وراء الكواليس مع البيانات في صندوق النقد الدولي: التقييم الصادر عن مكتب التقييم المستقل»، اجتماع المجلس التنفيذي رقم 16/23، بتاريخ ١٧ مارس ٢٠١٦: <http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2016/032116.pdf>

## الشفافية

مراجعة عام ٢٠١٣ لسياسة الصندوق بشأن الشفافية: <http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2013/051413.pdf>

## الجزء ٤ - التطلع إلى المستقبل

تقرير المجلس التنفيذي إلى مجلس المحافظين حول نتائج مراجعة صيغة الحصص: <http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2013/013013.pdf>

بيان اللجنة المؤقتة المنبثقة عن مجلس المحافظين لصندوق النقد الدولي، بيان صحفي رقم 97/22: <http://www.imf.org/en/news/articles/2015/09/14/01/49/pr9722>

برنامج تقييم القطاع المالي: <http://www.imf.org/external/np/fsap/fssa.aspx>

«تحليل وإدارة مخاطر المالية العامة»: <http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2016/050416.pdf>

بيان الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية: <http://www.imf.org/external/np/cm/2016/041616a.htm>

«عدم المساواة والنمو غير القابل للاستمرار: وجهان لعملة واحدة؟»: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2011/sdn1108.pdf>

## الاختصارات

IMS	international monetary system	النظام النقدي الدولي	AML/ CFT	anti-money laundering and combating the financing of terrorism	مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
LIDC	low-income developing country	بلد نام منخفض الدخل	ASEAN	Association of Southeast Asian Nations	رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)
MENAP	Middle East, North Africa, Afghanistan, and Pakistan	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان	CCRT	Catastrophe Containment and Relief Trust	الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون
OIA	Office of Internal Audit and Inspection	مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي	CEE	Central and Eastern Europe	وسط وشرق أوروبا
PLL	Precautionary and Liquidity Line	خط الوقاية والسيولة	EAC	External Audit Committee	لجنة التدقيق الخارجي
PRGT	Poverty Reduction and Growth Trust	الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر	ECF	Extended Credit Facility	التسهيل الائتماني الممدد
PSI	Policy Support Instrument	أداة دعم السياسات	EFF	Extended Fund Facility	تسهيل الصندوق الممدد
RCF	Rapid Credit Facility	التسهيل الائتماني السريع	e-GDDS	Enhanced General Data Dissemination System	النظام العام المعزز لنشر البيانات
REO	<i>Regional Economic Outlook</i>	آفاق الاقتصاد الإقليمي	EU	European Union	الاتحاد الأوروبي
RFI	Rapid Financing Instrument	أداة التمويل السريع	FATF	Financial Action Task Force	فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال
SARTTAC	South Asia Regional Training and Technical Assistance Center	مركز التدريب والمساعدة الفنية الإقليمي لجنوب آسيا	FCL	Flexible Credit Line	خط الائتمان المرن
SBA	Stand-By Arrangement	اتفاق الاستعداد الائتماني	FM	<i>Fiscal Monitor</i>	الراصد المالي
SCF	Standby Credit Facility	تسهيل الاستعداد الائتماني	FSAP	Financial Sector Assessment Program	برنامج تقييم القطاع المالي
SDDS	Special Data Dissemination Standard	المعيار الخاص لنشر البيانات	FSI	Financial Soundness Indicators	مؤشرات السلامة المالية
SDGs	Sustainable Development Goals	أهداف التنمية المستدامة	FY	financial year	السنة المالية
SDR	Special Drawing Right	حقوق السحب الخاصة	G20	Group of Twenty industrialized economies	الاقتصادات الصناعية في مجموعة العشرين
SECO	Swiss State Secretariat for Economic Affairs	وزارة الدولة للشؤون الاقتصادية في سويسرا	GCC	Cooperation Council for the Arab States of the Gulf	مجلس التعاون لدول الخليج العربية
SUNAT	Peruvian customs and tax administration agency	هيئة الإدارة الجمركية والضريبية في بيرو	GDDS	General Data Dissemination System	النظام العام لنشر البيانات
TAK	Tax Administration of Kosovo	الإدارة الضريبية في كوسوفو	GDP	gross domestic product	إجمالي الناتج المحلي
TSR	Triennial Surveillance Review	مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات	GFSR	<i>Global Financial Stability Report</i>	تقرير الاستقرار المالي العالمي
UN	United Nations	الأمم المتحدة	GPA	Global Policy Agenda	جدول أعمال السياسة العالمية
WEO	<i>World Economic Outlook</i>	آفاق الاقتصاد العالمي	GRA	General Resources Account	حساب الموارد العامة
			HIPC	Heavily Indebted Poor Countries	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
			ICD	Institute for Capacity Development	معهد تنمية القدرات
			IEO	Independent Evaluation Office	مكتب التقييم المستقل
			IMFC	International Monetary and Financial Committee	اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية



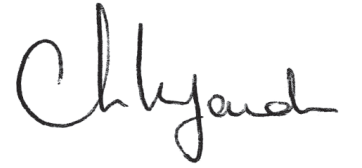
# خطاب الإرفاق الموجه إلى مجلس المحافظين

تحريرا في ٢٩ أغسطس ٢٠١٦

السيد رئيس مجلس المحافظين،

يشرفني أن أقدم إلى مجلس المحافظين التقرير السنوي للمجلس التنفيذي عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠١٦، وذلك وفقا لأحكام المادة الثانية عشرة، القسم ٧ (أ) من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي والقسم العاشر من النظام الداخلي للصندوق. ووفقا لأحكام القسم العشرين من النظام الداخلي، يعرض الفصل الثالث الميزانيتين الإدارية والرأسمالية للصندوق للسنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠١٧ بعد اعتمادهما من المجلس التنفيذي. ويعرض الملحق السادس، الوارد في نسخة التقرير على اسطوانة سي دي روم والموقع الإلكتروني [www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2016/eng](http://www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2016/eng)، الكشف المالية المدققة للسنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠١٦ لكل من إدارة العمليات العامة، وإدارة حقوق السحب الخاصة، والحسابات التي يديرها الصندوق، إلى جانب تقارير مؤسسة التدقيق الخارجي بشأن تلك الكشف. وقد خضعت إجراءات التدقيق الخارجي وإعداد التقارير المالية لإشراف لجنة التدقيق الخارجي، المؤلفة من السيد دانييل لويتو (رئيسا) والسيدة ماري بارث والسيد كامليش فيكامزي، وذلك وفقا لأحكام القسم العشرين (ج) من النظام الداخلي.

مع فائق الاحترام والتقدير،



كريستين لاغارد

المدير العام ورئيس المجلس التنفيذي

## دور أكبر للمرأة

فإننا نفقد فرص الاستفادة من نصف موارد المهارات في العالم على الأقل. وفي عالم يتسم بسرعة التغير وتزايد ارتباطه وتشابكه، فإننا بحاجة إلى أفضل طاقات فكرية وأقصى درجات المساهمة من الجميع (طالع المزيد حول دراسات الصندوق البحثية عن عدم المساواة بين الجنسين في القسم المعنون «التطلع إلى المستقبل»).

والذكاء الجماعي هو أحد مصادر قوتنا في صندوق النقد الدولي وإضافة أصوات وآراء النساء النابهاة في كافة مناحي الحياة ليس بالأمر الجديد علينا. فنحن عاكفون منذ أكثر من عقد من الزمن على مواصلة العمل الجاد لتحسين التوازن بين الجنسين في منظماتنا وحققتنا تقدما ملحوظا في هذا الشأن. وبينما نفخر بهذا التقدم فإننا ندرك أن هناك المزيد مما ينبغي عمله لضمان تحقيق شراكة عادلة بين الرجل والمرأة من أجل الوفاء بالمهام المنوطة بنا في سبيل خدمة بلداننا الأعضاء.

هناك إدراك متنام بالدور الحيوي الذي تقوم به المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف البلدان والمجتمعات المحلية والمنظمات. ونحن في صندوق النقد الدولي على ثقة من أن بلداننا الأعضاء إذا ما بذلت جهودا واعية لتمكين المرأة وتشجيعها على المشاركة في سوق العمل وقامت بإنفاذ القوانين الداعمة لإدماج المرأة وتمكينها اقتصاديا، ستكون أمامها فرصة أفضل للازدهار الاقتصادي والعمل على تحقيق مستقبل أكثر استقرارا وأمنا. ومع زيادة الاهتمام بالمساواة بين الجنسين وبتعكسات جهودنا ومشورتنا بشأن السياسات على قضايا الجنسين سنتمكن من تقديم خدمات أفضل لبلداننا الأعضاء وتحسين سبل المعيشة للجميع.

وزيادة مشاركة المرأة في كافة جوانب المجتمع وكل مستويات الريادة هو السبيل لمواجهة الكثير من التحديات الكبيرة التي تواجه بلداننا الأعضاء، ولكن الأهم من ذلك، أنه إذا ما تم استبعاد المرأة

السيدة كريستين لاغارد مدير عام الصندوق، والدكتورة نغوزي أوكونجو-إيويلا، وزيرة المالية النيجيرية سابقا (الصف الخلفي، في الوسط)، والسيدة نادية يونس، مستشار شؤون التنوع في الموارد البشرية بالصندوق في صورة مع موظفي الصندوق وبعض الزائرات الشابات بعد الفعالية التي أقيمت بمناسبة يوم المرأة العالمي في شهر مارس ٢٠١٦.



ويمكن الاطلاع على المواد المساعدة للتقرير السنوي - جداول الصفحة الإلكترونية، والملاحق (بما في ذلك الكشوف المالية للصندوق عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠١٦)، وغيرها من الوثائق ذات الصلة - على الصفحة الإلكترونية للتقرير السنوي على شبكة الإنترنت بالعنوان التالي [www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2016/eng](http://www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2016/eng). ويمكن كذلك الحصول على النسخة الإلكترونية من التقرير السنوي على اسطوانة سي دي روم تضم المواد المساعدة المنشورة في الصفحة الإلكترونية، عند الطلب من «مكتب خدمات المطبوعات» في الصندوق.

© حقوق الطبع والنشر: صندوق النقد الدولي ٢٠١٦  
التقرير السنوي ٢٠١٦ — إيجاد الحلول معا  
ISBN 9781498350211 (paper)  
ISBN 9781498350310 (PDF)

تُرسل طلبات الحصول على المطبوعات عبر شبكة الإنترنت أو عن طريق الفاكس أو البريد العادي إلى العنوان التالي:

International Monetary Fund, Publication Services  
P.O. Box 92780, Washington, DC 20090, U.S.A  
هاتف: 623-7430 (202) فاكس: 623-7201 (202)  
بريد إلكتروني: [publications@imf.org](mailto:publications@imf.org)  
[www.imfbookstore.org](http://www.imfbookstore.org) | [www.library.imf.org](http://www.library.imf.org) | إنترنت

أعد هذا التقرير السنوي قسم التحرير والمطبوعات بإدارة التواصل في صندوق النقد الدولي، بالتشاور مع مجموعة عمل من مختلف إدارات الصندوق. وأشرف كل من رودا ويكس-براون، وجيريمي كليفت على عمل الفريق المعني بإعداد التقرير، الذي خضع لإشراف لجنة التقييم المنبثقة عن المجلس التنفيذي برئاسة السيد ستيفن فيلد. وبإشراف مهام التحرير جيريمي مارك، وهو المحرر الرئيسي، وألكسندرا راسل، كمحرر ومدير مشروع. وقدم كل من سوزان آفاي ومادجي أميغا المساعدة في النواحي الإدارية والتحرير اللغوي.

التصوير الفوتوغرافي

Stephen Jaffe/© IMF photo: المدير العام، نارندا مودي، راغورام راجان، ديفيد آدينغ، ومارتن هانت، الرئيس هومالا، اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، المديرين التنفيذيين، النساء في المناصب القيادية، على الصفحات ٢، ٢٩ (العلوية والسفلية)، ٣٠ (العلوية اليمنى)، ٣٩ (العلوية اليمنى والسفلية اليسرى)، ١٠٠، والغلاف الخلفي.

Ryan Rayburn/© IMF photo: أغستين كارستنز، ومن زو، وغرفة اجتماعات المجلس التنفيذي، كالبانا كوتشار، الإدارة العليا، يوم المرأة، على الصفحات ٣٩ (العلوية اليسرى)، ٥٩ (اليمنى)، ٨٥ (العلوية والسفلية اليمنى)، ٩١ (السفلية اليمنى)، ١٠٢، ١٢٦

Ali Jarekji/© IMF photo: صفحة ٢٥ (الثانية من الأسفل)

Pilu Delgado/© IMF photo: صفحة ٤١ (السفلية)

Roxana Bravo/© IMF photo: السيد ميتسوهيرو فوروساوا على صفحة ٥١ (اليمنى)

Yuri Gripas/© IMF photo: السيدة كارلا غراسو على صفحة ٨٧

Other © IMF photo: الصفحات ٣١ (اليمنى السفلية)، ٣٤ (العلوية)، ٣٩ (السفلية اليمنى)، ٤١ (السفلية)، ٦٣ (السفلية اليمنى)، ٨٥ (اليسرى)، ٩١ (العلوية والسفلية إلى اليسار، والعلوية اليمنى)

الصورة العامة (ستوك فوتو) من: Alamy, Getty Images, and Newscom  
التصميم

Beth Singer Design LLC [www.bethsingerdesign.com](http://www.bethsingerdesign.com)

تصميم الموقع الإلكتروني:

Theo and Sebastian <http://theoandsebastian.com>

فيديو التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي

IMF Multimedia Services (Gokhan Karahan, Kyzysztof Rucinski, Alex Curro, and William Connell)

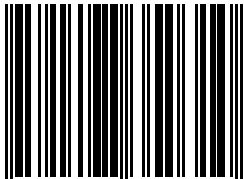


## نساء صندوق النقد الدولي في المناصب القيادية



نساء في المناصب العليا في الصندوق (من أسفل إلى اليسار، وباتجاه عقارب الساعة): السيدة شارميني كوري، مدير معهد تنمية القدرات؛ والسيدة كارلا غراسو، نائب مدير عام الصندوق ورئيس الشؤون الإدارية؛ والسيدة أنطوانيت سايبه، مدير الإدارة الإفريقية؛ والسيدة شيليشيه كابويويه، مدير تنفيذي؛ والسيدة كريستين لاغارد، المدير العام؛ والسيدة سوزان سوارت، مدير إدارة تكنولوجيا المعلومات ومسؤول المعلومات الأول؛ والسيدة كالبانا كوتشار، مدير إدارة الموارد البشرية (اعتباراً من ١٣ يونيو ٢٠١٦)؛ والسيدة كلير برادي، مدير مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي (اطلع المزيد على صفحة ١٢٦).

ISBN-13: 978-1498350310



9 781498 350310

[www.imf.org](http://www.imf.org)

International Monetary Fund (ARABIC)  
700 19th Street NW  
Washington, DC 20431 USA

